

إلى
هذا الحد

محمد عبد الله

٢٤١٧ - ٢٠٠٠ - ١ - ٣

جامعة أم القري
كلية الشريعة والدراسة الإسلامية
الدراسات العليا
فرع الفقه وأصوله

مختصر الأصول

أصول الفقه



تأليف

نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي

٦٧٣ / ٧١٦ هـ

القسم

تحقيق ودراسة

«رسالة دكتوراه»

إعداد

الدكتور محمد بن عبد الله بن محمد آل البرهاني

بإشراف

الدكتور الدكتور الدكتور محمد بن عبد الله بن محمد آل البرهاني

قسم الدراسة

١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م



كلمة شكر

أحمدك ربي على توفيقك وامتنانك ، وأشكرك على جزيل فضلك وعظيم احسانك ، أنعمت عليّ نعمًا ظاهرة وباطنة ، لا يحصيها عد ، ولا يعرف كتبها بحد ، أرجوكم مزيدا من الفضل ، وأسألك حسن الختام .

ومن عرفان الفضل لأهله ، أتقدم بخالص التقدير والامتنان لأساتذتي في الدراسات العليا بجامعة أم القرى ، وأخص بالذكر فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد فهد أبو سنة ، المشرف على الرسالة ، فقد أنادني بعلمه وتوجيهه ، ومنحني من وقته وجهده ، ما كان عونًا لي في إتمام هذه الرسالة ، فعمد الله بالصحة والعافية ، وأجزل له الثواب في الأولى والآخرة .

كما أشكر كل من كان له مساهمة ، في تهيئة السبل لا تمام هذه الرسالة .

المقدمة

الحمد لله الذى أنزل كتابه بلسان عربي مبين ، تبياناً لكل شئ* وهدى
ورحمة للعالمين ، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين .

أما بعد : فان الله ختم بالشرعة الاسلامية الرسالات ، وجعلها أتم
الاديان وأكملها ، وتكفل لها بالبقاء والدوام الى أن تقوم الساعة ، وقد
لها أن تكون ظاهرة على جميع الشرائع ، وناسخة لها .

وشرعة تميزت بهذه الخصائص ، لا بد أن تكون شاملة على ما يضمن لها
الخلود والاستمرار ، والصلاحية لجميع البشر على اختلاف أزمته وأمكنهم
وعاداتهم وأجناسهم .

وقد جاءت الشريعة الاسلامية ، مبنية على قواعد محكمة مستقرة ، تكفل
لها الخلود والدوام ، والصلاحية للناس كافة ، ذلك أن أحكامها جاءت كاملة
شاملة ، ملائمة للفطرة الانسانية ، مراعية مصالح الناس ، حافظة لها ، متصفة
بالبس والساحة .

وقد جاءت علم أصول الفقه ، معنياً بالأحكام الشرعية ، وطرق استنباطها
من أدلتها ، فاهتم بتلك القواعد ، وضمها الى مباحثه ، واعتنى بها بحثاً
وتحريراً وتشليلاً ، حتى أصبحت غالب مادته ، ومقصد مباحثه .

وحيث إن هذا العلم يعنى برد الجزئيات الى كلياتها ، وربط الفروع
بأصولها ، وبيان أسباب الأحكام ومقاصدها ، مما يساعد على تنمية القدرات العقلية ،
في مجال تصور كليات الأمور وجزئياتها ، ووجه ترابطها ، فقد ألقت دراسته ،
وأحببت البحث فيه ، منذ السنوات الأولى من دراستي له .

وفي كلية الشريعة بالرياض كان الكتاب المقرر في هذه المادة هو
"روضة الناظر وجنة الناظر" للعلامة موفق الدين ابن قدامة الطونسي
سنة (٦٢٠ هـ) .

ورغم ما كان لكتاب "روضة الناظر" من مكانة علمية ، وما اشتمل
عليه من فوائد قيمة ، إلا أنه لا يخلو من ركافة في الأسلوب ، وإبهام في مواضع
كثيرة ، مع غموض في ربط جملة بعضها ببعض ، ووجه الحاق المتأخر منها
بالتقدم . مما يجعل مدرس المادة ودارسها يتحلمان عبثا في توضيح مشكله ،
وتبيين مبهمة . وكان التعليل السائد لذلك أن ابن قدامة ألف الروضة مسودة ،
ولم يتمكن من تبييضها ، وأنه اختصرها من المستنقى ، باختزال ألفاظه ،
ثم أضاف إليها ألفاظا آخر فجاءت على هذه الصورة .

وكان هذا كله دافعا الى استطلاع حقيقة الأمر ، والبحث عما يجلس
هذا الاشكال ويكشف ذلك الإبهام . وفي تلك الاثناء حصلت على نسخة
من " مختصر روضة الناظر " المشهور بـ " البلبل في أصول الفقه " تأليف
نجم الدين الطونسي ، وكان مختصرا ، أحكم مؤلفه ألفاظه ، وضمنه ما في الروضة
وزيادة ، وأزال عنه ما فيها من إبهام واشكال . وقد كان الطونسي قد شرح
مختصره هذا في شرح مطول لا زال مخطوطا لم ير النور ، فنشأت لدى
رغبة في الاطلاع عليه .

وفي عام ١٣٩٧ هـ ، تمكنت من الحصول على نسخة من " شرح مختصر
الروضة " للطونسي ، مصورة عن أصلها في المكتبة الظاهرية بدمشق فقرأت فيه ،
ورجعت اليه مرارا ، أثناء عطلتي في رسالة " الماجستير " ، فأعجبني فيه ، طول
نفس مؤلفه في عرض المسائل الأصولية ومناقشتها ، بأسلوب قريب التناول ، واضح
المعالم ، سهل الاستيعاب .

وعند العزم على اختيار موضوع للعمل في رسالة " الدكتوراه " عرضت هذا الكتاب على فضيلة الدكتور أحمد فهد أبو سنة ، فحسنى على تسجيله ، وأشار الى أن الفائدة العلمية تكمن في أمثال هذه الكتب الطويلة ، لما تتميز به من توسع في عرض المسائل ، وتحريرو للأقوال والآراء ، وشمول في ذكر الأدلة ومناقشتها .

لذلك فقد وقع اختياري على أن يكون موضوع رسالة الدكتوراه هو :
" الجزء الأول من شرح مختصر الروضة في أصول الفقه " تحقيقاً
ودراسة . وهو من تأليف الأصولي المحقق نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي البغدادي الحنبلي المتوفى سنة (٧١٦ هـ) .

وهذا الجزء يقع في (٢٠٦) ورقات ، من النسخة البغدادية ، ويشتمل على أربعة فصول ، الأول : في تعريف أصول الفقه ، الثاني : في التكليف الثالث : في أحكام التكليف ، الرابع : في اللغات .

وان ما يزيد من قيمة الكتاب العلمية أن مؤلفه أحد الأعلام المحققين في أصول الفقه ، كما أنه اعتمد على كتب أصيلة في هذا الفن ، وقد واكب تأليفه لهذا الكتاب عصرنا نضج فيه علم أصول الفقه ، في ترتيب مباحثه ، وتحقيق قواعده ، وتحريرو مسائله ، على أيدي علماء أعلام في هذا العلم ، فجاء الطوفي ، وبسط مسائل الأصول في شرحه ، وضمنه نتائج جهود من سبقه ، وزادها تحقيقاً وتحريراً .

ونظراً لأن هذا الكتاب يعتبر موسوعة في علم أصول الفقه ، فإنه أيضاً يهتم شرحاً وافياً لروضة الناظر ، لاحاطته بمسائلها وتفصيله الكلام فيها .

وحيث إن كتاب "روضة الناظر" هو الكتاب المقرر في هذه المادة في الجامعات السعودية ، فإن اخراج هذا الكتاب محققا ، يتيح مجالاً للاستفادة منه على نطاق واسع بين طلاب هذا العلم ، والمهتمين به .

وقد سجلت الجزء الأول من الكتاب المذكور ، وقد توفر لدى خمس نسخ منه ثلاث منها صورة عن المكتبة الظاهرية بدمشق ، والرابعة عن مكتبة الأوقاف ببغداد ، والخامسة عن مكتبة الحرم المكي الشريف .

وقد شرعت - منذ بداية العمل في هذه الرسالة - في جمع المصادر التي أحتاجها أثناء البحث ، وقد كان لدى عدد لا بأس به ، من كتب أصول الفقه بين مطبوع ومخطوط . ومن ذلك في أصول فقه الحنابلة : العسدة للقاضي أبي يعلى ، والتمهيد لأبي الخطاب ، والواضح لابن عقيل ، والمسودة لآل تيمية ، و"سواد الناظر" شرح للكناني على مختصر الروضة ، وأصول الفقه لابن مفلح ، والتحرير للمرداوي ، وشرح الكوكب المنير للفتوح .

وبدأت بالتعرف على الكتب التي ترجمت للمؤلف ، ومنها تعرفت على عدد كبير من مؤلفاته ، ولمعرفة الوجود من مؤلفاته ، راجعت التوفر من فهارس المكتبات العالمية ، واستعنت ببعض الكتب التي تخدم هذا الجانب كـ "تاريخ الأدب العربي" لـ "بروكلمان" .

بعد ذلك بدأت بالبحث والتنقيب في خزائن الكتب ، للاطلاع على الكتب التي أحتاجها من مطبوع أو مخطوط ، فبدأت بمكة المكرمة ، ثم المدينة المنورة ، فالرياض ، ثم سافرت إلى القاهرة ، وفيها بدار الكتب المصرية ، وجدت عدداً من مؤلفات الطوفي ، وكذا في معهد المخطوطات العربية ، ثم توجهت

الى تونس ، ومنها الى المغرب ، وفي مكتبة القرويين بفاس حصلت على نسخة متميزة من " شرح مختصر الروضة " وبذلك تكون سادس نسخة لهذا الكتاب .

بعد ذلك سافرت الى " اسلامبول " ، وفي المكتبة السليمانية عثرت على عدد آخر من مؤلفات الطونسي ، وكذا في مكتبة كوبرلي .

وبواسطة المراسلة مع مكتبة برلين بألمانيا ، وصلني تصويرا لعدد آخر من مؤلفات الطونسي ، وبذلك تمكنت من الحصول له على قرابة (٢٠) مؤلفا .

هذا وقد جعلت عملي في هذا البحث على قسمين : دراسة ، وتحقيق .

القسم الأول : الدراسة ، وتشتمل على بابين :

الباب الأول : التعريف بالمؤلف : ويشتمل على تمهيد وخمسة فصول :

فالتمهيد يشتمل على مبحثين : الأول : في عصر المؤلف ، والثاني : في ذكر مصادر ترجمته .

أما الفصل الأول ، ففي حياته الشخصية . ويشتمل على مبحثين :

الأول : اسمه ونسبه ، الثاني : مولده ووفاته .

وأما الفصل الثاني : ففي حياته العلمية . ويشتمل على أربعة مباحث :

الأول : في ذكر رحلاته وطلبه العلم ، والثاني : في ذكر شيوخه ، والثالث : في توليه التدريس ، والرابع : في ذكر صفاته وثناء العلماء عليه .

وأما الفصل الثالث : فعقدته لبيان رأى الطونسي في الصلحة . ويشتمل

على تمهيد ومبحثين : فالتمهيد : في نبذة تاريخيه عن رأى الطونسي في الصلحة .

والمبحث الأول : رأى الطونسي " عرض وتلخيص " . والمبحث الثاني : مناقشة

رأى الطونسي .

وأما الفصل الرابع : ففي بيان مذهبه وعقيدته . ويشتمل على بحثين :
الأول : مذهبه وعقيدته ، والثاني : اتهامه بالتشيع .

وأما الفصل الخامس : ففي بيان آثاره العلمية . ويشتمل على بحثين :
الأول : ذكر مؤلفات الطوفي ، والثاني : التعريف بالوجود من مؤلفاته .

الباب الثاني : التعريف بالكتاب .

وقد عقدت هذا الباب للتعريف بكتاب " شرح مختصر الروضة " للطوفي ،
وكان الحديث عن هذا الكتاب يستلزم الحديث عن " مختصر الروضة " ، والحديث
عن " الروضة " إذ هي أصل المختصر .

ومهدت للحديث في هذا الباب بذكر نبذة تاريخية عن نشأة علم أصول
الفقه ، والتأليف فيه ، منذ عصر الرسالة ، إلى تأليف الطوفي كتابه " شرح
مختصر الروضة " .

بعد ذلك تكلمت عن الروضة ، ومختصرها ، وشرح المختصر ، على النحو

التالي :

أولاً : — " روضة الناظر وجنة المناظر " التعريف بهذا الكتاب . وبيان
منهج ابن قدامة في تأليفه وترتيبه ، وعلاقة الروضة بالمستصفى ، وبيان
مكانة الروضة ، واهتمام العلماء بها قديماً وحديثاً .

ثانياً : — " مختصر روضة الناظر " ذكر منهج المؤلف ، وترتيبه ، وعقد موازنة
بين الروضة ومختصرها ، وذكر مصادره التي اعتمد عليها ، ومحاسنها
والمآخذ عليه ، وبيان اهتمام العلماء به قديماً وحديثاً .

ثالثاً : — " شرح مختصر الروضة "

والكلام عن هذا الكتاب في المباحث التالية : توثيق اسم الكتاب ،

نسبته الى المؤلف ، تاريخ تأليفه ، منهج المؤلف في شرحه ، مصادره التي اعتمد عليها ، ما زاده في الشرح على ما في المختصر من المسائل ، المأخذ التي وجهها المؤلف في الشرح الى مختصره ، محاسن هذا الشرح ، المأخذ التي تؤخذ عليه ، المكانة العلمية لهذا الكتاب وبيان من استفاد منه ، ونقل عنه ، موازنة بين شرح الطوفي وشرح الكثاني .

وأخيرا : تحدثت عن النسخ الموجودة للكتاب ، مع وصفها ، وبيان ما اعتمدته منها في التحقيق ، والرمز لكل نسخة معتدة بحرف يميزها . ثم تحدثت عن تسجئة الكتاب .

بعد ذلك : بينت المنهج الذي سلكته في تحقيق نص هذا الكتاب . وأتبعته بنماذج مصورة من كل نسخة معتدة في التحقيق .

ويلي هذا ،

القسم الثاني : وهو تحقيق نص " الجزء الأول من شرح مختصر الروضة " للطوفي . حسب المنهج المذكور آنفا .

وبعد : فهذا الجزء الأول من الكتاب المذكور ، أقدمه للمهتمين بهذا العلم ، محققا على أربع نسخ خطية ، اجتهدت في تحقيق ألفاظه ، وتغريخ نصوصه ، وتوثيق مسأله . ولا أرى أن أنوه عن ما لاقيته من الصعاب في سبيل اخراج نص هذا الكتاب ، فان من مارس التحقيق ، وعرف ما تحتاجه النصوص من معاناة ، علم ما يحتاجه ذلك العمل من زمن وجهد ، ومصابرة ومثابرة .

اللهم علما ما ينفعنا ، وانفعنا بما علمتنا ، وزدنا علما ، وعملا صالحا ترضى عنه يا أكرم الأكرمين . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

ابراهيم بن عبد الله آل ابراهيم

مكة المكرمة ١٤٠٤/٦/٢٥ هـ

الدراسة

وتشتمل على بابين

الباب الأول :

التعريف بالمؤلف .

الباب الثاني :

التعريف بالكتاب .

الباب الأول

التعريف بالمؤلف

ويشتمل على تمهيد وخمسة فصول :

التمهيد : - - -

الفصل الأول : حياته الشخصية .

الفصل الثاني : حياته العلمية .

الفصل الثالث : رأيه في المصلحة .

الفصل الرابع : مذهبه وعقيدته .

الفصل الخامس : آثاره العلمية .

التمهيد

ويشتمل على بحثين :

الأول : عصر المؤلف .

الثاني : معادرت ترجمته .

*

المبحث الأول

عصر الموءلف

عاش الطوني في حقبة زمنية جمعت بين أواخر القرن السابع الهجري وأوائل القرن الثامن ، واشتملت هذه الفترة التاريخية على أحداث سياسية هامة ، وأوضاع ثقافية متميزة ، يحسن الإشارة الى أهم ملامحها ، بين يدي دراسة علم من اعلامها .

وقد جاءت هذه الفترة الزمنية تالية لحدث تاريخي أليم ، أودى بالخلافة الاسلامية العباسية ، وأصاب مركزها بغداد بالدمار والخراب ، بعد أن ضلت ما يقارب خمسمائة عام مركز حكم للخلافة الاسلامية ، ومنازة اشعاع علمي وثقافي للعالم أجمع .

ففي مستهل سنة (٦٥٦هـ) نازلت جنود التتار بغداد من كل جانب ، قادمين من الشرق ، بعد أن عاشوا في بلاد المسلمين فسادا ، وأهلكوا الحرث والنسل في طريقهم الى بغداد ، وكان وصول هولاكو قائد التتار في الثاني عشر من محرم من هذه السنة ، فاستولوا على بغداد ، وقتلوا الخليفة العباسي المستعصم بالله آخر خلفاء بني العباس في بغداد ، في الرابع عشر من صفر من السنة المذكورة ، وقتلوا معه كبار العلماء والقضاة والامراء والاعيان ، واعملوا السيف في رقاب المسلمين أربعين يوما ، فقتلوا كل من قدروا عليه من الرجال والنساء والصبيان ، حتى سالت الدماء في الطرقات ، وتراكمت الجثث في كل مكان ، ففسدت الريح وتغير الهواء ، وحصل بسبب ذلك وباء عظيم ، حتى تعدى وسرى في الهواء الى بلاد الشام ، فمات خلق كثير من ذلك الوباء .

وكان من جهلهم وطفيانهم ان افرغوا نفائس الكتب من خزائنها، وأرقوا بها في النهر، حتى اسود ماؤه أياما من ذلك.

ورحل هولاكو عن بغداد في جمادى الاولى من هذه السنة، بعد أن جعل له فيها نائبا. وكان دخول التتار بغداد بتدبير ومكيدة من ابن العلقمي وزير الخليفة المستعصم، وكان شيعيا رافضيا، ولم يمهله الله، فقد ماتهما وغما بعد أشهر قلائل من هذه الحادثة، وقد لاقى من الذل والهون على أيدي التتار الشيء الكثير، بعد أن كان محل تعظيم وتقدير أيام الخليفة العباسي (١).

هكذا كانت حال بغداد، واستمرت تحت أيدي التتار الى ما بعد الفترة الزمنية التي عاشها الطوفي.

أما مصر والشام، فقد كان الايوبيون يحكمون مصر، ولهم نواب في دمشق وحلب، الى أن توفي الملك الصالح أيوب سنة (٦٤٧هـ)، وقتل ابنه بعده بأشهر، ثم تولى الملك أكبر ماليك الملك الصالح، وهو المعز عز الدين ابيك التركماني، وذلك في سنة (٦٤٨هـ)، بعد أن تزوج شجرة الدر زوجة الملك الصالح، وكان أول ملوك الماليك. وتولى الماليك حكم مصر، واستقل نائب الملك الصالح بحلب الناصر بن العزيز الايوبي بحكم دمشق وحلب (٢).

وفي سنة (٦٥٦هـ) قامت شجرة الدر بقتل زوجها الملك المعز، بعد أن علمت أنه ينوي الزواج عليها، فقتلها ماليك، وتولى تدبير الأمور سيف الدين قطز أحد الماليك، وأقام ابن الملك المعز ملكا على البلاد، ولقب بالملك المنصور.

وبعد فترة قصيرة عزله واستقل بالملك، ولقب نفسه بالملك المظفر، وذلك في مستهل سنة (٦٥٧هـ) (٣).

وفي مطلع سنة (٦٥٨هـ) اجتاز التتار الفرات الى الشام ، وحاصروا حلب سبعة أيام في صفر من هذا العام ، فافتتحوها بالامان ، ثم غدروا بأهلها فسفكوا الدماء ونهبوا الأموال وعاثوا في الارض فسادا ، ثم دخلوا دمشق في آخر صفر المذكور ، من غير مدافعة ولا مانعة ، وقد فر منها الملك الناصر الأيوبي ، فتبعوه حتى قتلوه .

ولما علم سيف الدين قطز بما فعله التتار بالشام ، وأنهم عازمون على دخول مصر ، جهز جيشا عظيما ، وسار به الى الشام لمقاتلة التتار ، وكان مصحبه الأمير بيبرس البندقداري ، فالتقى الجمعان في عين جالوت ، فاقتلوا قتالا عظيما ، كانت النصره للاسلام وأهله ، وأعز الله جنده ، وهزم احزاب التتار شر هزيمة ، فقتل منهم خلق كثير ، وذلك في يوم الجمعة الخامس والعشرين من شهر رمضان من السنة المذكورة ، وكانت هذه المعركة حدا فاصلا لطغيان التتار وفسادهم ، فاذلهم الله بأيدي المسلمين ، وانتقم منهم ، فتتبعهم الجيش الاسلامي المظفر الى ألبى آخر جهنم من دمشق ثم حلب ، فظهر الله الشام من رجسهم ، واجتمع للملك المظفر ملك مصر والشام ، وعزت بذلك دولة الاسلام .

وعاد الملك المظفر الى مصر ، فلما دخلها تلالا بعض الامراء على قتله فقتلوه ، وتولى الملك الأمير بيبرس البندقداري ، ولقبوه بالملك الظاهر (٤) .

وفي رجب سنة (٦٥٩هـ) قام الملك الظاهر بتنصيب خليفة من بني العباس وهو المستنصر بالله ، أخو الخليفة المستنصر بالله ، والد المستعصم آخر الخلفاء العباسيين ، بايعه بالخلافة في مصر . ثم رغب الخليفة بالتوجه الى بغداد ، فجهز الظاهر بجيش عظيم ، وسار معه الى دمشق ، ومنها توجه الخليفة والجيش الى بغداد ، فقابله التتار وجرى بينهما قتال ، فانهزم

من كان معه من الجيش، فأخذوا التتار وقتلوه في أول محرم سنة (٦٦٠ هـ) ^(٥).
وفي محرم سنة (٦٦١ هـ) أقام السلطان الظاهر خليفة آخر من بني
العباس هو الحاكم بأمر الله ^(٦). واعتد سلطان الظاهر إلى أن توفي سنة
(٦٧٦ هـ) فتتابع المماليك في الحكم إلى ما بعد وفاة الطوفي ^(٧).

واستمرت خلافة الحاكم بأمر الله أربعين عاما انتهت بوفاة سنة (٧٠١ هـ)،
وتولى الخلافة بعده ابنه أبو الربيع سليمان المستكني بالله، واستمرت خلافته
إلى سنة (٧٤٠ هـ)، حيث توفي مغنيا في بلاد الصعيد. نفاه الملك الناصر
قلاوون ^(٨). وكان الحل والعقد في تلك الحقبة من الزمن بيد السلطان
المملوكي، أما الخليفة فليس له الحق في المشاركة في تدبير الأمور وإنما كان
عليه أن يفوض ذلك إلى السلطان المملوكي، وكانت سلطته سلطة اسمية.

وقد كان أمرا رشيدا، تولية المماليك خليفة للمسلمين من بني العباس،
إذ كان ذلك له أثر بارز في تثبيت ملكهم، وتأكيدهم شرعية حكمهم،
لأنهم يحكمون باسم الخليفة، حيث يأخذون منه تفويضا بتدبير الأمور،
فكان الخليفة رمز وحدة للمسلمين، وبذلك اطمانت النفوس، واستقرت الأحوال.
ونلمس من هذا العرض المختصر للوضع السياسي في العراق والشام ومصر،
أن تلك الفترة التاريخية، قد تجاوزتها أحوال متفاوتة، من ضعف وقوة،
وهزيمة ونصر، وسكينة وتوثر.

وفي هذه الأحوال المتفاوتة برز علماء أعلام — كأمثال العزيز عبد
السلام، وتقي الدين ابن تيمية — يصدعون بالحق. ويناصحون الولاة،
ويشاركون بأرائهم في تدبير الأمور، ولهم مواقف شريفة في السعي لحفظ
صالح المسلمين، وتقوية عزائمهم على قتال أعدائهم، وجمع كلمتهم على
الجهاد في سبيل الله.

وكان للناحية العلمية في هذا العصر ملامح متميزة ، ففي بغداد عادت الحركة العلمية الى نشاطها - بعد سنوات قلائل من دخول التتار لها ، وقتلهم جمعا كبيرا من العلماء ، واتلافهم كثيرا من الكتب والمكتبات - فأخذت المدارس في استقبال طلبتها ، ورتبت لهم فيها الدروس ، وجلس العلماء للتدريس ، وعقدت حلقات العلم في الجوامع والمساجد ، وأقبل الطلاب بحرص وشغف على تحصيل العلم ، واجتهد العلماء في افاضة طلابهم .

وفي الشام وعصر نشطت الحركة العلمية ، وتنافس السلاطين والامراء في انشاء المدارس ، وترتيب الدروس فيها ، واجراء الارزاق على من يرتادها ، وأجزلوا العطايا للعلماء وأكرمهم ، وهيات بذلك السبل للتحصيل العلمي ، فنشطت حركة التدريس والتأليف نشاطا ملحوظا ، واتجه الطلبة الى دور العلم ، وتفرغ العلماء لافادة الطلاب ، والتعمق في بحث المسائل ، وتأليف الكتب والرسائل (٩) .

(١) انظر : (البداية والنهاية لابن كثير ١٣ / ٢٠٠ - ٢٠٣ ، وشذرات الذهب

٥ / ٢٧٠ - ٢٧٢) .

(٢) انظر : (البداية والنهاية ١٣ / ١٧٧ - ١٨١) .

(٣) انظر : (البداية والنهاية ١٣ / ١٩٥ - ٢١٦) .

(٤) انظر : (البداية والنهاية ١٣ / ٢١٨ - ٢٢٣ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٩٠ - ٢٩١) .

(٥) انظر : (البداية والنهاية ١٣ / ٢٣١ - ٢٣٣ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٩٧) .

(٦) انظر : (البداية والنهاية ١٣ / ٢٣٧ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٠٤) .

(٧) انظر : (البداية والنهاية ١٣ / ٢٧٤ وما بعدها) .

(٨) انظر : (البداية والنهاية ١٤ / ١٨٧) .

(٩) انظر : (البداية والنهاية الجزء ١٣ ، ١٤ وشذرات الذهب الجزء ٥ ، ٦) .

ومن العلماء الذين برزوا في هذا العصر وساهموا في الحركة العلمية ،
تدريسا وتأليفا :

- الزنجاني : محمود بن احمد بن محمود الشافعي ، صاحب كتاب " تخرير
الفروع على الاصول " المتوفى سنة (٦٥٦ هـ) (١) .
- عز الدين بن عبد السلام السلمي الشافعي ، صاحب كتاب " قواعد الاحكام "
المتوفى سنة (٦٦٠ هـ) (٢) .
- النووي : ابو زكريا يحيى بن شرف ، من كبار فقهاء الشافعية ومحدثيهم
توفى سنة (٦٧٦ هـ) (٣) .
- شهاب الدين القراني : أبو العباس احمد بن ادريس المالكي ، له كتاب
" تنقيح الفصول " وشرحه ، وكتاب " الفروق " توفى سنة (٦٨٤ هـ) (٤) .
- البيضاوي : القاضي عبد الله بن عمر الشافعي ، صاحب كتاب " منهاج
الوصول الى علم الاصول " توفى سنة (٦٨٥ هـ) (٥) .
- الاصفهاني : شمس الدين محمد بن محمود الشافعي ، شاح كتاب المحصول
للرازي ، توفى سنة (٦٨٨ هـ) (٦) .
- الخبازي : عمر بن محمد الحنفي - صاحب كتاب " المغنى في الاصول "
المتوفى سنة (٦٩١ هـ) (٧) .
- ابن دقيق العيد : محمد بن علي المصري الشافعي ، المتوفى سنة (٧٠٢ هـ) (٨) .
- الحافظ عبد الوهّاب بن خلف الدمياطي الشافعي ، المتوفى سنة (٧٠٥ هـ) (٩) .
- صفي الدين الهندي : محمد بن عبد الرحيم الشافعي المتوفى سنة (٧١٥ هـ)
من مصنفاته " نهاية الوصول الى علم الاصول " (١٠) .
- القاضي سليمان بن حمزة بن قدامة ، مسند الشام المتوفى سنة (٧١٥ هـ) (١١) .
- تقي الدين ابن تيمية : احمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام ، المتوفى
سنة (٧٢٨ هـ) (١٢) .

— تقي الدين الزيرياتي : فقيه العراق عبدالله بن محمد البغدادي ،
المتوفى سنة (٧٢٩هـ) (١٣) .

— صفى الدين البغدادي : عبد الوه من بن عبد الحق المتوفى سنة (٧٣٩هـ)

له كتاب " قواعد الاصول " على مذهب الامام أحمد ، و " تحقيق
الامل في علمي الاصول والجدل " (١٤) .

— الحافظ المزى ، الشافعي ، المتوفى سنة (٧٤٤هـ) (١٥) .

— ابو حيان النهوى الاندلسي الشافعي المتوفى سنة (٧٤٥هـ) (١٦) .

— ابن قيم الجوزية : محمد بن ابي بكر بن أيوب المتوفى سنة (٧٥٠هـ) (١٧) .

هذه نبذة يسيرة مختصرة ، تناولت جوانب سياسية وثقافية من عصر الوه لف نجم الدين
الطونى .

-
- (١) انظر ترجمته في : (طبقات الاسنوى ١٥/٢ ، وطبقات ابن السبكي ٣٦٨/٨) .
 - (٢) انظر ترجمته في : (طبقات ابن السبكي ٢٠٩/٨ ، البداية والنهاية ٢٣٥/١٣)
 - (٣) انظر ترجمته في : (طبقات الاسنوى ٤٧٦/٢ ، شذرات الذهب ٣٥٤/٥) .
 - (٤) انظر ترجمته في : (الديباج المذهب ٢٣٦/١ ، شجرة النور الزكية ١٨٨) .
 - (٥) انظر ترجمته في : (البداية والنهاية ٣٠٩/١٣ ، وشذرات الذهب ٣٩٢/٥) .
 - (٦) انظر ترجمته في : (البداية والنهاية ٣١٥/١٣ ، وطبقات الاصوليين ٩٠/٢) .
 - (٧) انظر ترجمته في : (تاج التراجم ٤٧/٥ ، وشذرات الذهب ٤١٩/٥) .
 - (٨) انظر ترجمته في : (البداية والنهاية ٢٧/١٤) .
 - (٩) انظر ترجمته في شيوخ الطونى ، وغالب شيوخ الطونى من المشاهير في هذا العصر
وان لم يرد ذكرهم هنا .
 - (١٠) انظر ترجمته في : (البداية والنهاية ٧٤/١٤ ، وطبقات الاصوليين ١١٥/٢) .
 - (١١) انظر ترجمته في شيوخ الطونى .
 - (١٢) انظر ترجمته في شيوخ الطونى .
 - (١٣) انظر ترجمته في شيوخ الطونى .
 - (١٤) انظر ترجمته في (شذرات الذهب ١٢١/٦ ، وطبقات الاصوليين ١٤٣/٢) .
 - (١٥) انظر ترجمته في شيوخ الطونى .
 - (١٦) انظر ترجمته في شيوخ الطونى .
 - (١٧) انظر ترجمته في (البداية والنهاية ٢٣٤/١٤ ، وشذرات الذهب ١٦٨/٦) .

البحث الثاني

مصادر ترجمته

عاش نجم الدين الطوفي في أواخر القرن السابع الهجري ، وأوائل القرن الثامن ، وتناوله المؤرخون في الطبقات والاعلام بالترجمة والتعريف ، وأرى من المناسب قبل أن أبدأ بالتعريف به ، أن أبين المصادر التي ترجمت له . وهي في الجملة تنوع الى مصادر أصيلة ، ومصادر مكملية ، ودراسات حديثة . وأهم تلك المصادر :

* ذيل طبقات الحنابلة (٢٦٦/٢ - ٢٧٠) لابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)
ترجم للطوفي ترجمة وافية .

* الدرر الكامنة (١٥٤/٢ - ١٥٧) لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) .
* المقصد الارشد (١٢٣) لابن مفلح الحنبلي (ت ٨٨٤ هـ) عول على ما ذكره ابن رجب في الذيل .

* وبغية الوعاة (٥٩٩/١ - ٦٠٠) للسيوطي (٩١١ هـ) .
* والانس الجليل (٢٥٧/٢ - ٢٥٨) للعليني الحنبلي (ت ٩٢٨ هـ) اختصر ما ذكره ابن رجب .

* وشذرات الذهب (٣٩/٦ - ٤٠) لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) .
ثم جاء بعد هؤلاء من ترجم للطوفي منهم :

* الألويسي (ت ١٣١٧ هـ) في جلاء العينين (٣٦ - ٣٧)
* وحاجي خليفة في كشف الظنون (٧١/١) ويعود لذكره كلما ذكر أحد كتبه .

* والبغدادي في هدية العارفين (٤٠٠/١) وما بعدها .

- * وابن بدران في المدخل الى مذهب الامام أحمد (٢٠٧) .
- * والعرافي في الفتح المبين في طبقات الاصوليين (١٢٠ / ٢) .
- * وبروكلمان في تاريخ الادب العربي - في الاصل - (١٣٢ / ٣) .
- والذيل - (١٣٣ / ٢) - (١٣٤)

* والزركلي في الاعلام (١٨٩ / ٣) .

ومن الدراسات الحديثة ترجم له : مصطفى زيد / في كتابه " المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي " . وكال محمد عيسى / في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي " الاشارات الالهية " . وحزرة الفهر / في مقدمة تحقيقه كتاب " سواد الناظر " شرح للكانني على مختصر الروضة .

وقد يسر الله لي الاطلاع على عدد من كتب الطوفي ، قرأتها كتابا كتابا ، فحصلت من ذلك على معلومات مهمة ، تتعلق بجوانب مختلفة من حياة المؤلفها ، سواء كان ذلك ما يتعلق بحياته الشخصية ، أو بشيوخه ، أو بمعرفة مؤلفاته ، وتوثيق نسبتها اليه ، وبيان تاريخ تأليفه لها ومكانه ، ومعرفة المتقدم منها والتأخر . فكانت بذلك مصدرا هاميا في معرفة جوانب من حياته ، وتوثيق ما هو مذكور فيها في كتب التاريخ والتراجم ، إذ أن المعلومات التي يسجلها المؤلف عن نفسه ، أحسرى بالتدقيق وأقرب للتحقيق .

الفصل الأول

حياته الشخصية

ويشتمل على بحثين

*

البحث الأول : اسمه ونسبه.

البحث الثاني : مولده ووفاته.

المبحث الأول

اسمه ونسبه (١)

هو : سليمان بن عبد القوي^(٢) بن عبد الكريم بن سعيد^(٣) ابن الصفي المعروف بابن أبي عباس^(٣-) الطوني^(٤) ، الصرصري ، البغدادي ، نجم الدين ، أبو الربيع .
أما الطوني - بضم الطاء - وسكون الواو ، بعدها فاء^(٥) - فنسبة الى قريته " طوف " ^(٦) من أعمال " صرصر " .

وأما الصرصري : فنسبة الى بلد " صرصر " على بعد فرسخين من بغداد .

وأما البغدادي : فنسبة الى " بغداد " عاصمة الخلافة العباسية .
ولم تذكر كتب التراجم شيئاً عن أسرته ، الا ما ذكره ابن حجر عن والده الطوني أنه عاش بعده سنوات^(٧) .

- (١) انظر : (ذيل طبقات الحنابلة ٣٦٦/٢ ، والدرر الكامنة ١٥٤/٢ ، وبغية الوعاة ٥٩٩/١ ، وشذرات الذهب ٣٩/٦) .
- (٢) قال العلمي : " سليمان بن عبدالله " الانسي الجليل (٢٥٧/٢)
وتبعه البغدادي في هدية العارفين (٤٠٠/١) .
- (٣) قاله ابن حجر في الدر (١٥٤/٢) . وقال البغدادي في هدية العارفين (٤٠٠/١) " المعروف بابن السوقي " .
- (٤) قال العلمي " الطوخي " بالخاء . الانسي الجليل (٢٥٧/٢) وتبعه البغدادي في هدية العارفين (٤٠٠/١) .
- (٥) كذا ضبط ابن حجر في الدر (١٥٤/٢) .
- (٦) كذا قال ابن حجر في الدر (١٥٤/٢) وغيره قال : " طوني " .
- (٧) الدر الكامنة (١٥٥/٢) .

البحث الثاني

مولده ووفاته

١ - مولده :

اختلف المؤرخون في تحديد تاريخ مولد الطوفي .
فمنهم من لم يذكر تاريخ مولده أصلاً، كالسيوطي في بغية الوعاة .
ومنهم من حددته في سنة (٦٥٧ هـ) ، كابن حجر في الدر الكامنة ^(١) .
ومنهم من جعله في سنة (بضع وسبعين وستائة) ، كابن رجب وابن العماد ^(٢) .
والذي يترجح لدى في تحديد مولده ما ذكره ابن رجب وابن العماد ، ولما
كان لفظ البضع في العدد هو ما بين الثلاث إلى التسع ^(٣) ، فالمستأثر أن الطوفي
ولد سنة (٦٧٣ هـ) . وإنما رجحت ما ذهب إليه ابن رجب وابن العماد
على ما ذهب إليه ابن حجر للأسباب التالية :

١ - أن ابن حجر العسقلاني شافعي ،

وابن رجب وابن العماد حنبلان، فهما أحرى بالتدقيق في معرفة
الطوفي الحنبلي .

٢ - أن من أشهر العلماء الذين تلقى عنهم الطوفي العلم ، تقي الدين ابن
تيمية ولد سنة (٦٦١ هـ) ، والبرزالي سنة (٦٦٥ هـ) ، وتقي الدين
الزيراتي سنة (٦٦٨ هـ) . وكل منهم ولد بعد عام (٦٥٧ هـ) الذي
حدده ابن حجر تاريخاً لميلاد الطوفي ، ويبعد أن يكون الطوفي أكبر
سناً من مشائخه الثلاثة المذكورين .

(١) (١٥٤/٢) .

(٢) الذيل (٢٦٦/٢) وشذرات الذهب (٣٩/٦) .

(٣) انظر : الصحاح " بضع " (١١٨٦/٣) .

٣ - أن الطوفي قدم بغداد عام (٦٩١) للدراسة على علماء بغداد ،
والتقي عنهم ، فإذا قلنا انه ولد عام (٦٥٧) يكون عمره حينئذ يناهز
(٣٥) عاماً ، ويبعد أن يكون قضى هذه المدة في قريته " طوف "
وفي " صرصر " بعيداً عن مركز الثقافة بغداد ، التي لا تبعد عنه سوى
فرسخين . والغالب أن التوجه للتحصيل العلمي يكون في الثلاثين
عاماً الأولى من عمر الانسان ، لا بعدها .

٤ - انه لم يسمع أنه جلس للتدريس الا في مصر ، التي قدسها سنة (٧٠٥ هـ) ،
فلعله بدأ التدريس سنة (٧٠٧ هـ)^(١) . ويكون عمره حينئذ قريباً
من (٣٥) عاماً ، وهو سن يتناسب مع إمكان التحصيل العلمي الكافي
للافاضة في التدريس ، ولو قلنا انه ولد عام (٦٥٧ هـ) لكان عمره حينئذ
(٥٠) عاماً .

٢ - وفاته :

اختلف المؤرخون في تحديد سنة وفاة الطوفي ، كما اختلفوا في تحديد
سنة ميلاده . فيقول السيوطي^(٢) : " مات في رجب سنة عشرين وسبعمائة " .
وينقل عن ابن مكنوم بخطه : " أنه مات سنة (٧١١ هـ) .
ويذكر كل من (ابن رجب ، وابن حجر ، وابن العطار)^(٣) : أنه مات
في رجب سنة (٧١٦ هـ) في بلد الخليل .
وبهذا القول الأخير أخذ أكثر من ترجم للطوفي من المتأخرين .

(١) هذا ذكر لا قرب تاريخ . يتوقع توليه التدريس فيه ، وما سيأتي من ترجيح
أنه تولى التدريس في عام ٧٠٩ هـ في مدة ولاية القاضي سعد الدين الحارثي
للقضاة ، هو غالب الظن عندي .
(٢) بغية الوعاة (١١ / ٦٠٠) .
(٣) (الذيل ٢ / ٣٦٩ ، والدرر ٢ / ١٥٥ ، والشذرات ٦ / ٣٩) .

ولدينا دليل من كلام الطوفي نفسه يؤيد القول بأنه توفي عام
(٧١٦ هـ) . بل يكاد يقطع بأنه لم تسبق وفاته هذا العام . ذلك
أن الطوفي ذكر في آخر كتابه " شرح الأربعين النووية " أنه " ابتدأ في
تأليفه يوم الاثنين ١٣ من ربيع الآخر ، و فرغ منه يوم الثلاثاء ٢٨ من نفس
الشهر ، كلاهما من سنة ثلاث عشرة وسبع مائة ، بمدينة قوص من أرض الصعيد (١) .
ثم ذكر في آخر كتابه " الاشارات الالهية الى المباحث الاصولية " أنه
" ابتدأ فيه يوم السبت ١٣ من ربيع الاول ، و فرغ منه يوم الخميس ٢٣ من ربيع
الآخر . كلاهما في سنة ست عشرة وسبع مائة ببيت المقدس " (٢) .

-
- (١) (المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي / ١٠٦) .
(٢) انظر : ظهر الورقة الاخيرة (٢١٨) من النسخة المحفوظة بدار الكتب
المصرية تحت رقم (٦٨٢) تفسير ، والمنسوخة عام (٧٥٧ هـ) .

الفصل الثاني

حياته العلميـــــــــــــــــه

ويشتمل على أربعة مباحث

✽

المبحث الأول : رحلاته وطلبه العلم.

المبحث الثاني : شيوخه .

المبحث الثالث : توليه التدريس .

المبحث الرابع : صفاته وثناء العلماء عليه .

المبحث الأول

رحلاته وطلبه للعلم

ولد الطوفي في قريته "طوف" من أعمال "صرصر" من بلاد العراق سنة (٦٧٣ هـ) وفيها تلقى مبادئ العلوم ، ثم ما لبث ان حفظ "مختصر الخرقى" في الفقه الحنبلي ، و"اللمع" في النحو لابن جنى . وتطلع الى مزيد من العلم والمعرفة فسار الى بلد "صرصر" القريبة من قريته ليتلقى العلم عن علمائها فأخذ يتردد عليها ، ودرس فيها الفقه . ثم سمت به همة فعزم أن يرحل الى مركز الثقافة والعلوم "بغداد" فدخلها عام (٦٩١ هـ) ، وجالس أفاضل علمائها في أنواع العلوم وعلق عنهم ، وتوسع في دراسة الفقه ، فحفظ "المحرر" في الفقه الحنبلي ، وبحث على أكابر علمائها ، وقرأ العربية والتصريف والاصول ، وشيئا من المنطق ، وقرأ الفرائض ، وسمع الحديث من كبار شيوخه في بغداد . وفي بغداد بدأ يخط بقلمه أوائل مؤلفاته ، فألف "بغية السائل عن أمهات المسائل" ، و"تلخيص الموضوعات" ، و"المعقبة الغضبية في الرد على منكر العربية" (١) . وفي عام (٧٠٤ هـ) انتقل من بغداد الى دمشق ، فعمد الى أشهر علمائها وأفضل مشائخها يتزود منهم العلوم ، ويعلق عنهم ، فسمع الحديث ودرس الفقه ، وقرأ ألفية ابن مالك .

(١) ان المعلومات التي تتعلق بتأليف الطوفي للكاتب سيأتي لها مزيد بيان وتوثيق عند الكلام على مؤلفاته في الفصل الخامس .

وبهمة عالية ، وطموح متوثب ، ورغبة متدافعة في التحصيل
والمعرفة ، عقد العزم أبو الربيع على السفر إلى القاهرة ، مركز العلوم والمعارف ،
فشد الرحال إليها سنة (٧٠٥ هـ) ، وجالس مشاهير العلماء بها ، وأخذ
عنهم العلوم ، فسمع الحديث ، وقرأ مختصر سيبويه في النحو .

وبقي أبو الربيع في القاهرة أعواماً ، علا ذكره فيها بين الحنابلة ، وتولى
التدريس في عدد من مدارسها ، منها المدرسة المنصورية ، والمدرسة الناصرية ،
فطاب له المقام بالقاهرة ، وألف عدداً من الكتب عام ٧٠٧ هـ ، كما سيأتي تفصيل
ذلك . وشرح مختصر روضة الناظر سنة ٧٠٨ هـ ، وألف كتاباً في جسد
القرآن سنة ٧٠٩ هـ .

ثم لما لبث أن حصل بينه وبين بعض العلماء جفوة وخلاف ، سجن بسببها
مدة ، وعزر ، ثم خرج من السجن ، فأتجه إلى دمياط ومنها إلى " قوص " ^(١)
من أرض الصعيد . فأقام هناك سنوات ، طالع فيها أكثر خزائن قوص ،
وألف فيها كتباً كثيرة .

ومن قوص توجه أواخر سنة (٧١٤ هـ) إلى أرض الحجاز ، فأصدا الحج
فحج في هذا العام ، والتقى بعلما مكة ، ثم توجه إلى المدينة وجالس
علما مكة ، ثم حج مرة أخرى سنة (٧١٥ هـ) . ثم توجه إلى الشام ، فأصدا
" بيت المقدس " ، وألف فيه كتابه " الاشارات الالهية " الذي فرغ من تأليفه
في شهر ربيع الآخر سنة (٧١٦ هـ) .

(١) ولعل خروجه من السجن كان أواخر عام (٧١١ هـ) أو أوائل عام (٧١٢ هـ)
لما سيأتي ، من ذكر كتب فرغ من تأليفها في شهر رجب سنة (٧١١ هـ)
وتوفي القاضي سعد الدين الحارثي في (١٤ / ١٢ / ٧١١ هـ) والذي كان
الخلاف بينهما ، فلعله خرج بعد وفاته .

ثم توجه الى بلد الخليل عليه السلام ، وفيها في شهر رجب لقي
نجم الدين ابو الربيع أجله المحتوم عن عمر يناهز (٤٤) عاما ، قضاهما
متنقلا بين مراكز الثقافة ومواطن العلم ، لا يكاد يحط رحاله في بلد
الا وقد شدها الى بلد آخر ، ملتقيا بأفاضل العلماء ، آخذا من علومهم
قراءة ودراسة وتعليقا ، ثم بحثا ومناقشة وتأليفا (١) .

(١) انظر في الذيل على طبقات الحنابلة ٣٦٦/٢ وما بعدها ، والدرر الكامنة

المبحث الثاني

شيوخه

طوف الطوفي بلدان كثيرة ، التقى فيها بعلماء أفاضل ، تلقى عنهم العلوم في شتى الفنون ، وقد ذكرت كتب التراجم أشهر من تتلمذ عليهم الطوفي ، وأخذ عنهم ، والا فان الطوفي التقى بعلماء كثير لم تذكر أسماؤهم . وفي هذا المبحث سأذكر أهم العلماء الذين أخذ عنهم الطوفي علومه ، مع تعريف موجز لكل واحد منهم ، وهم :

١ : علي بن محمد الصرصي الفقيه الحنيلي النحوي ، زين الدين ، المعروف بـ "ابن البوقي" . وكان فاضلاً صالحاً ، قرأ عليه الطوفي الفقه "بصرصر" (١) .

٢ : تقي الدين عبدالله بن محمد بن أبي بكر الزبيراتي البغدادي الحنيلي فقيه العراق ، ومفتي الأفاق ، ولد في جمادى الآخرة سنة (٦٦٨ هـ) ، كان على معرفة بعلوم كثيرة ، وبرع في الفقه وأصوله ، وانتهت اليه معرفة الفقه بالعراق ، بل انتهت اليه رئاسة العلم ببغداد من غير مدافع ، وكان الفقهاء من سائر الطوائف يجتمعون به ، يستفيدون منه في مذاهبهم ، وكان على معرفة تامة بمذهب الشيعة ، حتى انه كان يخطب علماء الشيعة في نقل مذاهبهم ، فيذعنون له .

ولي القضاء ، ودرس بالبشرية ثم المستنصرية ، واستمر فيها الى حين وفاته وذلك ليلة الجمعة ٢٢ / ٥ / ٧٢٩ هـ (٢) .

(١) انظر (الذيل ٣٦٦ / ٢ ، والدرر ١٥٤ / ٢ ، والشذرات ٣٩ / ٦) .

(٢) انظر (الذيل ٤١٠ / ٢ ، وما بعدها ، والدرر ٢٨٩ / ٢ ، والشذرات

لازمه الطوني ببغداد وأخذ عنه الفقه ، فحفظ "المحرر" ويحتمل عليه (١) .

٣ : محمد بن الحسين الموصلي ، أبو عبدالله ، النحوي ، كان عالماً فقيهاً في القراءات والنحو والعروض ، مبرزاً في الأدب توفي سنة (٧٣٥ هـ) (٢) .
قرأ عليه الطوني العربية والتصريف ببغداد (٣) .

٤ : النصر الفاروقي ، قرأ عليه الطوني الأصول ببغداد (٤) .

وهو : عبدالله بن عمر بن أبي الرضي الفاروقي ، نسبة إلى قرية من قرى شيراز ، يلقب نصير الدين ، ويكنى أبا بكر ، وكان من كبار الشافعية ، درس بالمستنصرية وغيرها من المدارس الكبار . توفي ببغداد سنة (٧٠٦ هـ) (٥) .

• أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عمر بن أبي القاسم رشيد الدين البغدادي الحنبلي ، مسند العراق ، وكان عالماً صالحاً من محاسن البغداديين وأعيانهم وسمع منه خلق كثير ، وانتهى إليه علو الاسناد ، ولد سنة (٦٢٣ هـ) ، وتوفي سنة (٧٠٧ هـ) ببغداد (٦) .

سمع منه الطوني الحديث ، وأجاز له ببغداد (٧) .

(١) انظر : (الذيل ٣٦٦/٢ ، والدور ١٥٤/٢ ، والشذرات ٣٩/٦) .

(٢) انظر : (بغية الوعاة ٩٥/١ ، وهدية العارفين ١٤٩/٢) .

(٣) انظر : (الذيل ٣٦٦/٢ ، والدور ١٥٤/٢ ، والشذرات ٣٩/٦) .

(٤) انظر : (الذيل ٣٦٦/٢ ، والشذرات ٣٩/٦ ، وفيها قال : "النصير الفاروقي") .

(٥) انظر : (الدور الكائن ٢٨١/٢ ، والشذرات ١٣/٦-١٤) .

قال ابن المطاوع : "الفاروقي" . . . ولد بفاروق - وهي قرية من عمل شيراز - الشذرات ١٣/٦ .

(٦) انظر : (الدور الكائن ١١٠/٢ ، والشذرات ١٥/٦) .

(٧) انظر : (الذيل ٣٦٦/٢ ، والدور ١٥٤/٢) .

- ٦ : اسماعيل بن علي بن الطبال ، المحدث ، عماد الدين ، شيخ المستنصرية
ولد سنة (٦٢١ هـ) وتوفي ببغداد (٧٠٨ هـ) (١) .
سمع منه الطوفي الحديث ببغداد (٢) .
- ٧ : المفيد عبد الرحمن بن سليمان بن عبد العزيز الحري الضري ، الفقيه
مفيد الدين أبو محمد ، معيد الحنابلة بالمستنصرية ، وكان من أكابر
الشيوخ وأعيانهم ، عالما بالفقه والحديث ، والعربية ، توفي سنة
(٧٠٠ هـ) (٣) .
سمع منه الطوفي وأخذ عنه ببغداد (٤) .
- ٨ : أبو بكر القلانسي - أحمد بن علي بن عبد الله بن أبي البدر ، جلال الدين
البغدادى الحنبلي ، ولد سنة (٦٤٠ هـ) .
قال ابن رجب : " محدث بغداد ومفيدها ... عنى بالحديث
... والظاهر : أنه كان قارى الحديث بالمستنصرية . توفي في رجب
سنة (٧٠٤ هـ) (٥) .
أخذ عنه الطوفي وسمع منه ببغداد (٦) .

-
- (١) انظر : (الدرر ١/٣٦٩ ، والشذرات ١٦/٦) .
(٢) انظر : (الذيل ٢/٣٦٦ ، والدرر ٢/١٥٤ ، والشذرات ٦/٣٩) .
(٣) انظر : (الذيل ٢/٣٤٤ ، والشذرات ٥/٤٥٧) . وقال ابن حجر
والسيوطي : " الحراني " . انظر (الدرر ٢/٣٢٩ ، والبغية
٨٠/٢) .
(٤) انظر : (الذيل ٢/٣٦٦) وقال : " الحراني " .
(٥) انظر : (الذيل ٢/٣٥٣ ، والدرر ١/٢١٦ ، والشذرات ٦/١٠) .
(٦) انظر : (الذيل ٢/٣٦٦) .

٩ : أحمد بن حامد المعروف "بأبن عَصِيَّة" البغدادي، القاضي جمال الدين ، ولي القضاء بالجانب الشرقي ببغداد ، ودرس للحنابلة بالبشرية، ثم عزل منها ، وأعيد سنة ٧١٣ هـ . وتوفي في حدود سنة (٧٢٠ هـ) .
" وهذا لم تذكر كتب التراجم انه من أخذ عنه الطوفي ، ولكن نُقل عن الطوفي : انه حضر دروسه واستفاد منه . قال ابن رجب : قال الطوفي : " حضرت درسه وكان بارعا في الفقه والتفسير والفرائض .
والما معرفة القضاء والاحكام : فكان أوحد عصره في ذلك " (١) .
فرايت أن الحقه في عداد شيوخه .

١٠ : يوسف بن عبد المحمود بن عبد السلام بن البتي البغدادي ، جمال الدين المقرئ ، الفقيه الاديب النحوي المتفنن . درس للحنابلة بالبشرية غربي بغداد ، وتوفي سنة (٧٢٦ هـ) .

قال الطوفي : " استفدت منه كثيرا ، وكان نحوي العراق ومقرئه عالما بالقرآن والعربية والادب . وله حظ في الفقه والاصول والفرائض والمنطق " (٢) .

وهذا لم يذكر من اخذ عنه الطوفي ، ولكن قول الطوفي هذا الذي نقله عنه ابن رجب وابن العماد صريح في انه استفاد منه واخذ عنه ، فرايت ان الحقه بشائعه الذين اخذ عنهم ببغداد .

(١) انظر ترجمته وكلام الطوفي فيه في (الذيل ٣٧٣/٢ ، والشذرات

٥٣/٦) .

(٢) انظر : (الذيل ٣٧٩/٢ ، والشذرات ٧٤/٦) .

١١ : القاضي تقي الدين سليمان بن حمزة بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي ، أبو الفضل ، مسند الشام ، ولد سنة (٦٢٨ هـ) وتوفي سنة (٧١٥ هـ) . (١)

أخذ عنه الطوفي بدمشق وسمع منه الحديث (٢) .

١٢ : شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الدمشقي أبو العباس ، إمام محقق في كثير من العلوم ، من العلماء الاعلام الذين دافعوا عن عقيدة السلف بالحجة والبرهان . ولد سنة (٦٦١) وتوفي سنة (٧٢٨ هـ) . (٣)

لقيه الطوفي بدمشق وأخذ عنه (٤) وعده الألويسي من تلامذة ابن تيمية ، ثم قال : وإنما ذكرته لشهرة أقواله ، والاطلاع على غريب حاله ، ولا فهو ليس من تلامذة الشيخ المختصين ، بل من جملة الملاقين الآخذين . (٥)

وقد صرح الطوفي بشيخته له مرارا في كثير من كتبه .

(١) انظر (البداية ٧٥ / ١٤ ، والدرر ١٤٦ / ٢ ، والشذرات

٣٦ / ٦ ، والذيل ٣٦٤ / ٢ ، والبدر الطالع ٢٦٧ / ١) .

(٢) انظر : (الذيل ٣٦٦ / ٢ ، والدرر ١٥٤ / ٢ ، والشذرات ٣٩ / ٦) .

(٣) انظر : (الذيل ٣٨٧ / ٢ ، والدرر ١٤٤ / ١ ، والبداية ١٣٥ / ١٤ ، والشذرات ٨٠ / ٦ ، والبدر الطالع ٦٣ / ١) .

(٤) انظر : (الذيل ٣٦٦ / ٢ ، والشذرات ٣٩ / ٦) .

(٥) جلاء العينين / ٣٦ - ٣٧ .

(١)

من ذلك قوله في شرح مختصر الروضة ورقة (١/٢٨) .

" وقع النزاع بين بعض الفقهاء في سنتنا هذه . وهي سنة ثمان وسبعمائة للهجرة المحمدية - صلوات الله على منسئها - في ان الجن مكفون بغرور الدين أم لا ؟ . واستفتي فيها شيخنا ابو العباس احمد بن تيمية بالظاهرة أيده الله تعالى . "

وقال أيضا في ورقة (٢٠٣/ب) :

" وقد صنف شيخنا تقي الدين ابو العباس احمد بن تيمية حرسه الله تعالى كتابا بناء على بطلان نكاح المحلل ، وأدرج فيه جميع قواعد الحيل ، وبين بطلانها على وجه لا مزيد عليه . "

وقال أيضا في ورقة (١/٢٦٦) :

" وفي عصرنا من هذا القبيل شيخنا الامام العالم العلامة تقي الدين ابو العباس احمد بن تيمية الحراني حرسه الله تعالى ، فانه لا يتوقف في الفتيا على ما صححه الاصحاب من المذهب ، بل يعمل ويفتق على قسام عليه الدليل عنده . فتكون هذه فائدة خاصة بمذهب أحمد . "

١٣ : الامام الحافظ يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزى الشافعي ، أبو

الحجاج جمال الدين ، احفظ اهل زمانه ، لا سيما في الرجال

المتقدمين ، وانتهت اليه الرحلة من اقطار الارض لروايته ودرايته .

ولد سنة (٦٥٤هـ) ، وتوفي بدمشق سنة (٧٤٤هـ) . سمع منه الطوفي بدمشق . (٢)

(١) كلما وردت الإشارة الى شرح مختصر الروضة في هذه الدراسة فان أرقام الورقات

فيها طبقا لما في نسخة الظاهرية المرموز لها بحرف (أ) كما سيأتي بيان هذا الرمز عند وصف النسخ . الا اذا جاءت الإشارة الى الكتاب المذكور بأرقام الصفحات فالمراد النص المطبوع من هذه الرسالة .

(٢) انظر : (طبقات الأئمة) ٤٦٤/٢ ، وطبقات ابن السبكي ٣٩٥/١٠

والهداية ١٩١/١٤ ، والدرر الكامنة ٤٥٧/٤ ، وشذرات الذهب ١٣٦/٦

والبدر الطالع ٣٥٣/٢ .

(٣) انظر : (الذيل ٣٦٦/٢ ، والشذرات ٣٩٦/٦) .

قال الطوفي في كتابه الاكسير / ١٢٤ : " ذكر هذا الوجه لنا :

شيخنا المزي " .

١٤ : القاسم بن محمد البرزالي الشافعي علم الدين ابو محمد الحافظ الدمشقي

محدث الشام ومو' رخها . ولد سنة (٦٦٥ هـ) وتوفي سنة (٧٣٩ هـ) . (١)

لقبه الطوفي بدمشق فسمع منه وأخذ عنه (٢) .

١٥ : مجد الدين اسماعيل بن محمد بن اسماعيل بن الفراء الحراني الدمشقي

الحنبلي الامام الفقيه الزاهد ، قرأ عليه اكبر شيوخ الحنابلة .

ولد سنة (٦٤٥ هـ) وتوفي سنة (٧٢٩ هـ) . (٣)

وقال الطوفي : " كان من أصلح خلق الله وادينهم لأن على رأسه

الطير ، وكان عالما بالفقه والحديث واصل الفقه والفرائض والجبر والمقابلة " (٤)

لقبه الطوفي بدمشق وأخذ عنه (٥) .

١٦ : محمد بن ابي الفتح بن ابي الفضل البجلي الفقيه الحنبلي السحدث النحوي

شمس الدين ابو عبدالله . ولد سنة (٦٤٥ هـ) وتوفي سنة (٧٠٩ هـ) . (٦)

قرأ عليه الطوفي بعض الفية ابن مالك بدمشق (٧) .

(١) انظر : (طبقات الاسنوى ٢٩٢/١ ، والبداية ١٤/١٨٥ ، والشذرات

١٢٢/٦ ، وبرنامج الوادي ٣/١٣٧ ، والبدر الطالع ٢/٥١) .

(٢) انظر : (الشذرات ٦/٣٩) .

(٣) انظر : (الذيل ٢/٤٠٨ ، والبداية ١٤/١٤٦ ، والدرر ١/٣٧٧ ،

والشذرات ٦/٨٩) .

(٤) انظر : (الذيل ٢/٤٠٩ ، والشذرات ٦/٨٩) .

(٥) انظر : (الذيل ٢/٣٦٧) .

(٦) انظر : (الذيل ٢/٣٥٦ ، الدرر ٤/١٤٠ ، البغية ١/٢٠٧ ،

الشذرات ٦/٢٠) .

(٧) انظر : (الذيل ٢/٣٦٧) .

- ١٧ : الحافظ عبد الوهّاب من بن خلف شرف الدين أبو محمد الدمياطي
المصري المحدث الشافعي . ولد سنة (٦١٣ هـ) ، وتوفي فـي
(١١ / ١٥ / ٧٠٥ هـ) . (١)
سمع منه الطوفي بـمصر (٢) .
- ١٨ : مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد بن عياش الحارثي البغدادي ثم
المصري الفقيه ، المحدث الحافظ . القاضي سعد الدين أبو محمد ،
كان سنيا أثريا متمسكا بالحديث . ولد سنة (٦٥٢ هـ) . وولي القضاء
في يوم الثلاثاء ٣ ربيع الآخر سنة (٧٠٩ هـ) من قبل المظفر بيبرس ،
ورأس الحنابلة ، ودرس بمدارس القاهرة ، كالمناصورية وغيرها . وتوفي
سحر يوم الأربعاء (١٤ / ١٢ / ٧١١ هـ) . (٣)
سمع منه الطوفي بـمصر (٤) .
- ١٩ : أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأمام النحوي الأندلسي الشافعي
ولد سنة (٦٥٤ هـ) وتوفي سنة (٧٤٥ هـ) . (٥)
وقرأ عليه الطوفي مختصره لكتاب سيئويه بـمصر (٦) .

-
- (١) انظر : (الدرر ٢ / ٤١٧ ، والبداية ١٤ / ٤٠ ، والشذرات ٦ / ١٢) .
(٢) انظر : (الذيل ٢ / ٣٦٧ ، والشذرات ٦ / ٣٩) .
(٣) انظر : (الذيل ٢ / ٣٦٢ ، والبداية ١٤ / ٦٤ ، والدرر ٤ / ٣٤٧ ،
والشذرات ٦ / ٢٨) .
(٤) انظر : (الذيل ٢ / ٣٦٧ ، والشذرات ٦ / ٣٩) .
(٥) انظر : (طبقات الاسنوي ١ / ٤٥٧ ، وطبقات ابن السكيت ٩ / ٢٧٦ ،
والشذرات ٦ / ١٤٥) .
(٦) انظر : (الذيل ٢ / ٣٦٧ ، والشذرات ٦ / ٣٩) .

البحث الثالث

توليه التدريس

بدأ نجم الدين ابو الربيع رحلته العلمية من قريته " طوف " ثم
" صرصر " ثم " بغداد " فدمشق فالقاهرة ، وكان في ذلك كله شغوفاً
بالعلم وأهله حريصاً على التلقي من العلماء الاعلام في مختلف العلوم والمعارف ،
كل ذلك مع ما منحه الله من حافظه قوية ، وزكا شديداً ، وذهن متوقد
وتحقيق وتدقيق . ودرس وبحث ، ومجالسة لأهل الفضل من العلماء ،
وبذلك تحقّل على علوم غزيرة ، وتبحر في فنون كثيرة ، فكان بذلك
أهلاً للجلوس للتدريس والافادة .

فلما قدم القاهرة التقى بالشيخ سعد الدين الحارثي ، وأخذ عنه العلوم ،
فأعجب به شيخه ، لما يرى منه من زكا وتحقيق وسعة علم ، فسوّاه الاعادة
في بعض مدارس القاهرة ، فصار له ذكر بين الحنابلة ومقام رفيع .

قال ابن مكيوم^(١) : " قدم علينا الديار المصرية في زى أهل الفقر ،
وأقام على ذلك مدة ، ثم تقدم عند الحنابلة ، وتولى الاعادة في بعض مدارسهم ،
وصار له ذكر بينهم " .

وقال ابن رجب^(٢) : " أقام بالقاهرة مدة ، وولي الاعادة بالدرستين :
المنصورية والناصرية " .

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/٣٦٩) .

(٢) المرجع نفسه (٢/٣٦٧) .

وكان القاضي الحارثي يكرمه ، ويسجله ، ويحسن اليه ، الا أن ذلك
الاکرام لم يدم ، فقد وقع بينهما خلاف ، صرف بسببه عن جميع ما كان
يبدئه من المدارس (١) .

ولعل هذه الحادثة هي السبب الأول في ان الطوفي لم يشتهر
له تلاميذ ، خاصة وأنه لم يذكر أن الطوفي جلس للتدريس الا في القاهرة .
ومدة توليه التدريس بالقاهرة لم تطل .

أما متى تولى الطوفي التدريس ومتى عزل منه ؟ فلم تذكر كتب التراجم
التي تحضرنى الان شيئاً عن ذلك ، لكن بالامكان تحديد مدة تقريبيه
للفترة التي قضاها في التدريس ، ذلك أنا علمنا ان الطوفي قدم القاهرة سنة
(٧٠٥ هـ) ، وبقي فيها مدة يتلقى الدروس على علمائها ، قبل ان يتولى التدريس .
والذى يترجح أنه تولى التدريس عند ولاية الحارثي للقضاء أو بعدها بقليل .
والحارثي تولى القضاء في يوم الثلاثاء (٣/٤/٧٠٩ هـ) (٢) .

أما تاريخ عزله فعمله كان في أوائل سنة (٧١١ هـ) ، إذ قد اطلعت
على بعض كتب الطوفي ، ذكر انه انتهى من تأليفها في شهر رجب من هذا
العام وهو مسجون بسجن رحيبة باب العيد (٣) . فلعل المدة التي
قضاها في التدريس تقارب السنتين .

(١) المرجع نفسه (٣٦٩/٢) .

(٢) البداية لابن كثير (٥٠/١٤) .

(٣) سبأتي بيان هذه الكتب في المبحث الثاني من الفصل الخامس .

المبحث الرابع

صفاته وثناء العلماء عليه

تقدم أن الطوفي ذو هممة عالية في طلب العلم وتحصيله ، وتنقل بين البلدان ينشد مشاهير العلماء للقيامهم ولا أخذ عنهم ، فلننظر الآن ماذا قال عنه العلماء من أوصاف تكشف لنا جوانب أخرى من حياته ؟

يقول الذهبي ^(١) : " كان ديناً ساكناً قانعاً " .

ويقول الحافظ ابن حجر ^(٢) : " كان قوى الحافظة شديد الذكاء " .

ويقول أيضاً : " قرأت بخط القطب الحلبي : كان فاضلاً له معرفة

وكان مقتصدًا في لباسه وأحواله ، متقللاً من الدنيا " .

وقال السيوطي ^(٣) : " كان قوى الحافظة شديد الذكاء ، مقتصدًا

في لباسه وأحواله متقللاً من الدنيا " .

ويقول تاج الدين أحمد بن مكرم القيسي ^(٤) : " قدم علينا - يعني

الديار المصرية - في زى أهل الفقر ، وأنظف على ذلك مدة ، ثم تقدم عند

الحنابلة ، وتولى الإعادة في بعض مدارسهم ، وصار له ذكر بينهم ، وكان

يشارك في علوم ، ويرجع إلى ذكاء وتحقيق وسكون نفس " .

وقال الكمال جعفر ^(٥) : " كان كثير المطالعة ، أظنه طالع أكثر كتب

قوص ... وكانت قوته في الحفظ أكثر منها في الفهم " .

(١) الدرر الكامنة لابن حجر (٢/١٥٥) . (٢) الدرر الكامنة ٢/١٥٤ .

(٣) بغية الوعاة (١/٦٠٠) .

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/٣٦٩) .

(٥) الدرر الكامنة (٢/١٥٧) .

ويصفه ابن رجب ^(١) بأنه : " الفقيه الاصولي المتفنن " ، " قرأ بنفسه كثيرا من الكتب والاجزاء " ، " وصنف تصانيف كثيرة ، يقال ان له بقوص خزانة كتب من تصانيفه " .

ويقول الصفي ^(٢) : " انه كان فقيها حنبليا عارفا بفروع مذهبه مليا ، شاعرا أدبيا ، فاضلا لبيبا ، له مشاركة في الاصول ، وهو منها وانرا المحصول ، قيط بالنحو واللغة والتاريخ وغير ذلك ، وله في كل ذلك مقامات ومبارك ، ولم يزل كذلك الى أن توفي رحمه الله تعالى " .

محب

هذا جانب مما ذكره عنه العلماء من صفات وشأنه ، وهو مع ذلك معجبا بنفسه ، فخوره بما يؤلفه أو يتوصل اليه في حل أمر مشكل ، يقول في مقدمة كتابه " الاكسير في قواعد التفسير " ^(٣) ذاكرًا لسبب تأليفه : " أما بعد : فانه لم يزل يتلجلج في صدرى اشكال علم التفسير ، وما أطبق عليه أصحاب التفسير ، ولم أر أحدا منهم كشف فيما ألفه ، ولا نحاء فيما نحاء ، فتقاضتني النفس الطالبة للتحقيق ، الناكبة عن جمر الطريق ، لوضع قانون يعمل عليه ، ويصار في هذا الفن اليه ، فوضعت لذلك صدر هذا الكتاب ، مردفا له بقواعد نافعة في علم الكتاب ، وسميته " الاكسير في قواعد التفسير " فمن ألف على هذا الوضع تفسيرا ، صار في هذا العلم أولا وان كان أخيرا ،

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٣٦٦ ، ٣٦٧) .

(٢) المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي ٧٢/ ، نقلًا عن " أعيان العصر " للصفي .

(٣) الكتاب المذكور ص ١ .

ولم أضع هذا القانون لمن يجمد عند الأقوال ، ويصمد لكل من أطلق لسانه وقال ، بل وضعته لمن لا يفتتر بالمحال ، وعرف الرجال بالحق ، لا الحق بالرجال .

ويقول في شرح مختصر الروضة ^(١) بعد أن ذكر الطريقة التي يختارها في ترتيب أبواب أصول الفقه : " فهذا ضبط جامع متوسط بين الاجمال المخل ، والبيان المل ، وهي طريقة غريبة لا توجد الا ههنا . ويقول في شرحه أيضا بعد أن أطال في ذكر معاني "أو" في الواجب المخير ^(٢) : " فهذا ما اتفق من تحقيق القول في معنى "أو" لغة ، ولعل بعض من يقف على هذا الكلام يزعم : أني أطيت فيه ، وخرجت عما أنا بصدده من مسائل الأصول الى مباحث اللغة ، وانما قصدت ان اقرر هذه القاعدة - التي ان قال : - وانا وضعنا هذا للمحققين العارفين للعلم والنظر فيه ، ولا عبرة بأهل الضجر ، وضعف النظر .

(١) الكتاب المذكور / ٩٨ .

(٢) المرجع نفسه (٣٧٤ - ٣٧٥) .

الفصل الثالث

رأى الطونى فى الصلحة

ويشتمل

على

تسهيده ومبحثين

*

التسهيده : فى نبذة تاريخية عن رأى الطونى .

المبحث الاول : رأى الطونى فى الصلحة — عرض وتلخيص .

المبحث الثانى : مناقشة رأى الطونى وأدلتة .

رأى الطوفي في المصلحة

تمهيد :

في أوائل المئة الثامنة من الهجرة ، ظهر على الأمة الاسلامية نجم الدين الطوفي برأى جديد في المصلحة ومدى الأخذ بها في الاحكام الشرعية . وبدأ بتسجيل رأيه هذا في كتابه " شرح مختصر الروضة " الذي ألفه عام ٧٠٨ هـ في القاهرة ^(١) فبعد ان ذكر المصلحة على ما هو معروف عند الاصوليين ، وذكر تقسيمهم لها الى معتبرة وملغاة ومرسلة ، ضرورة وغير ضرورة ، انتقد هذا التقسيم ووصفه بالتعسف والتكلف ، وذكر أن طريق معرفة المصالح والمفاسد أقرب من ذلك ، وهو ترك امر ذلك الى نظر العقول ^(٢) .

ثم عاد وبسط رأيه هذا ، وصرح بما لم يصرح به في " شرح مختصر الروضة " ، وذلك عند شرحه حديث " لا ضرر ولا ضرار " في كتابه " شرح الاربعين النووية " الذي ألفه عام ٧١٣ هـ في قوص ^(٣) . حيث قرر أن المصلحة تقدم على النص والاجماع وبقيّة أدلة الشرع عند التعارض .

-
- (١) قال الطوفي في " شرح مختصر الروضة " ص ٢٦٤ " وقع النزاع بين بعض الفقهاء في سنتنا هذه وهي سنة ثمان وسبع مائة للهجرة المحمدية صلوات الله على منشئها ، في أن الجن مكفون بفروع الدين أم لا ؟
- (٢) انظر " شرح مختصر الروضة ورقة (٢٠٣) . وقد نقل كلام الطوفي كاملا في هذا المقام ابن بدران في شرحه " نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر " (٤١٦ / ١) (٤١٧ /) ولم يستنكر شيئا منه ، بل اثنى عليه واستحسنه فقال : " وقد شرح العلامة الطوفي هذا المقام في شرح مختصر الروضة شرحا أبدع فيه ، ونحن ننقله ، وإن كان فيه طول ، ونحذف ما تضمنه من استطراد ، قال ذلك المحقق : اعلم ان هو لا الذين قسوا المصلحة الى معتبرة وملغاة ومرسلة ضرورة ، وغير ضرورة ، تعسفوا وتكلفوا .. الخ " .
- (٣) انظر الكلام على شرح الاربعين النووية ضمن مؤلفات الطوفي الاتي ذكرها .

وبقي رأي الطوفي مغمورا حيث سجله ، لم يذكر ان احدا نقله أو ناقشه ، الى العصر الحاضر ، حيث جاء جمال الدين القاسي ، فبعث رأي الطوفي ، وذلك بأن جرد شرحه لحديث " لا ضرر ولا ضرار " ، الذي خصه الطوفي لبيان رأيه في المصلحة . وهو الحديث الثاني والثلاثون من كتابه " شرح الاربعين النووية " ، وعلق عليه القاسي بعض التعليقات ، وقدم له بترجمة موجزة للطوفي ، وطبعه باسم " رسالة الطوفي في المصالح " مع مجموعة رسائل في المطبعة الاهلية ببيروت سنة ١٣٢٤هـ . (١)

و لعل السبب في عدم نقل رأي الطوفي أو مناقشته من قبل العلماء المعاصرين له أو من جاء بعدهم ، هو عدم اشتهار رأيه بين أوساط العلماء . ذلك أنه سجل رأيه مفعلا في كتابه شرح الاربعين النووية ، وهو كتاب في الحديث ، ليس مظنة لذكر المسائل الاصولية . ومع أنه قرر رأيه في كتابه " شرح مختصر الروضة " ، لكنه انما ذكره بعد ان تكلم عن المصلحة بما هو معروف عند الاصوليين ، ثم ختم البحث في المصلحة بايداء رأيه ، اضافة الى انه لم يصرح في هذا الكتاب بأن المصلحة تقدم على النص والاجماع عند التعارض . كل هذا يساعد على عدم معرفة رأي الطوفي على نطاق واسع . الا ان هناك اشارات توحي بأن عددا من علماء الحنابلة ، ممن جاء بعد الطوفي ، اطلع على رأيه ، لكنهم آثروا الاعراض عنه ، لما انطوى عليه من ضعف وشذوذ وتناقض .

فهذا ابن مفلح في اصوله ينقل آراء الطوفي الاصولية ، ولا يذكر رأيه في المصلحة .

والكناني يشرح مختصر الروضة للطوفي ، ويجعل " شرح الطوفي لمختصر

(١) انظر: (المصلحة ونجم الدين الطوفي / ١٦٣) .

الروضة " عمدته في هذا الشرح ، فينقل كثيرا من كلام الطوفي ، ويتتبع كلامه من اول كتابه الى آخره ولم يشر الى رأى الطوفي .

وابن رجب حين ترجم للطوفي ينقل عنه قوله : " ان بعض الناس يزعم أن السبب في اختلاف الروايات والنصوص في السنة عمر بن الخطاب ، حيث منع تدوين السنة " (١) وهذا القول ذكره الطوفي اثنا الاستدلال على رأيه في المصلحة في كتابه " شرح الاربعين النووية " (٢) ، ما يرجح أن ابن رجب اطلع على رأى الطوفي في هذا الكتاب .

ثم ان المرداوى في كتابه " التحرير " ، وكذا الفتحي في " شرح الكوكب " ، نقل كثيرا من آراء الطوفي التي سجلها في كتابه " شرح مختصر الروضة " ، في جميع مباحث كتابيهما ، ولم يذكر رأى الطوفي .

فهو لا سيما نكاد نجزم على انهم اطلعوا على رأى الطوفي ، لكنهم آثروا عدم نقله ، الى ان جاء القاسي في هذا العصر ، فبعث هذا الرأى كما سبق ذكره . بعد ذلك قام السيد رشيد رضا بنقل هذه الرسالة بتعليقاتها في مجلة " المنار " ، الجزء العاشر من المجلد التاسع ، وذلك في شوال سنة ١٣٢٤ هـ . وقد قدم لها بكلمة ذكر فيها ان الاحكام السياسية والقضائية والادارية - وهي التي يعبر عنها العلماء بالمعاملات - مدارها في الشريعة الاسلامية على قاعدة درء المفسد وحفظ المصالح أو جلبها ، وأن الطوفي قد تكلم في رسالته بما لم يره لغيره من الفقهاء ، وأنه انما ينشر هذه الرسالة لتكون تبصرة لا ولي الا بصار (٣) .

(١) انظر : (الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٣٦٨) .

(٢) انظر : (ملحق رسالة المصلحة ونجم الدين الطوفي ٢١٣ /) .

(٣) انظر : (المصلحة ... ونجم الدين الطوفي / ١٦٤) .

وحيث كانت مجلة "المنار" واسعة الانتشار بين العلماء، فقد احدث نشر هذا الرأي فيها ضجة كبرى في اوساط العلماء، فتناولوه بالرد والمناقشة والاستنكار، وبلغ رأى الطونى من الشهرة بحيث لا تكاد تجد من يكتب في المصلحة او يعرض لها الا وقد ذكر رأى الطونى وناقشه . ولهذا اختار مصطفى زيد " الطونى ورأيه في المصلحة " موضوعا لرسالته "الماجستير"، وحقق نص كلام الطونى في المصلحة ، الذى ذكره شرحا لحديث "لا ضرر ولا ضرار" عن نسختين خطيتين من كتاب "شرح الريمين النووية"، وطبعه مطعفا برسالته "المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطونى" في الصفحات (٢٠٦ - ٢٤٠). وقد نوقشت هذه الرسالة في ٢٨ شعبان ١٣٧٣هـ . وقد نقل عبد الوهاب خلاف نص كلام الطونى بتحقيق مصطفى زيد . وألحقه بمبحث الاستصلاح في كتابه "مصادر التشريع الاسلامي فيما لا نص فيه".

المبحث الأول

رأى الطوفى فى المصلحة

— عرض وتلخيص —

يتلخص رأى الطوفى فى المصلحة فى النقاط التالية :

١ — المصلحة عند الطوفى هى ما يستقل العقل بإدراكها ، ويعد ذلك كافيا فى اعتبارها ، بدون نظر الى شهادة الشرع لها بالسلامة أو الاعتبار ، والذى يشترطه فيها الأئمة والفقهاء من السلامة السلاسية ، ويمضى الطوفى فى تأكيد منهجه هذا ، فيوجه النقد الى من سبقه من العلماء فى تقسيمهم المصلحة الى معتبرة وطلغاة ومرسلة ، ضرورية وغير ضرورية ، فيقول : " انهم تعمسوا وتكلفوا ، وأن الطريق الى معرفة حكم المصالح أعم من هذا وأقرب " (١) . ويكشف عن ذلك الطريق بأن معرفة المصالح متروكة الى نظر العقول ومداركها ، فيقول : " الفعل ان تضمن مصلحة مجردة حملناها ، وان تضمن مفسدة مجردة نفيناها . وان تضمن مصلحة من وجه ، ومفسدة من وجه ، فان استوى فى نظرنا تحصيل المصلحة ودفع المفسدة توقفنا على المرجح ، أو خيرنا بينهما " (٢) .

ثم قال : " وعلى هذا تتخرج الاحكام عند تعارض المصالح والمفاسد فيها ، أو عند تجردها ، ولا حاجة بنا الى التصرف فيها بتقسيم وتنويع

(١) شرح مختصر الروضة ورقة (٢٠٣ / ب) .

(٢) المرجع نفسه .

لا يتحقق ، ويوجب الخلاف والتفرق ، فان هذه الطريقة التي ذكرناها ، اذا
تحققها العاقل لم يستطع انكارها ، لا بظن عقله له الى قبولها ، وبصير
الخلاف وفاقاً (١) .

ويؤيد كذا أن المصالح معلومة بحكم العادة والعقل فيقول : " أما
مصلحة سياسة المكلفين في حقوقهم فهي معلومة لهم بحكم العادة والعقل ،
فاذا رأينا دليل الشرع متقاعداً عن افادتها ، علمنا اننا أحلنا في تحصيلها
على رعايتها " (٢) .

(١) كبر

٢ - يصرح الطوفي بأن رأيه في المصلحة رأياً جديداً ، لم يقل
به أحد قبله ، ذلك ان غاية ما يقول علماء الأئمة الاسلامية : هو الاخذ
بالمصلحة فيما لا نعرفه ، وأن ثلاثاً تصرفات الشارع في الجملة ، أما الطونسي
فيقدم المصلحة ولو عارضتها نصوص شرعية . يقول في ذلك : " ان هذه الطريقة
التي ذكرناها ... ليست هي القول بالمصالح المرسله على ما ذهب اليه مالك ،
بل هي ابلغ من ذلك ، وهو التعويل على النصوص والاجماع في العبادات والمقدرات
وعلى اعتبار المصالح في المعاملات وباقي الاحكام " (٣) .

ويؤيد كذا الطوفي أن رأيه مخالف لما عليه الأئمة الاسلامية ، فيقول :
" فان قيل : هذه الطريقة التي سلكها إما ان تكون خطأ فلا يلتفت اليها ،
أو صواباً . فاما ان ينحصر الصواب فيها أولاً . فان انحصر لزم أن الأئمة
من أول الاسلام الى حين ظهور هذه الطريقة على خطأ ، ان لم يقل بها
أحد منهم . وان لم ينحصر ، فهي طريق جائزة من الطرق ، لكن طريق الأئمة

(١) المرجع نفسه ورقة (٢٠٤ / ١) .

(٢) ملحق - المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطونسي ص ٢٤٠ .

(٣) المرجع نفسه ص ٢٣٥ .

التي اتفقت الأئمة على اتباعها أولى بالتابعة ، لقوله عليه السلام : " اتبعوا
السواد الأعظم ، فانه من شذ شذ في النار " .

فالجواب : أنها ليست خطأ لما ذكرنا عليها من البرهان ، ولا العواب
منصرف فيها قطعاً ، بل ظناً واجتهاداً ، وذلك يوجب التصير اليها ، إذ الظن
في العرفيات كالقطع في غيرها . وما يلزم على هذا من خطأ الأئمة فيط قبله ،
لازم على كل ذي رأي أو طريقة انفرد بها غير مسبوق اليها .

والسواد الأعظم الواجب اتباعه هو الحجة والدليل الواضح ، والالزم
أن يتبع العلماء العامة إذا خالفوهم ، لأن العامة أكثرهم السواد الأعظم " (١) .

٣ - انما يقدم الطوفي المصلحة على النص وبهية أدلة الشرع في
المعاملات والعادات دون العبادات والمقدرات ، فهو يقول :

" ان الكلام في أحكام الشرع اما أن يقع في العبادات والمقدرات ونحوها ،
أو في المعاملات والعادات وشبهها ، فان وقع في الاولى اعتبر فيه النص
والاجماع ونحوها من الأدلة ... " (٢) .

" أما المعاملات ونحوها ، فالتبع فيها مصلحة الناس ... " (٣) .

ويقول أيضا : " وانما اعتبرنا المصلحة في المعاملات ونحوها
دون العبادات وشبهها ، لأن العبادات حق للشرع خاص به ، ولا يمكن معرفة
حقه كما وكيفاً وزماناً ومكاناً الا من جهته . فيأتي به العبد على ما رسم له ..

(١) ملحق - رسالة المصلحة ص ٢٣٥ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) المرجع نفسه ص ٢٣٨ .

ولهذا لما تعبدت الفلاسفة بمقولهم، ورفضوا الشرائع، أسخطوا الله عزوجل، وضلوا وأضلوا، وهذا بخلاف حقوق المكلفين، فإن احكامها سياسية شرعية وضعت لمصالحهم، فكانت هي المعتبرة، وعلى تحصيلها المعول (١).

٤ - انما تقدم المصلحة على النص وباقي أدلة الشرع عند التعارض، أما اذا اتفقا فلا نزاع يقول الطوفي : " فالمصلحة وساقى أدلة الشرع اما ان يتفقا أو يختلفا . فان اتفقا فيها ونعمت ، كما اتفق النص والاجماع والمصلحة على اثبات الاحكام الخمسة الكلية الضرورية ، وهي قتل القاتل والمرتد ، وقطع يد السارق ، وخذ القاذف والشارب ونحو ذلك من الاحكام التي وافقت فيها أدلة الشرع والمصلحة . وان اختلفا فان أمكن الجمع فاجمع بينهما ، مثل ان يحمل بعض الأدلة على بعض الأحكام والاحوال دون بعض ، على وجه لا يخل بالمصلحة ، ولا يفضي الى التلاعب بالأدلة أو بعضها ، وان تعذر الجمع بينهما قدمت المصلحة على غيرها " (٢) .

وافترض الطوفي تعارض النصوص والمصالح ، يعنى ان النصوص الشرعية قد تتقاعد عن تحصيل المصلحة ، بل قد تشتمل على ضرر ومفسدة ، وقد صرح الطوفي بذلك عند بيان معنى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " ، قال : " وأما معناه ، فهو ما أشرنا اليه من نفي الضرر والمفاسد شرعا ، وهو نفي عام الا ما خصه الدليل ، وهذا يقتضى تقديم مقتضى هذا الحديث على جميع أدلة الشرع ، وتخصيصها به في نفي الضرر وتحصيل المصلحة ، لأننا لو فرضنا أن بعض أدلة الشرع تضمن ضررا ، فان نفيناه بهذا الدليل كان عطلا بالدليلين ، وان لم تنف عنه كان تعطىلا لأحدهما ، وهو هذا الحديث ،

(١) المرجع نفسه ص ٢٤٠ .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٣٨ .

ولا شك أن الجمع بين النصوص في العمل بها أولى من تعطيل بعضها ^(١) .
ويقول أيضا : " أن النص والاجماع اما أن لا يقتضيا ضررا ولا مفسدة بالكلية
أو يقتضيا ذلك ... " ^(٢) .

• - يرى الطوفي أن تقديم المصلحة على النص والاجماع انما هو
بطريق التخصيص والبيان ، لا بطريق الإبطال لهما وعدم اعتبارهما .

فبعد أن عدد أدلة الشرع قال : " وهذه الأدلة التسعة عشر أقواها
النص والاجماع ، ثم هـ ا ما أن يوافق رعاية المصلحة أو يخالفها ، فإن وافقها
فهيها ونعت ولا نزاع ، ان قد اتفقت الأدلة الثلاثة على الحكم ، وهي النص
والاجماع ورعاية المصلحة المستفادة من قوله عليه السلام " لا ضرر ولا ضرار " . وإن
خالفها وجب تقديم رعاية المصلحة عليها بطريق التخصيص والبيان لهما ،
لا بطريق الاقتات عليهما ، والتعطيل لهما ، كما تقدم السنة على القرآن بطريق
البيان " ^(٣) .

ويقول أيضا عند بيان معنى حديث " لا ضرر ولا ضرار " : المعنى :
لا لحوق ضرر شرعا الا بموجب خاص مخصص ... وأما استثناء لحوق الضرر
بموجب خاص - فلا أن الحدود والعقوبات ضرر لاحق بأهلها وهو مشروع
بالاجماع ، وانما كان ذلك لدليل خاص " ^(٤) .

ويمضي الطوفي في تأكيد أن المصلحة لا تقدم على الدليل الخاص ، وانما
تقدم على الدليل العام فيقول :

" أن النص والاجماع اما ان لا يقتضيا ضررا ولا مفسدة بالكلية أو يقتضيا
ذلك ، فإن لم يقتضيا شيئا من ذلك فهيها موافقان لرعاية المصلحة ، وإن اقتضيا
ضررا - فاما ان يكون مجموع مدلوليهما أو بعضه ، فإن كان مجموع مدلوليهما

(١) المرجع نفسه ص ٢٠٨ .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٠٩ .

(٣) المرجع نفسه ص ٢٠٩ .

(٤) المرجع نفسه ص ٢٠٧ .

فلا بد أن يكون من قبيل ما استثنى من قوله عليه السلام " لا ضرر ولا ضرار " وذلك كالأحدود والعقوبات على الجنایات . وإن كان الضرر بعض مدلوليهما . فإن كان اقتضاء دليل خاص اتباع الدليل ، وإن لم يقتضه دليل خاص وجب تخصيصهما بقوله عليه السلام " لا ضرر ولا ضرار " ، جمعا بين الأدلة (١) .

ومن هذه النصوص يتبين لنا أن الطوفي إنما يقدم المصلحة على الدليل العام لكونه ظني الدلالة عن طريق التخصيص والبيان له . وأما الدليل الخاص فلا يقدم المصلحة عليه لكونه قطعي الدلالة ، بل يرى أنه ما يجب استثناءه من عموم حديث " لا ضرر ولا ضرار " الذي استمد منه رأيه في المصلحة وبناء عليه (٢) .

*

أدلة الطوفي على رأيه

استدل الطوفي على رأيه في تقديم المصلحة على النص والاجماع عند التعارض بأدلة تثبت أن الشرع اهتم بمصالح العباد وراعاها ، ثم ساق أدلته على وجوب تقديم المصلحة ، وذلك كالآتي :

أولا : أدلة رعاية الشرع للمصلحة :

استدل الطوفي على رعاية الشرع للمصلحة ، من جهة الأجمال والتفصيل . أما دليله من جهة الأجمال فهو قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ . وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ قل بفضل الله وبرحمته فـذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون (٣) .

(١) المرجع نفسه ص ٢٠٩ .

(٢) وقد قرر هذا الدكتور حسين حامد حسان في كتابه (نظرية المصلحة في

الفقه الاسلامي ص ٥٣٦ - ٥٤٣) .

(٣) سورة يونس الايات ٥٧ - ٥٨ .

وبين الطوفي دلالة هذه الآيات على رعاية الشرع للمصلحة واهتمامه

بها من وجوه :

أحدها : قوله عز وجل * قد جاءكم موعظة * حيث اهتم بعظمتهم
وفيه أكبر مصالحهم ، اذ في الوعظ كفهم عن الردى ، وارشادهم الى الهدى .

الوجه الثاني : وصف القرآن بأنه شفاء لما في الصدور ، يعنى من شك
ونحوه وهو مصلحة عظيمة .

الوجه الثالث : وصفه بالهدى .

الوجه الرابع : وصفه بالرحمة ، وفي الهدى والرحمة غاية المصلحة .

الوجه الخامس : اضافة ذلك الى فضل الله ورحمته ، ولا يصدر عنهما الا
مصلحة عظيمة .

الوجه السادس : أمره اياهم بالفرح بذلك . فقوله عز وجل * فبذلك

فليفرحوا * - هو في معنى التهنئة لهم . والفرح والتهنئة انما يكونان لمصلحة
عظيمة .

الوجه السابع : قوله عز وجل * هو خير مما يجمعون * والذي يجمعونه

هو من مصالحهم ، فالقرآن ونفعه أصلح من مصالحهم ، والأصلح من المصلحة
غاية المصلحة ^(١) .

ثم قال بعد بيان هذه الوجوه : " فهذه سبعة أوجه من هذه

الآيات تدل على أن الشرع راعى مصلحة المكلفين واهتم بها ، ولو استقرأت النصوص
لوجدت على ذلك أدلة كثيرة " ^(٢) .

(١) ملحق رسالة المصلحة ص ٢١١-٢١٢ .

(٢) المرجع نفسه .

وفي بيان رعاية الشرع للمصلحة واهتمامه بها من جهة التفصيل ، يستدل الطوفي لذلك من الكتاب والسنة والاجماع والنظر .

١ - أما الكتاب فنحو قوله تعالى ﴿ ولکم فی القصاص حیاة ﴾ ^(١) ،
﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ^(٢) ، الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة ^(٣) .

ثم قال بعد هذه الآيات : " ورعاية مصلحة الناس في نفوسهم وأموالهم
وأعراضهم ما ذكرنا ظاهرة ، وبالجمله فط من آية من كتاب الله عز وجل الا وهي
تتضمن على مصلحة أو مصالح ، كما بيناه في غير هذا الموضع " ^(٤) .

٢ - وأما السنة فيقول الطوفي : هي بيان للكتاب ، وقد بينا
اشتغال كل آية منه على مصلحة والبيان على وفق السنين . وقد ورد في
السنة نصوص كثيرة تنفذ اهتمام الشارع ورعايته للمصلحة ^(٥) .

٣ - وأما الاجماع فقد استدلل به الطوفي على رعاية المصلحة فقال :
قد أجمع العلماء - الا من لا يعتمد به من جامدى الظاهرية - على تعليل
الاحكام بالمصالح ودرء المفاسد ، وأشدهم في ذلك مالك حيث قال بالمصالح
المرسلة . وفي الحقيقة لم يختص بها ، بل الجميع فائقون بها ، غير
أنه قال بها أكثر منهم ، وحتى ان المخالفين في كون الاجماع حجة قالوا
بالمصالح ، ومن ثم علل وجوب الشفعة برعاية حق الجار ومصلحته ، وجواز
السلم والاجارة بمصلحة الناس مع مخالفتها للقياس ، انهما معاوضة على
معدوم ، وسائر ابواب الفقه ومساائل معلل بالمصالح ^(٦) .

(٢) سورة المائدة آية ٣٨ .

(١) سورة البقرة آية ١٧٩ .

(٤) انظر (ملحق رسالة المصلحة / ٢١٥)

(٣) سورة النور آية ٢٠ .

(٦) المرجع نفسه .

(٥) المرجع نفسه .

٤ - وأما النظر فقد استدل به الطوفي على رعاية المصالح ، وذلك بأن الله راعى مصالح خلقه في مبدئهم حيث أوجدهم بعد العدم على الهيئة التي ينالون بها مصالحهم في حياتهم ، ومعاشهم حيث هيأ أسباب ما يعيشون به ويستمتعون ، وسخر لهم ما في السموات وما في الأرض . ومعادهم حيث دعاهم إلى الإيمان الموجب لمصلحة المعاد ، وهدى السعداء منهم لنيل الثواب الجزيل .

قال الطوفي بعد ذلك : " إذا عرف هذا فمن المحال أن يراعى الله عز وجل مصلحة خلقه في مبدئهم ومعادهم ومعاشهم ، ثم يهمل مصلحتهم في الأحكام الشرعية ، إذ هي أهم ، فكانت بالمراعاة أولى ، ولأنها أيضا من مصلحة معاشهم ، إذ بها صيانة أموالهم ودمائهم وأعراضهم ، ولا معاش بدونها ، فوجب القول بأنه رعاها لهم . وإذا ثبت رعايته إياها ، لم يجوز إهمالها بوجه من الوجوه . فإن وافقها النص والاجماع وغيرهما من أدلة الشرع فلا كلام ، وإن خالفها دليل شرعي وفق بينه وبينها بما ذكرناه ، من تخصيصه بها ، وتقديسها بطريق البيان (١) .

تلك هي الأدلة التي استدل بها الطوفي على رعاية الشارع لمصالح العباد واهتمامه بها .

ثانيا - أدلة تقديم المصلحة على النص والاجماع :

استدل الطوفي على دعواه وجوب تقديم رعاية المصلحة على النص والاجماع بأدلة ثلاثة :

أحدها : أن منكرى الاجماع قالوا برعاية المصالح ، فهي إذا محل وفاق والاجماع محل خلاف ، والتمسك بما اتفق عليه أولى من التمسك بما اختلف فيه . (٢)

(١) ملحق رسالة المصلحة / ٢١٧ .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٢٢ .

الثاني : ان النصوص مختلفة متعارضة ، فهي سبب الخلاف في الاحكام المذموم شرعا ، ورعاية المصالح أمر حقيقي في نفسه لا يختلف فيه ، فهو سبب الاتفاق المطلوب شرعا ، فكان اتباعه أولى ^(١) .

الثالث : انه قد ثبت في السنة معارضة النصوص بالمصالح ونحوها ، في قضايا منها : مخالفة بعض الصحابة لقوله عليه السلام حين فرغ من الأحزاب : " لا يصلين أحد منكم العصر الا في بني قريظة " ^(٢) . ان صلى بعضهم قبلها ، وظلوا : لم يرد منا ذلك ^(٣) .

ومنها : قوله عليه السلام لعائشة : " لولا قومك حديثوا عهد بالاسلام لهدمت الكعبة وبنيتها على قواعد ابراهيم " ^(٤) . وهو يدل على ان بناءها على قواعد ابراهيم هو الواجب في حكمها ، فتركه لمصلحة الناس ^(٥) .

ومنها : رد عمر لأبي هريرة رضي الله عنهما وقد بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم يبلغ الناس بأن من قال : لا اله الا الله دخل الجنة ، حتى لا يتكلموا ^(٦) . وهو معارضة للنص بالعادة وهو شبهه بطنحن فيه ^(٧) .

(١) ملحق رسالة المصلحة / ٢٢٧ .

(٢) أخرجه البخاري عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما في كتاب المغازي باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ومخرجه الى بني قريظة (٤٠٧/٧ - ٤٠٨) .

(٣) ملحق رسالة المصلحة / ٢٣١ .

(٤) رواه بالفاظ ليس منها " حديثوا عهد بالاسلام " البخاري في كتاب الحج باب فضل مكة وبنائها (٤٣٩/٢) بالفاظ منها : " لولا قومك حديث عهد بجاهلية " و " لولا حداثة قومك بالكفر " ونحو ذلك روى مسلم في كتاب الحج - باب نقض الكعبة وبنائها (٨٨/٩ - ٩٧) . والترمذي كتاب الحج - باب ما جاء في كسر الكعبة (٢١٥/٣ - ٢١٦) .

(٥) ملحق رسالة المصلحة / ٢٣١ .

(٦) ورد ذلك في حديث رواه مسلم عن أبي هريرة في كتاب الإيمان (٢٣٧/١ - ٢٤٠) .

(٧) ملحق رسالة المصلحة / ٢٣٢ .

وذكر الطوفي قضايا أخرى ادعى فيها معارضة النصوص بالمصالح، ثم قال :
" فكذاك من قدم رعاية مصالح المكلفين على باقي أدلة الشرع ، يقصد اصلاح
شأنهم ، وانتظام حالهم ، وتحصيل ما تفضل الله عز وجل عليهم من المصالح ،
وجمع الأحكام من التفرق ، واشتلافها عن الاختلاف ، فوجب ان يكون جائزاً
ان لم يكن متعيناً ، فوجب أن يكون تقديم رعاية المصالح على باقي أدلة
الشرع من مسائل الاجتهاد على أقل أحواله ، والا فهو راجح متعين " (١) .

(١) طهارة رسالة الصلحة / ٢٣٢ .

المبحث الثاني

مناقشة رأى الطونسي

تعرض عدد من العلماء والباحثين في هذا العصر لمناقشة رأى الطونسي في المصلحة^(١)، وكان أهم ما نوقش به ما يلي :

١ - استدل الطونسي على رعاية الشارع لمصالح عباده واهتمامه بها ، وأفاض في هذا الاستدلال من الكتاب والسنة والاجماع ، والنظر ، فبين أنه ما من آية من كتاب الله عز وجل الا وهي تشتمل على مصلحة أو مصالح ، والسنة بيان للكتاب والبيان على وفق المبين ، فما من نص من نصوص السنة الا وقد اشتمل على مصلحة أو مصالح ، وقد أجمع علماء الأمة المعتد بقولهم على تحليل الاحكام بالمصالح ودرء المفاسد ، وفي النظر حيث راعى الله مصالح خلقه في مبدئهم ومعاشهم ومعادهم ، فمن المحال أن يهمل مصالحهم في الاحكام الشرعية اذ هي أهم ، وبالمراعاة أولى .

وهذا استدلال جيد متفق عليه بين المسلمين . لكن الطونسي لم يكتف بهذا القدر ولم يقف بهذا الاستدلال على ما أفاده ، بل يريـد

(١) ومن ناقش رأى الطونسي في المصلحة : محمد زاهد الكوثري ، نقل عنه مصطفى زيد في (رسالة المصلحة ... ونجم الدين الطونسي / ١٦٤) والشيخ محمد ابوزهرة في كتابه (مالك / ٣٢٩ - ٣٣٤) و(احمد ابن حنبل / ٣٥٢ - ٣٦٣) ، وعبد الوهاب خلاف في كتابه (مصادر التشريع الاسلامي فيما لا نص فيه / ١٠١) ، ومصطفى زيد في رسالته (المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطونسي / ١٢٣ - ١٥٧) ومحمد سعيد رمضان البوطي في رسالته (ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية / ٢٠٩ - ٢١٥) ، وحسين حامد حسان في رسالته (نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي / ٥٤٨ - ٥٦٨) وغيرهم كثير .

أن يستدل بأدلة رعاية المصلحة على وجوب الأخذ
بالمصلحة ولو عارضها نص من الشارع أو إجماع مجتهدي الأمة . لذلك
ختم استدلاله على رعاية الشارع للمصلحة بقوله : " وإذا ثبتت رعايته
أيها لم يجز إهمالها بوجه من الوجوه ، فإن وافقها النص والإجماع وغيرهما
من أدلة الشرع فلا كلام ، وإن خالفها دليل شرعي وفق بينه وبينها بما ذكرناه
من تخصيصه بها ، وتقدمها بطريق البيان " .

وهذا استدلال غير مسلم ، إذ أن توافر الأدلة على أن الله راعى
مصالح خلقه لا يدل بحال من الأحوال على جواز معارضة نص الشارع بما
تتوهم العقول أنه مصلحة بل أن هذا نقل للدليل إلى غير موضع دلالة .

ثم كيف ساع للطوفي بعد ذكره لتوافر الأدلة على أن الشارع لم يهمل
مصلحة من مصالح عباد وأمة راعاها في مبدئهم ومعاشهم ومعادهم وجميع
ما شرع لهم من الأحكام ، أن يعود فيذكر أنه قد يرد نص من الشارع غير
متضمن للمصلحة ، بل قد يعارضها ، بمعنى أن يشتمل على ضرر . هذا تناقض
ظاهر ، إذ النصوص الشرعية من لدن حكيم خبير ، وهو أعلم بمصالح خلقه
منهم ، بل حيث وجد نص من الشارع كان علما على وجود المصلحة فيما
نص عليه . وما عارض نص الشارع فهو مفسدة ، وإن توهمته العقول مصلحة .

٢ - أن رأى الطوفي وهو تقديم المصلحة على النص والإجماع
عند التعارض . يكفي في بيان ضعفه ، أن ظن الطوفي بأن النص قد يتضمن
ضررا أمر مفترض لا وجود له في الواقع ، وقد صرح الطوفي نفسه بذلك ،
حيث يقول في بيان معنى حديث " لا ضرر ولا ضرار " : " أما معناه ، فهو
ما أشرنا إليه من نفي الضرر والفساد شرعا ، وهو نفي عام إلا ما خصه الدليل ،
وهذا يقتضي تقديم مقتضى هذا الحديث على جميع أدلة الشرع ، وتخصيصها
بـه ، في نفي الضرر وتحصيل المصلحة ، لأننا لو فرضنا أن بعض أدلة الشرع
تضمن ضررا ... الخ " .

وأدلة الشرع لا تتضمن ضرراً البتة بل المصلحة فيطأ أمر به
الشرع، والمفسدة فيطأ نهى عنه . فكيف يفترض أن يرد نص من العزيز
الحكيم يتضمن ضرراً ؟ .

٣ - استدلال الطوفي على قوله بوجود تقديم المصلحة على النص
والاجماع : بأن منكرى الاجماع قالوا برعاية المصالح ، فهي اذا محل وفاق ،
والاجماع محل خلاف ، والتمسك بما اتفق عليه أولو من التمسك بما اختلف
فيه .

والجواب على هذا من وجوه :

الأول : لا يسلّم أن كل منكرى الاجماع يقولون برعاية المصالح ،
بل ان بعضهم كالنظام والشيعة لا يقولون بالمصالح (١) .

الثاني : قوله : " ان منكرى الاجماع قالوا برعاية المصالح فهي اذا
محل وفاق " فيه مغالطة ظاهرة . ان لو سلم ذلك فانه لا ينفيد الاتفاق ،
لان منكرى الاجماع ليسوا كل مجتهدى الأمة ، ان لا يمتنع ان ينكر بعض من
قال بالاجماع القول برعاية المصلحة . كالظاهرة فانهم قالوا بالاجماع
المصاحبة ، ومع ذلك انكروا بناء الاحكام على المصالح ، لانه من باب الاخذ
بالرأى (٢) . وتقدم من كلام الطوفي نفسه قوله : " قد أجمع العلماء - الا من

لا يعتد به من جامدى الظاهرية - على تعليل الاحكام بالمصالح ودرء المفسدات "
فهو اذن محل خلاف .

(١) انظر (المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي / ١٥٣) .

(٢) انظر (نظرية المصلحة / ٥٥٣) .

الثالث : لو سلم ان رعاية المصالح محل اتفاق . فانه لا يدل على مراد الطوفي ذلك أن غاية ما قتل به العلماء في رعاية المصلحة هو ألا أخذ بها في القضايا التي لا نص فيها ولا إجماع ولا قياس ، على أن تكون ملائمة لتصرفات الشارع في الجملة . في حين ان المصلحة التي يستدل لها الطوفي هو ما يستقل العقل بأدراكها ، وعارضت النص أو الإجماع . فكيف يصح للطوفي أن يستدل بذلك على وجوب تقديم المصلحة على النص والإجماع ؟ .

الرابع : أما تضعيفه الإجماع بأنه مختلف فيه ، فلا يسلم ، لأن من خالف في الإجماع قلة جاءت بعد الاتفاق على حجية الإجماع في القرون الأولى ، فلا اعتبار لخلافهم ، ولا يصح جعله دليلاً على ضعف الإجماع وتقديم المصلحة عليه ، بل الإجماع هو أقوى أدلة الشرع .

الخامس : حاول الطوفي أن يوهن من قوة الإجماع ، لأنه محل خلاف ثم عاد لبعض المصلحة ، ويبين أنها أقوى من الإجماع ، بالإجماع نفسه فقال : " لأنها محل وفاق " وهذا اضطراب ظاهر ، فسقط دليله وثبت أن الإجماع هو الدليل الأقوى .

٤ - استدلل الطوفي على رأيه بأن النصوص متعارضة متخالفة فهي سبب الخلاف في الأحكام المذموم شرعاً ، في حين ان رعاية المصالح أمر حقيقي في نفسه لا يختلف فيه ، فهو سبب الاتفاق المطلوب شرعاً ، فكان اتباعه أولى .

والجواب عليه من وجهين :

الأول : قوله " ان النصوص متعارضة " ، أن أراد أنها متعارضة متخالفة في الواقع ونفس الأمر ، فهذا قول باطل ، لا يقول به أحد من المسلمين ، وتوافرت نصوص الشارع على بطلانه ، قال تعالى : ————— :

* ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا * (١) . قاله سبحانه
وتعالى جعل وجود الاختلاف دليلا على انه من عند غيره ، فدل على أنه
لا اختلاف ولا تعارض في نفس الأمر ، لأنه من لدن حكم خبير .

وان أراد ان التعارض انما يقع ظاهرا في نظر المجتهدين ، وهو
الاختلاف في فهم بعض النصوص ، وما دلت عليه من أحكام ، فهو أمر
مسلم ، لكنه ليس مذموما شرعا ، بل أقروا الشارع ، ووعد من وفق الى الصواب
بأجرين ومن أخطأ بأجر . وهو الاجتهاد المشروع ، ومثل هذا الاختلاف
لا يسند الى النصوص ولا توصف به ، فليست النصوص سبب الخلاف ، بل قد
أرشدنا الله تعالى الى أن التمسك بالنصوص من الكتاب والسنة هو المنجاة
من الاختلاف والتفرق ، قال تعالى * فان تنازعتم في شئ فردوه الى
الله والرسول * (٢) .

الثاني : قوله : " ان رعاية المصالح أمر حقيقي في نفسه لا يختلف
فيه ، فهو سبب الاتفاق المطلوب شرعا ، فكان اتباعه أولى " لا يسلم أن المصالح
لا تختلف ، بل ان الواقع يشهد باختلاف الأمم والجماعات في عاداتهم
ومعاملاتهم . فما يعتبر مصلحة عند قوم ، يعمده غيرهم مفسدة ، وكيف
وان الصلحة عند الطونى مطلقة ومتركة الى نظر العقل بلا ضوابط ولا
قيود ، فهي بهذا أخرى أن تكون سببا عظيما للخلاف والشقاق .

(١) سورة النساء : ٨٢ .

(٢) سورة النساء : ٥٩ .

وانما الاتفاق والائتلاف في اتباع النصوص الشرعية ، والاهتداء بها فيما لا يوجد فيه نص ، وليس في معارضة النصوص بما تراه عقول الناس ومداركهم ، اذ الخالق أعلم حيث تكمن مصلحة خلقه ، ومن هنا كانت المصلحة في اتباع ما جاءت به النصوص ، والسير على هديها ، وكانت المفسدة ككل المفسدة في مخالفة النصوص ، والبعد عن مقاصدها .

هـ - ادعى الطونسي أنه قد ثبت في السنة معارضة النصوص بالمصالح ، في قضايا : ومثل بعدد من الوقائع (١) ، وهي دعوى باطلة ، اشتطت على مخالطة ظاهرة ، ذلك أن الأمثلة والوقائع التي أوردها مشتملة على عمل صاحب الشرع وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمستندها السنة من قوله صلى الله عليه وسلم أو فعله أو إقراره ، وليس فيها معارضة النص بالمصلحة المجردة كما يقول الطونسي .

فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي ترك البيت ولم يعد بناءً ، على قواعد إبراهيم ، وعمل صاحب الشرع نص شرعي ، ولا يعد عملاً معارضاً للنص . وهو الذي أقراجهاد عمر في رد أبي هريرة رضي الله عنهما ومنعه من النداء بأن من قال : لا إله إلا الله دخل الجنة . فصار هذا الاجتهاد بهذا التقرير سنة .

والصحابا الذين صلوا قبل وصولهم بني قريظة اجتهدوا في فهم المراد من النص ، لا أنهم عارضوا النص بالمصلحة . وقد أقرهم الرسول صلى الله عليه وسلم على اجتهادهم فصار سنة .

(١) وسبق ذكر بعض هذه القضايا عند عرض أدلة الطونسي على تقديم المصلحة على النص والاجماع .

وخلاصة القول :

أن الطونى قد جانبه الصواب فى رأيه فى المصلحة جملة وتفصيلا ،
وانما دفعه لذلك اعجابه بنفسه ، واطلاقه الحرية لذكاره وأوهامه ،
حتى وقع بسبب ذلك فى تناقض واضطراب ، وجراته الطامحة التى دفعته
لمخالفة الأمة الإسلامية بأسرها واعتراه بذلك .

والعجب كل العجب أن يحصل هذا منه ، وهو المشهور بذكائه وعلمه
وتحقيقه ، وكأنه قرر هذا الرأى بمحض عقله ، فأعجبه به ، وأراد أن يقيم
الأدلة لتوهمه ، وأنى له ذلك . فحصل هذا الاضطراب والتناقض ، ولا عجب
فهذا شأن كل من حاول أن يحكم عقله وهواه ، بعيدا عنصوص الشارع وحدوده .
عفى الله عن الامام الطونى وغفر له ، وحفظنا من الزلل ، وهدانا سوا السبيل .

الفصل الرابع

مذهبه وعقيدته

ويشتمل على مبحثين

✱

- المبحث الأول : مذهبه وعقيدته .
- المبحث الثاني : اتهامه بالتشيع .

المبحث الأول

مذهبه وعقيدته

١ - مذهبه :

أما مذهب الطوفي في الفروع فهو مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، هذا هو المعروف عنه منذ نعومة أظفاره، وتلقيه ممارسته الأولى، في بلدة طوف، إلى أن توفي في بلد الخليل . فقد حفظ " مختصر الخرقى " في قريته " طوف " ، وقرأ الفقه في صرصر على الشيخ علي بن محمد الصرصرى الحنبلي ، وحفظ " المحرر " في الفقه الحنبلي ، وبعثه على شيخ العراق تقي الدين الزبيراتى الحنبلي ، وتلقى الفقه وسائر العلوم على كبار علماء الحنابلة في بغداد ودمشق ، ثم قدم مصر فلام القاضي الحارثي الحنبلي ، ودرس في مدارس الحنابلة . وجميع مؤلفاته تشهد بأنه حنبلي المذهب ، ويرد كثيرا قوله : قال : أما أنا أحمد بن حنبل ، وإذا ذكر أحد الحنابلة قال : من أصحابنا .

وتذكره كتب التراجم على أنه أحد علماء الحنابلة، وينسب فيقال : فجم الدين الطوفي الحنبلي ، وآراؤه في الفقه والاصول شهيرة معتبرة عند الحنابلة من جاء بعده ، كما سيأتي في بيان من أخذ عنه ونقل أقواله .

فالطوفي حنبلي المذهب ، سواء بالنظر إلى مصادر ثقافته ، أو ما أفاد به من مؤلفات ، أو في شهرته في حياته وبعد مماته ، ولا شك أنه مع ذلك كان له اجتهادات خالف فيها المذهب الحنبلي ، كراهه في المصلحة .

٢ — عقيدته :

أما عقيدة الشيخ نجم الدين الطوفي فهو سلغي العقيدة ، ينهج منهج
إمامه أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ، في اتباع ما كان عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأصحابه . ذلك هو ما كان يذكره عن نفسه ، ويسجله
في بعض كتبه ، ولعل من الانصاف ان نتتبع آراء الطوفي في العقيدة ما سجله
في بعض كتبه ، لنرى مدى التزامه بمنهج السلف .

فقرى الطوفي ينادى المسلمين بأخذ عقيدتهم من مصادرها الاصلية ،
وينابيعها الصافية ، من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فيقول في
مقدمة كتابه " الاشارات الالهية الى المباحث الاصولية " (١) :

" الفصل الثاني : في ذكر السبب الباعث على وضع هذا الكتاب ،
وهو ضربان :

كلي وجزئي . أما الكلي فهو أن المسلمين منذ ظهر الاسلام
يستفيدون أصول دينهم وفروعه من كتاب ربهم وسنة نبيهم ، واستنباطات
علمائهم ، حتى نشأ في آخرهم قوم عدلوا في ذلك عن الكتاب والسنة الى
محض القضايا العقلية مازجوا لها بالشبه الفلسفية ، والمغالطات السوفسطائية
واستمر ذلك حتى صار في أصول الدين كالحقيقة العرفية ، لا يعرف عند
الاطلاق غيره ، ولا يعد كلاما في أصول الدين سواء ، فجاء الضعفاء العلم
بمعددهم فوجدوا كلاما فلسفيا ليس من الدين في شيء ، مع أن أئمة الدين
ومشايخهم نهوا عن مثله ، وشددوا النكير على من تعاطاه ، فضاغت أصول الدين
عليهم ، وضلت عنهم ، ان لم يعلموا لهم أصول دين غيره لفليته عرفا . "

والطوني يقرر مذهب السلف وينتسب اليهم في كثير من كلامه .
فيقول ^(١) : " اتفقنا نحن والاشاعرة على جواز تكليف المعدوم ، بمعنى
توجه الامر والنهي اليه اذا وجد ، فكذا يتوجه الخطاب اليه اذا وجد " .
ويقول في موضع آخر ^(٢) : " فالظواهر الواردة من الكتاب
والسنة في صفات الباري جل جلاله لنا ان نسكت عنها ، ولنا ان نتكلم
فيها .

فان سكنا عنها قلنا : تمر كما جاءت كما نقل عن الامام أحمد وسائر
أعيان أئمة السلف .

وان تكلمنا فيها قلنا : هي على ظواهرها من غير تحريف ، ما لم يقيم
دليل قاطع يترجح عليها بالتأويل . لكن الكلام يبقى في ظواهرها
ما هي ؟

فالجهمية لقصور نظرهم ومعرفةهم بالاحكام الالهية لم يفهموا منها
الا الظاهر المشاهد من المخلوقين من يد وقدم ووجه وغير ذلك ، فلذلك
حرفوها عن ظواهرها الى مجازات بعيدة .

ونحن نقول : المراد بظواهر النصوص معان هي حقائق فيها
ثابتة لله سبحانه وتعالى مخالفة للمعاني المنهومة من المخلوقين ، وذلك
على جهة الاشتراك .

فان قيل : الاصل عدم الاشتراك ، قلنا : والاصل عدم المجاز .

(١) شرح مختصر الروضة ص ٣١٠ .

(٢) المرجع نفسه ص (٧٦٢ - ٧٦٤) .

فان قيل : اذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز أولى ، قلنا : ...
لا نسلم ان المجاز أولى ، بل الاشتراك . سلمناه لكن المجاز أولى من الاشتراك
المطلق ، أو من المشترك المقترن بقرينة ؟ الأول مسلم . والثاني منوع .
ونحن قد دللنا قرينة اجماع السلف ، على عدم التأويل ، وكسرة
الظواهر ، ونصوصية بعضها في المقصود ، على أنها مقولة على الله سبحانه وتعالى
وخلق بالاشتراك . فهذا الطوفي يقرر مذهب السلف بوضوح تام ويقول به .
ويؤيد كذا الطوفي أنه ينهج نهج السلف في عقيدته ان يقول في كتابه
" حلال العقد في احكام المعتقد " (١) : " ان الناس اختلفوا في آيات الصفات
واخبارها ، نحو : * بل يدها مبسوطتان * (٢) ، * ويبقى وجه ربك * (٣)
* يوم يكشف عن ساق * (٤) . وحديث القدم والاصبع والضحك والتواجد
ونحوها ، وهي كثيرة ، فمنهم من حطها على ظواهرها المتعارفة فجسم ومثل .
ومنهم من تأولها على معاني مجطعة في الجملة فرارا من التجسيم فابطل
وعطل . ومنهم من جعلها الفاظا مشتركة بين صفات المخلوقين ، وصفات
الله عز وجل ، حقائق بالنسبة الى ذاته المقدسة ، كالعين المشترك بين عين
الما وعين الذهب . فتقول : لي يد حقيقة ، ولله عز وجل يد حقيقة
ولا اشتراك بين اليدين الا في لفظ اليد ، أما مدلولها فبد الله حقيقة
لا ثقة به عز وجل ، كما ان لي ذاتا ، ولله عز وجل ذاتا ، ولا اشتراك الا في
الاسم . وهذا رأى الحنابلة وجمهور أهل السنة ، وهو مذهب جيد صحيح ."

(١) ورقة (١٣) .

(٢) سورة الطائدة : ٦٤ .

(٣) سورة الرحمن : ٢٧ .

(٤) سورة القلم : ٤٢ .

ويتحدث الطوفي عن القول بخلق القرآن مبينا مذهب السلف ومناصرا له في أول مبحث الكتاب من "شرح مختصر الروضة" فيقول^(١) : "لم ينقل عن أحد من السلف القول بخلق القرآن ، ثم قال : ان السلف ما زالوا شديدين على من قال بخلق القرآن تكفيرا وتبديعا ، ولعننا وسبنا حتى ظهرت البدعة بخلق القرآن .

ثم يذكر مذهب الاشاعرة في كلام اللبب فيقول^(٢) : "والكلام عند الاشعرية مشترك بين الحروف المسموعة والمعنى النفسي" .

وذكر أدلة الاشعرية فيما ذهبوا اليه ، وناقشها على ضوء منهج السلف .
وحكى الطوفي عن الغزالي ثلاثة أقوال في الكلام :

أحدها : أنه حقيقة في اللفظ مجاز في المدلول .

الثاني : أنه حقيقة في المدلول مجاز في لفظه .

الثالث : أنه مشترك بينهما .

ثم قال : "والأقوال الثلاثة منقولة عن الاشعري فيما حكاه ابن برهـان عنه" .^(٣)

ويحكى الطوفي قول الغزالي : "من أحال سماع موسى كلاما ليس بصوت فليحل يوم القيامة رؤيته ذات ليست بجسم ولا عرض" .

ثم يقول^(٤) : "قلت : كل هذا تكلف وخروج عن الظاهر بل القاطع من غير ضرورة الا خيالات لا غية ، وأوهام تلاشبية ، وما ذكروه معارض

(١) ورقة (٨١/١) .

(٢) شرح مختصر الروضة ورقة (٨٠/١) .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) المرجع نفسه .

بأن المعاني لا تقوم بشاهد الا بالاجسام ، فان أجازوا معنى قام بالذات القديمة ولمست جسط ، فليجيزوا خروج صوت من الذات القديمة ، ولمست جسط ، اذ كلا الأمرين خلاف الشاهد ، ومن أحوال كلاما لفظيا من غير جسم ، فليحل ذاتا مرئية من غير جسم ولا فرق . .

ويقول أيضا ^(١) : " ثم العجب من هؤلاء القوم مع أنهم عقلاء فضلاء يجيزون ان الله سبحانه وتعالى يخلق لمن يشاء من عباده علما ضروريا وسما ، لكلامه النفسي ، من غير توسط صوت ولا حرف ، وان ذلك ممن خاصة موسى عليه السلام ، مع ان ذلك قلب لحقيقة السمع في الشاهد ، اذ حقيقة السمع في الشاهد اتمال الاصوات بحاسته ، ثم يتكرونها علينا القول بأن الله سبحانه وتعالى يتكلم بصوت وحرف من فوق السموات ، لكون ذلك مخالفا للشاهد ، فان جاز حقيقة السمع شاهدا بالنسبة الى كلامه ، فلم لا يجوز مخالفة الشاهد بالنسبة الى استوائه وكلامه على ما قلناه . فان قالوا : لانه يستحيل وجود حرف وصوت لا من جسم ووجود في جهة ليس بجسم . قلنا : ان عنيتم استحالة بالاضافة الى الشاهد فساع كلام بدون توسط صوت وحرف كذلك أيضا ، وان عنيتم استحالة مطلقا فلا نسلم ، اذ الباري جل جلاله على خلاف الشاهد والمعقول في ذاته وصفاته ، وقد وردت النصوص بما قلناه فوجب القول به . "

ويقول أيضا ^(٢) : " واعلم ان اضافة الصوت في كلام الله تعالى منقول عن الامام احمد وغيره من أئمة السلف ، ولفظ الصوت ثابت في البخاري وغيره ، وقد خرّج ابن شكر المصري ، وهو من فضلاء اهل الحديث ونقادهم فيه أربعة عشر حديثا ، ذكر أنها ثابتة عند المحققين . "

(١) المرجع نفسه ورقة (٨٠/ب) .

(٢) المرجع نفسه ورقة (٨١/أ) .

هكذا نرى الطوفي يقرر مذهب السلف في مباحث اصول الدين ويقول
بقولهم كما تجلى ذلك في الجمل التي نقلناها من كلامه ، وهذا كله لا يمنع
أن يكون للطوفي آراء يخالف فيها منهج المحققين من أئمة السلف فسي
بعض المسائل .

من ذلك قوله في الكلام^(١) : " عندنا ليس الكلام مشتركاً بين العبارة
ومدلولها ، بل الكلام الاول ، أى الحروف المسووعة . فهو حقيقة فيهما
مجاز في مدلولها " وهذا احد الاقوال الثلاثة التي حكيت عن الاشعري .
والصواب الذي عليه السلف والأئمة : أنه حقيقة في اللفظ والمعنى^(٢) .

(١) المرجع نفسه ورقة (٨٠ / ب)

(٢) انظر : (مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٦ / ١٢ ، وشرح الكوكب ٣٥ / ٢) .

المبحث الثاني

اتها به بالتشريع

بدأ الطوفي حياته في قريته "طوف" من أعمال مصر من بلاد العراق ، وتلقى معارفه الأولى فيها ، ودرس الفقه الحنبلي فحفظ "مختصر الخرقى" ثم أخذ يتردد على بلد "مصر" يأخذ عن علمائها الحنابلة . فهو حنبلي النشأة لم يعرف عنه غير ذلك ، ثم انتقل الى بغداد وأخذ عن علمائها ولازم علماء الحنابلة ، ومنهم فقيه العراق تقي الدين الزيرياتي ، الذي اشتهر بمعرفة التامة لكافة مذاهب العلماء وأقوالهم ، حتى أنه كان يحقق مذهب الشيعة ، ويرجع له فيما أشكل منه . كما تقدم في ترجمته ، فلا زمه الطوفي وأخذ عنه . وحفظ "المحرر" في فقه الحنابلة وبحث عليه ، ثم انتقل من بغداد الى دمشق ، يلتقى بعلمائها ، ويأخذ عنهم ، وكان في ذلك كله موضع حفاوة وتكريم من العلماء الحنابلة وغيرهم وفي سنة (٧٠٥ هـ) انتقل الى الديار المصرية ، ودرس على علمائها ، ولازم القاضي سعد الدين الحارثي ، وأخذ عنه العلوم ، فأعجب به شيخه . وأكرمه وأحسن اليه ، ورتبه في مواضع من دروس الحنابلة ، لما لسه فيه من سعة علم ، وذلك ، وتحقيق ، فصار له ذكر بين العلماء ، وكان محل حفاوة وتقدير واجلال بين علماء الحنابلة ، ثم ما لبث أن حصل شىء ما غير مجرى الأمور في حياة الطوفي ، وجرت الرياح بما لا يشتهي . فلنتأمل ماذا قال المؤرخون عن هذه الفترة من حياته .

يقول الصفدى نقلا عن الفاضل كمال الدين جعفر الأندلسي^(١) : " كان قاضي القضاة - يعنى الحارثي - يكرمه ويبجله ، فرتبه في مواضع في دروس

(١) المصلحة في التشريع الاسلامي / ٧٦ . نقلا عن أعيان العصر للصفدى

(١١/٣) وانظر (الدرر الكامنة ١٥٤/٢) .

الحنابلة ، وأحسن اليه ، ثم أوقع بينهما ، ولكنه في الدرس كلاما لا يناسب
الآذ ، فقام عليه — ولده — شمس الدين ، وفوض أمره الى بدر الدين —
ابن الحبال ، فاشهدوا عليه بالرفض ، فضرب ، وتوجه من القاهرة الى قوص ،
وأقام بها سنين ، وفي أول قدومه نزل عند بعض النصارى ، وصنف تصنيفا
أنكرت عليه فيه ألفاظا فغيرها " ، قال : " ولم نر منه بعد ذلك ولا سمعنا
شيئا يشين " .

قال ابن مکتوم القيسي في حق الطونى (١) : " اشتهر عنه الرفض ،
والوقوع في أبي بكر وابنته عائشة رضي الله عنهما ، وفي غيرهما من جملة الصحابة
رضي الله عنهم ، وظهر له في هذا المعنى أشعار يخطه ، نقلها عنه بعض
من كان يصحبه ويظهر موافقة له ، منها قوله في قصيدة :

كم بين من شك في خلافته وبين من قيل : انه الله

فرفع أمر ذلك الى قاضي قضاة الحنابلة سعد الدين الحارثي ، وقامت عليه
بذلك البينة ، فتقدم الى بعض نوابه يضربه ، وتعزيره وأشهاره ، ووطيف به ،
ونودى عليه بذلك ، وصرف عن جميع ما كان بيده من المدارس ، وحبس أياما .
ثم أطلق . . . "

ويقول ابن رجب في حق الطونى (٢) : " كان . . . شيعيا منحرفا في
الاعتقاد عن السنة ، حتى انه قال في نفسه :
حنبل رافضى ظاهري أشعري انها احدى الكبر

(١) عن الذيل على طبقات الحنابلة (٢/٣٦٩) .

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/٣٦٨) والبيت كذا ورد في الدرر الكامنة

(٢/١٥٥) . وفي الذيل لابن رجب كذا :

حنبل رافضى أشعري هذه احدى العبر

ووجد له في الرض قصائد ، وهو يلوح في كثير من تعانيفه ، حتى انه صنف كتابا سماه "العذاب الواصب على أرواح النواصب" .

ويقول أيضا " ومن دسائسه الخبيثة : انه قال في شرح الاربعين للنووي : اعلم أن من أسباب الخلاف الواقع بين العلماء : تعارض الروايات والنصوص ، وبعض الناس يزعم ان السبب في ذلك : عمر بن الخطاب ، وذلك أن الصحابة استأذنوه في تدوين السنة من ذلك الزمان ، فمنعهم من ذلك ، وقال : لا أكتب مع القرآن غيره ، مع علمه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " اكتبوا لا تبسوا شاة خطبة الوداع " (١) . وقال : " قيدوا العلم بالكتابة " (٢) . قالوا : فلو ترك الصحابة يدون كل واحد منهم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لانضبطت السنة ، ولم يسبق بين آخر الأئمة وبين النبي صلى الله عليه وسلم في كل حديث الا الصحابي الذي دون روايته ، لأن تلك الدواوين كانت تتواتر عنهم اليينا ، كما تواتر البخاري ومسلم ونحوهما .

يقول ابن رجب بعد هذا : " فانظر الى هذا الكلام الخبيث المتضمن : أن أسير المؤمنين عمر رضي الله عنه هو الذي أضل الأئمة ، قصدا منه وتعمدا ، ولقد كذب في ذلك وفجر . ويرد ابن رجب على هذا القول ، دافعا عن السنة فيقول : " ثم ان تدوين السنة اكثر ما يفيد : صحتها وتواترها ، وقد صحت بحمد الله تعالى ، وحصل العلم بكثير من الاحاديث الصحيحة المتفق عليها ، وأكثرها ، لأهل الحديث العارفين به من طرق كثيرة ، دون من أعشى الله بصيرته ، لاشتغاله عنها بشبه أهل البدع والضلال . والاختلاف لم يقع لعدم تواترها ،

(١) رواه البخاري في كتاب اللقطة - باب كيف تعرف لقطة أهل مكة ؟ - عن

أبي هريرة (٨٧/٥) .

(٢) ذكره السيوطي في الجامع الصغير (٨٨/٢) وقال : حديث صحيح .

بل وقع من تفاوت فهم معانيها . وهذا موجود سواء دوت وتواثرت أم لا . وفي كلامه إشارة إلى أن حقها اختلط بباطلها ، ولم يتميز ، وهذا جهل عظيم . ثم ينقل ابن رجب كلام ابن مكنوم المتقدم ثم يقول ^(١) : " وقد ذكر بعض شيوخنا عن حدثه عن آخر : أنه أظهر له التوبة وهو محبوس . وهذا من تقيته ونفاقه ، فانه في آخر عمره لما جاور بالمدينة كان يحتسب هو والسكاكيني ^(٢) شيخ الرافضة ، ويصعبه . ونظم في ذلك ما يتضمن السب لأبي بكر الصديق رضي الله عنه . ثم قال : " وقد ذكر ذلك عنه شيخنا المطري ^(٣) ، حافظ المدينة ومو' رخها ، وكان قد صحبه بالمدينة " .

وقد أخذ الشيخ محمد ابو زهرة من رأى الطوفي في تقديم المصلحة على النص والاجماع عند التعارض دليلا على تشيعه فيقول ^(٤) : " كان الطوفي ... شيعيا ، وأظهر نفسه حنبليا ، وكتب في الفقه والاصول على ذلك النحو ، وشرح الاحاديث على أنه فقيه حنبلي ، وكان يثبت في أثناء شرحها ما يؤيد به آراء الشيعة ...

وعلى ذلك نقرر أن مهاجمته للنصوص ، ونشر فكرة نسخها أو تخصيصها بالمعالم هي اسلوب شيعي أريد به تهوين القدسية التي تعطىها الجماعة الاسلامية لنصوص الشارع ، والشيعة الامامية يرون ان باب النسخ والتخصيص لم يخلق » .

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/٣٦٩ - ٣٧٠) .

(٢) هو : شمس الدين ابو عبدالله محمد بن ابي بكر بن ابي القاسم الهمداني الدمشقي - المعروف - بالسكاكيني ، شيخ الشيعة ، ولد بدمشق سنة ٦٣٥ هـ وتوفي بالصالحية . أقام بالمدينة سبع سنوات ، ثم عاد إلى دمشق وتوفي بها سنة (٧٢١ هـ) . له ترجمة في : (البداية ١٤ / ١٠٠ /) ، شذرات الذهب ٥٥ / ٦ ، البدر الطالع ٢ / (١٥١) .

(٣) هو : عبدالله بن محمد بن أحمد بن خلف بن عيسى الحافظ ولد سنة (٦٩٨ هـ) وتوفي سنة (٧٦٥ هـ) بالمدينة المنورة . له ترجمة في : (طبقات الشافعية لابن السبكي ٣٤ / ١٠ ، والدرر الكامنة ٢ / ٢٨٤) .

(٤) في كتابه (أحمد بن حنبل ٣٦٣ /) .

هذا جطة ما ذكر في اتهام الطونى بالتشيع .

وان الناظر في حياة الطونى يجد انه حنبلى النشأة حنبلى الثقافة لم يعرف عنه غير ذلك منذ أن كان في قريته " طوف " الى أن وجه اليه هذا الاتهام بالقاهرة . بل انه كان محل حفاوة وتكريم واعجاب بين مشايخه وأقرانه وعامة علماء الحنابلة في بغداد ودمشق والقاهرة . حتى ان القاضي سعد الدين الحارثي لما رأى ما يتمتع به الطونى من ذكاء وتحقيق وتبحر في العلوم أناط به مهمة التدريس في عدة مدارس ، وكان موضع اجلاله واکرامه . هكذا كانت مكانة الطونى عند عامة الناس وعلمائهم الى هذه الفترة الزمنية من عمره . ثم حصلت القصة التي بسببها اتهم الطونى بالتشيع ، وهي كما حكاهما الصفدى : أن الطونى كان يحضر دروس شيخه القاضي سعد الدين الحارثي ، وفي أحد تلك الدروس تبسط الطونى على شيخه ، وكمعه بكلام لا يناسب أدب الطالب مع استاذه ، فغضب الشيخ لذلك ، فقام ابنه شمس الدين عبد الرحمن ، وأوكل أمر الطونى الى الشرط ورجال الادارة ، فاشهد عليه بالرفض ، وغرب وعزرو سجن ، جزاء له على اخلاله بالأدب مع شيخه . ومن هنا نعلم ان انتهاءه بالتشيع والرفض حصل فجأة ، فتحول الطونى من موضع الاجلال والاکرام الى موضع الالهانة والتجريح بسبب القصة المذكورة ، لا أجل هذا فان الدارس لهذا الجانب من حياة الطونى ينبغي له أن يعيد النظر مرة بعد أخرى فيما ينسب اليه ، وان يتحرى ويدقق في كل خطوة يخطوها . في تحرير هذه التهمة ، والجزم بحكم فيها .

ان الصفدى صدر القصة التي حكاهما فيما حصل بين الطونى وشيخه الحارثي بقوله : " أوقع بينهما " ما يدل على أن هناك من كان يسعى للايقاع بين الشيخ وتلميذه ، خاصة وان الطونى حاز على اعجاب شيخه واکرامه وثقه ،

ما كان دافعا لعلومكانته، وازدياد شهرته ، والذي قد لا يُرضي بعض من كان حوله .

أما ما نقله ابن رجب من أنه اشتهر عنه الرفض ، والوقوف في أبي بكر وعائشة وغيرهما من الصحابة . فيحتاج في اثباته الى وجود ذلك في أحد كتبه .

أما البيت الذي نسب اليه وقيل : انه استخرج من بعض كتبه وهو قوله :
كم بين من شك في خلافته وبين من قيل انه الله
فهذا البيت اطلعت عليه في أحد كتب الطوفي وهو كتاب " جدل القرآن " .
ذكره في مناظرة حصلت بين سني وشيعي ، فقال في كتابه المذكور ورقة (٥٨ / ب) :
" ان بعض الشيعة ناظر جمهوريا في علي وابي بكر فقال الشيعي :
كم بين من شك في خلافته وبين من قيل انه الله
يعني عليا . فقال الجمهوري : خذ مثل هذا في النصراني في عيسى ومحمد اذ يقول لك :
كم بين من شك في رسالته وبين من قيل انه الله
فانقطع الشيعي " .

وهذا البيت لم ينسبه الطوفي الى نفسه ، انما حكاه عن بعض الشيعة ، ثم هو بين أن الشيعي انقطع في هذه المناظرة . ولم يناصره . فاذا لم يثبت أن هذا البيت من قول الطوفي أو أنه ارتضاه ، فلا وجه للاستدلال به على تشييعه ، ومجرد حكايته لا تفيد المراد .

أما قول ابن رجب ان الطوفي قال عن نفسه :

حنبلي رافضي ظاهر أشعري أنها إحدى الكبر

فان في هذا البهت تناقضاً ظاهراً لا يرتضيه عاقل لنفسه ، فكيف أن يقوله هو ، واذا ثبت أنه قاله ، فالأوجه أنه قاله على جهة التعجب والتهكم بمن ألحق به هذه التهم المتناقضة .

وما نقله ابن رجب من كلام الطوفي في شرح الأربعين النووية ، من أن سبب تعارض النصوص والروايات منع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس من تدوين السنة ، فهو ليس دليلاً على تشيع الطوفي ، ذلك أن الطوفي حكاه عن غيره ، ولم يقله هو ، ثم انه صدّره بقوله : " وبعض الناس يزعم " والزعم مطية الكذب ، بقي أن يقال : ان الطوفي أورد هذا الكلام ولم يعقب عليه ويناقشه . وهذا تقصير من الطوفي ، لكنه لا يستحق بسببه كل ما وصفه ابن رجب به ، من الكذب والفجور ، والجهل العظيم ، وعي البصيرة ، والسمي بالدسائس الخبيثة .

واطال ابن رجب في التشنيع بالطوفي ، حتى انه منع مدق توبته التي أعلنها وهو مسجون كما يذكر ابن رجب ، وذلك لأنه احتج بالسكاكيني شيخ الرافضة ، وصحبه في المدينة . ومجرد الاجتماع بشيخ الرافضة لا دليل فيه على تشيع الطوفي بل قد يجتمع به للتباحث ومعرفة آراء الشيعة في مسائل معينة كما هو حال العلماء في كل عصر .

أما تصنيفه كتاباً سماه " العذاب الواصب على أرواح النواصب " فلا دليل فيه على تشيع مؤلفه بالنظر الى عنوانه ، إذ أن النواصب وهم الذين يبغضون علياً يشترك أهل السنة مع الشيعة في عدم الرضا ^{عليه} ببغض علي ، فليس الرد عليهم خاصاً بالشيعة ، على أن تحديد ما يحويه الكتاب من آراء ، انما يثبت بالاطلاع عليه .

بقي قول ابن رجب ان له قصاد في الرض وأنه يلوح في كثير من تعانيفه وهذا القول يدعونا الى التوجه الى الموجود من كتب الطوفي ، لمعرفة حقيقة آراء الطوفي ، واستخلاص الدليل من كلامه في الحكم له أو عليه .

وقد انبرى للدفاع عن الطوفي مصطفى زيد في كتابه " المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي " ونفى نفيا قاطعا أن يكون الطوفي شيعيا فقال :^(١) " انه ليس شيعيا ، ولا يمكن أن يكون شيعيا " . وذكر ان الخوانساري أحد علماء الشيعة قد ترجم للطوفي ، وذكر انه فقيه حنبلي ، ثم نقل كلامه في ذلك ، حيث يقول : " لم نجد في تراجم الشيعة ومناجم الامامية ما يدل على كون الرجل منهم ، فضلا عن كونه من جملة فقهاءهم ومجتهديهم ، ولو كان ما ذكره الصفدي في حقه صحيحا لما خفي ذكره عن أهل الحق ، ولما ناسب وصف الحافظ السيوطي اياه بالحنبلية ، مع أنها أبعد المذاهب العامة عن طريقه هذه الطائفة الخاصة ، كما أشير الى ذلك في ترجمة أحمد بن حنبل . فليتأمل " (٢) .

ثم يقول مصطفى زيد : " أما وهذا الاتهام لا يكاد يعتمد على دليل واحد قوى ، فلعل من الاجحاف بالرجل أن نفسر حريته في التفكير ذلك التفسير ، فنصفه بالتشيع على رغمه ، وعلى رغم الشيعة الذين كانوا أحرى أن يفخروا بانتسابه اليهم لو أنه كان منهم " (٣) .

وكذا كمال محمد عيسى في مقدمة تحقيقه لكتاب " الاشارات الالهية " بذل جهودا في الدفاع عن الطوفي والاعتذار عما أورد عليه من شبهة ، واعتدحه

(١) الكتاب المذكور ص ٨٦ .

(٢) المرجع نفسه ٨٧ / - ٨٨ .

(٣) المرجع نفسه / ٨٨ .

بأنه الامام المجتهد ، وأن اتهامه بالتشيع ناشئ عن حسد وعصبية مقيته ، وقال : " ان سب الطعن في الطوفي لم يكن التشيع والرفض كما ذكر ، ولكنه الاجتهاد والتقدم بالقول في المسائل عن رأى حر من غير تعصب^(١) .

ويقول : " ان الطوفي بعيد عن التشيع والرفض ، بعيد عن الباطنية والصوفية ... وأن الرجل سلفي العقيدة ، سني النزعة " (٢) .

والجدير بالذكر ان مصطفى زيد ، الذي درس حياة الطوفي ورأيه في المصلحة ، وكمال محمد عيسى ، الذي حقق كتابه " الاشارات الالهية " كرسا جهودهما في الدفاع عن الطوفي ، وتبرئة ساحته من تهمة التشيع ، وذهبا الى ان اتهامه بالتشيع ناشئ عن حسد وعصبية ، وأوجهل بحقيقة أمره ، ولا مستند له من الواقع وحقيقة الأمر . فهل كان ما ذهب اليه ناشئ عن حقيقة قاطعة لمساهما من دراسة حياته وآرائه أو ان الصلة التي تنشأ بين الباحث وموضوع بحثه أنتجت عاطفة دفعتها الى الحرص على تبرئته ؟

والحق ان الناظر في مؤلفات الطوفي يدرك أن الطوفي يعرض آراء الشيعة في بعض كتبه ، خاصة كتابه " الاشارات الالهية الى الباحث الاصولية " ، الذي هو آخر مؤلفاته ، فقد عرض فيه لكل ما تمسك به الشيعة من تأويلات وتحريفات في الاستدلال بآيات القرآن الكريم على آرائهم ، سواء كان ذلك في مسائل ، التقية ، والمتعة ، وعصمة آل البيت ، والائمة الاثني عشر ، أو في امامة علي رضي الله عنه ، وأحقية بالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو في النيل من بعض الصحابة رضوان الله عليهم .

(١) مقدمة الكتاب المذكور ص ٨٨ .

(٢) المرجع نفسه / ١١٧ .

والطوفي وان كان يعرض في كتابه هذا آراء كثير من الفرق في أصول الدين ، كالقدرية ، والمعتزلة ، والجهمية ، والاشاعرة ، والاتحادية ، وغيرهم ، الا أن اطنابه في عرض آراء الشيعة كان عاملا مؤيدا لانتهاه بالتشيع ، واستعدى به على نفسه من كان يتهمه بالتشيع .

ثم هل كان الطوفي يعرض آراء الشيعة مجرد عرض ، أو يقرنها بتأييدها ، أو يتعقبها بالنقد والمناقشة . ذلك ما سوف يتبين بعرض نصوص مختارة من كلامه . ونبدأ أولا بعرض نصوص تنفي أن يكون الطوفي محبا للشيعة ، فضلا عن أن يكون منهم :

١ - عند قوله تعالى ﴿ الا تنصروه فقد نصره الله ان أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا ﴾ (١) الآية .

قال الطوفي احتج بها أهل السنة على فضل أبي بكر رضوان الله عنه من وجوه :

احدها : النص على ثبوت صحبته ، حتى قال بعض العلما : من أنكر صحبة أبي بكر فقد كفر لتكذيبه النص التواتر القاطع بإثباتها ، بخلاف من أنكر صحبة غيره لعدم ذلك . وفيه نظر ، لأن غيره كعمر وعثمان وعلي وباقي العشرة ثبتت صحبتهم بالتواتر وهو قاطع أيضا ، فانكار مدلوله كفر .

الوجه الثاني : قوله ﴿ لا تحزن ان الله معنا ﴾ فكان له في هذه المعية اختصاص لم يشاركه فيه صحابي . وقد يقال : بان هذا التشريف حصل لجميع الصحابة بقوله عز وجل ﴿ وانتم الاعلنون والله معكم ﴾ (٢) ، غير أن لقائل أن يقول : معية أبي بكر رضوان الله عنه أخص من هذه فيجازيها .

(١) سورة التوبة : ٤٠ .

(٢) سورة محمد : ٣٥ .

الوجه الثالث : * ثاني اثنين * قالوا : فيه إشارة الى شيئين أحدهما انه ثانيه من بعده في الأمرة ، الثاني ان اسمه لم يفارق اسمه ، ان كان يقال له خليفة رسول الله حتى توفي ، ففيل لمن بعده وهو عمر رضي الله عنه : أمير المؤمنين وانقطعت خصيعة ثاني اثنين .

... أما الشيعة : فطعنوا على أبي بكر رضي الله عنه من الآيــــــــــــة بوجه واحد ، وهو قوله : * لا تحزن * ، دل على أنه حزن لأجل طلب الكفار له مع انه مع رسول الله ، بعين الله ، تحت رعاية الله ، وقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم يخبر بانه سيظهر على أعدائه ، ويظهر دينه على جميع الأديان ، فحزن أبي بكر والحالة هذه إما شك في هذا الخبر ، أو ضعف منه وخور . قالوا : وانما الشجاع المؤمن من واللبيب الموقن على بن أبي طالب رضي الله عنه ، حيث كان حينئذ ناشطاً على فراش النبي صلى الله عليه وسلم ، معرضاً نفسه من أيدي الكفار ، لشرب كؤوس الحمام ، فما شك وما خار ولا تبدد ذهنه ولا جار .

وأجاب أهل السنة : بان حزن أبي بكر رضي الله عنه لم يكن ضعفاً ولا شكاً ، وانما كان رقصة غالبية وشفقة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان ذلك عن شك أو ضعف لكان أولى ما صدر منه يوم بدر حين قال النبي صلى الله عليه وسلم : " اللهم ان تهلك هذه العصابة لن تعبد " وأبو بكر أخذ برداه يقول : (كنّاك مناشدتك ربك ، ان الله سينجز لك ما وعدك) (١) ، وهذا غاية الشجاعة والإيمان ، ثبوت الجنان ، عند قراع الأقران . (٢)

(١) هذا الحديث أخرجه مسلم في كتاب الجهاد ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٨٤/١٢) وأحمد بن حنبل في مسنده (الفتح الرباني ٣٠٣٢/٢١)

(٢) الاشارات الإلهية الى السباحة الاصولية ورقة (٩٩) .

وفي هذا المثال تجلّى موقف الطونى بمناصرة أهل السنة والرد على الشيعة فهو يصف من أنكر صحبة أبي بكر بالكفر ، وكذا من أنكر صحبة أحد العشرة ، لأنّها شئت صحبتهم بالتواتر القاطع ، ثم يثنى على أبي بكر رضي الله عنه مهنئاً فضله من وجوه ، ثم يذكر اعتراض الشيعة ويرد عليهم ، ومثل هذا الانصاف لا يصدر عن متشبع .

٢ - قال في كتابه " الصعقة الغضبية " (١) : " من الأصول العظيمة التي نشأ الفنزاع فيها من جهة العربية اختلاف الشيعة والسنة فيما يتعلق بأبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ومنعه فاطمة رضي الله عنها فدكا والعوالى ، فانها لما جاءت تطلب ارثها عن أبيها صلى الله عليه وسلم ، قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما تركنا صدقة " (٢) ولم يعطها شيئا .

فخاضت الرافضة في أبي بكر وقالوا : منع فاطمة ارثها ، وقال أهل السنة : انما عمل بما سمع ولم يمنعها حقا . ونشأ الخلاف بينهم : من حيث أنّ ما وردت في اللغة على وجهين : اسمية وحرفية ، ولكل واحد منهما خمسة أقسام .

وذكر الأقسام الخمسة ، ومثل لها ، ثم قال (٣) : " اذا عرفت ذلك فالرافضة عطلوا بما في قوله عليه السلام " ما تركنا صدقة " على أنها نافية ، أى انا لم نترك صدقة ، وانا تركنا ما تركناه ارثا لغيرنا . وحملها أهل السنة على أنها

(١) ص ٧٣ .

(٢) رواه البخارى في كتاب الفرائض - باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا نورث ما تركنا صدقة " (٥/١٢) ورواه مسلم في كتاب الجهاد . (٧٦/١٢) واحمد بن حنبل في مسنده (٢١/٢٦١ - الفتح الرباني) .

(٣) الصعقة الغضبية / ٧٥ .

موصولة بمعنى الذي تقديره : "الذي تركناه صدقة" بالرفع على الخبر وحذف
 الباء من تركناه لأنها ضمير منصوب ، وهو سائغ الحذف في الصلة
 وهذا هو الحق ان شاء الله تعالى ، وما ذهبنا اليه الرفضه خطأ صريح محض .
 ثم يذكر اعتراض الشيعة على هذا الحديث ، ويرد عليهم فيقول (١) : " ان
 الحديث لا سبيل الى منع صحته ، ان قد رواه احمد والبخاري ومسلم من حديث
 عائشة . . . وهو حديث مشهور مستفيض الا أن للرفضه أصلاً خبيثاً باطلاً ، وهو
 انهم لا يقبلون رواية الصحابي لمرض في قلوبهم عليهم ، وليس هذا موضع الرد
 عليهم في ذلك الاصل ."

ثم ان الطوفي يشير هذا الموضوع في كتابه "الاشارات الالهية" عند تفسير
 قوله تعالى في سورة مريم * فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب * (٢)
 ويرد حجج الشيعة ويرد عليها (٣) .

ويعود له مرة أخرى عند قوله تعالى * وورث سليمان داود * (٤) فيورد
 أدلة الشيعة ويرد عليها ثم يقول : " وقد صد الشيعة — لعنهم الله — بذلك
 تظلم الشيخين ، بمنع فاطمة ارثها من أبيها ، والعباس ارثه من ابن أخيه
 صلى الله عليه وسلم . " (٥) .

وفي هذا الموضع نرى كيف ان الطوفي ذكر قول الشيعة وحججهم ، وذكر
 رأي الجمهور وحججهم ، ثم أثبت أن الحق هو قول الجمهور ، وأن ما ذهبنا
 اليه الشيعة خطأ ، فيقول : " وهذا هو الحق ان شاء الله ، وما ذهبنا اليه

(١) الصعقة الغضبية / ٧٦ .

(٢) سورة مريم : ٥٠ .

(٣) الكتاب المذكور (١٣٢ / ب) .

(٤) سورة النمل : ١٦ .

(٥) الاشارات الالهية (١٥٠ / ب) .

الشيعة خطأ صريح محض* ثم يبين وجه خطئهم ويرد عليهم ، ويصف ردهم
لرواية الصحابي ، بأن ذلك بناء* منهم على أصل خبيث عندهم ، وأن عملهم
ذلك لمرض في قلوبهم ، ويدعو عليهم بقوله — لعنهم الله — فهل يقول مثل
هذا الكلام شيعي ؟ .

٣ — قوله تعالى * والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار * (١)
قال الطوني : احتج بها الجمهور على فضل الصحابة رضي الله عنهم ، وأنه مرضي
عنهم ، ومن أهل الجنة لتصريحها بذلك وعمومها فيهم .

واعترضت الشيعة — أبعدهم الله — بأن عمومها مخصوص بمن عادى أهل
البيت ، وخالف الامام المنصوص عليه منهم .

وأجيب : بأن أحدا من الصحابة لم يعاد أهل البيت ، ولا خالف الامام
منصوصا عليه منهم (٢) .

٤ — قوله عز وجل * قل للمخلفين من الاعراب ستدعون الى قوم أولى بأس
شديد تقاتلونهم أو يسلمون * (٣) الآية .

احتج بها الجمهور على صحة خلافة أبي بكر رضوان الله عليه ، وتقديره :
ان المخلفين من الاعراب أمروا بطاعته أو بطاعة مستخلفه ، وكل من كان كذلك
فهو صحيح الخلافة ، فابو بكر صحيح الخلافة . . . ثم قال : " واعترضت
الشيعة — لعنهم الله — على هذا ، بأن قالوا : لا تسلم ان المخلفين أمروا
بطاعته (٤) .

-
- (١) سورة التوبة : ١٠٠
(٢) الاشارات الالهية (١٠١/١)
(٣) سورة الفتح : ١٦ .
(٤) الاشارات الالهية (١٨٦/ب) .

٥ - قوله تعالى ﴿ وقرن في بيوتكن ﴾ ^(١) تتعلق به الشيعة

— أخزاهم الله — على عائشة رضي الله عنها ، يقولون : أمرت أن تقرني بيتها فخالفت وخرجت الى تفريق المؤمنين ، وقتال علي بالبصرة ، حتى قتل بسببها من قتل وهم نحو عشرين ألفا . والجمهور أجابوا : بأنها خرجت مصلحة للفساد طافية للنائرة مجتهدة في ذلك ، فهي لا تنفك من أجر أصاب اجتهداها أو أخطأ ^(٢) .

٦ - قوله ﴿ وان تظاهرا عليه ﴾ ^(٣) تعلقت الرافضة — لعنهم الله — بذلك على عائشة وحنيفة لانهما تظاهرتا عليه . ^(٤)

٧ - قوله عز وجل : ﴿ ضرب الله مثلا للذين كبروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما ﴾ ^(٥) الآية

زعمت الرافضة — لعنهم الله — انه تعريض بعائشة وحنيفة ، وأنهما — كما رأتى نوح ولوط في النار لتظاهرها — على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذاهما له .

وزعموا — لعنهم الله — ان عائشة كان بينها وبين عثمان شيء فنزع لها بهذه الآية معرضا بها فحققت عليه ، ثم لم تنزلتوا لب الناس عليه حتى قتلوه ، ثم انها ندمت مع كراهتها امرأة على ، فخرجت تطلب بثأره .

وأجاب الجمهور : بأن هذا كله لم يكن شيء ، وهو كذب مختلق ، واجماع أهل الحق على انها زوجها في الجنة لا يعارضه شيء ما ذكره ^(٦) .

(١) سورة الاحزاب : ٣٣ .

(٢) الاشارات الالهية (١٦٠ / ١) .

(٣) سورة التحريم : ٤ .

(٤) الاشارات الالهية : ٢٠٥ / ١ .

(٥) سورة التحريم : ١٠ .

(٦) الاشارات الالهية : ٢٠٥ / ب

٧ - قوله * فاصبر لحكم ربك ولا تگن كصاحب الحوت * (١) .

قال الطوفي : الانسان له ماطان مقام تواضع يهضم فيه حق نفسه .. و مقام افتخار يستوني حق نفسه او بعضه ... وعلى هذا النحو تأولت الشيعة - لعنهم الله - قول علي رضي الله عنه " خير هذه الامة يعد نبيها ابو بكر ثم عمر ولو شئت سميت الثالث " (٢) .

في الأمثلة السابقة نجد أن الطوفي يذكر آراء الشيعة ويرد عليهم ، ويناصر أهل السنة ، وكثيرا ما يقرن رده لآراء الشيعة بالدعوة عليهم ، بقوله : " لعنهم الله - أبعدهم الله - أخزاهم الله " .

ومثل هذا الدعاء والمقت لا يصدر عن محب للشيعة ، فضلا عن أن يكون واحدا منهم . ولو قيل : اننا فعل ذلك تقية ونفاقا ، فالجواب : ان الطوفي ليس في حاجة الى هذا السب والمقت ، ان لم يكن من عادة أهل السنة أن يقرنوا اسم الشيعة باللعن والسب ، حتى نقول : ان الطوفي ظال يحاقتهم تقية ونفاقا ، بل انه ابتداء هذا بنفسه ، فهو يرد على آرائهم ويسبهم ويكرر ذلك في كتبه ، وفي مواضع متفرقة ، ومناسبات مختلفة ، وأكثر ما يفعل ذلك في كتابه " الاشارات الالهية " الذي ألفه في القدس بعيدا عن القاهرة ، مكان اتهامه بالتشيع . كل ذلك يؤيد أن عطفه هذا لم يكن تقية ونفاقا ، وانما هو عن قناعة واجتهاد .

بقي أن ننقل نصوصا أخرى من كلام الطوفي يظهر منها ميله لبعض آراء الشيعة ومن ذلك :

(١) سورة القلم : ٤٨ .

(٢) الاشارات الالهية : ٢٠٧ / ب .

١ - في أحقية علي بالامامة من ابي بكر رضي الله عنهما :

قال الطوفي في تفسير قوله تعالى : * ان الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم * (١) .

احتجت الشيعة به على أن عليا هو الامام بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وتقريره : أن بني اسرائيل لما عين لهم طالوت ملكا . امتنعوا من تملكه عليهم معلمين بهذره وخبول نسه ، فقالوا : * أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال * ، فأجابهم نبيهم بقوله : * ان الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم * ، وجعل هذه الصفات سببا لاستحقاق التقدم عليهم . قالوا : وهذه الصفات الثلاث كانت لعلى دون أبي بكر (٢) .

وأطال الطوفي في ذكر أدلة الشيعة على أحقية علي رضي الله عنه بالامامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبي بكر . ثم قال : " هذا ما قررت به الشيعة امامة علي من هذه الآية ، وما قضته على التفصيل تطول وربما تعذرت في البعض ، وإنما أجاب الجمهور عنه : بانعدام الاجماع بموافقة علي على امامة ابي بكر . فإذا سلم صاحب الحق ، فكلام الشيعة بعد ذلك فضول محض " (٣) .

فالطوفي هنا يميل الى القول بأحقية علي بالامامة من ابي بكر ، حيث أفاض في سياق حجج الشيعة ، ثم قرران مناقضة بعض تلك الحجج تتعذر ، ثم اكتفى من جواب الجمهور بالقول بانعدام الاجماع بموافقة علي على امامة ابي بكر ، ثم ختم المسألة بقوله : " إذا سلم صاحب الحق . الخ " وهو في هذا

(١) سورة البقرة : ٢٤٧ .

(٢) الاشارات الالهية (٢٨ / ب - ٢٩ / أ) .

(٣) المرجع نفسه (٢٩ / ب - ٣٠ / أ) .

يدعي أن علياً هو صاحب الحق بعد رسول الله إلا أنه تنازل عن حقه . ولولا هذا التنازل لما انعقد الاجماع على خلافة أبي بكر .

٢ - مسألة التقية :

قال الطوفي عند تفسير قوله تعالى ﴿ لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ﴾ (١) : احتج بها الشيعة على جواز التقية خلافاً للجمهور ، واعلم ان مسألة التقية مسألة مشهورة ينبغي فصل الخطاب فيها .

وعند ذكر الطوفي لأدلة الطرفين ، ذكر حجة واحدة للجمهور ، فقال : " احتج الجمهور على بطلانها ، وتحريم استعمالها بأن قالوا : التقية نفاق ، والنفاق حرام ، فالتقية حرام " .

ثم ذكر ما احتج به الشيعة فقال : " احتج الشيعة على جواز التقية بالكتاب والسنة ، وقاوى الأئمة والنظر " وأخذ يفصل تلك الأدلة ، وأفاض في ذلك ثم قال : " هذا أقصى ما علمناه للشيعة من دليل التقية " .

ثم ذكر جواب الشيعة على حجة الجمهور بكلام يطول ذكره ، قال فيه : " والتقية التي ندعي جوازها . ان سلمنا كونها نفاقاً ، فإنما هي نفاق لغوى لا شرعي ، ان دعوى كونها نفاقاً شرعياً مسألة أخرى تخرجنا عن الكلام في مسألة التقية بالكلية ، ان يبقى النزاع في أن ما أخفاه المتقي هو بدعة أو لا ؟ وذلك بلا شك مسألة أخرى وحينئذ لا يبقى لمتعمك جواز التقية من حيث هي تقية معنى مع وضوح برهانها ، والله عز وجل أعلم " (٢) .

(١) سورة آل عمران : ٢٨ .

(٢) الاشارات الالهية ورقة (٣٦-٣٨) .

والتقية من أهم الركائز التي يقوم عليها معتقد الشيعة ، وقد أفاض الطوفي في ذكر استدلال الشيعة على جوازها ، وأكتفى بذكر حجة واحدة للجمهور . ثم ختم الكلام في المسألة برد الشيعة على حجة الجمهور ما يشعر بموافقة الطوفي الشيعة في جواز التقية ، وارتضاءه ، لرد الشيعة على حجة الجمهور .

وقد ورد في كلام الطوفي الذي حكاه عن الشيعة ما يشعر أن الخلاف في التقية من حيث هي تقية ، وليس الأمر كذلك ، بل الخلاف في التقية المعروفة عند الشيعة .

أما التقية من حيث هي تقية فقد تكون جائزة ، وقد تكون محرمة ، والتقية الجائزة عند الجمهور لا بد فيها من توفر أمرين : أحدهما : أن تكون مع الإكراه الطلجي . الثاني : أن يكون قلبه مطمئن بالإيمان وانما يظهر ما أكره عليه من كفر ونحوه .

وهذه التقية هي التي أجازها القرآن في قوله تعالى : ﴿ إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ (١) . وأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة عمار رضي الله عنه ، وأفتى بها الأئمة المجتهدون .

أما التقية عند الشيعة فهي مخالفة للتقية الجائزة من جهتين ، الأولى : أنهم يعملون بها ابتداءً بلا إكراه ، بل صانعة لمن يخالف معتقدهم ، لجلب مصلحة خاصة أو تهديداً لنشر بدعهم . الثانية : أنهم يظهرون السنة ويخفون بدعهم وضلالهم ، ذلك أن التقية المشهورة عنهم ليست المستعملة مع الكفار ، وانما يستعملونها مع أهل السنة فيما يخالفونهم فيه ،

ولا شك أنها بهذه الصفة نفاق محرم . وهذه التقية هي مقصود الشيعة ،
والتي استدلوا على جوازها بالادلة التي ذكرها لهم الطوفي . وهي موضع
النزاع بينهم وبين أهل السنة .

والطوفي في هذه المسألة وان لم يصرح بتأييد الشيعة ، إلا أنه بسط
أدلتهم في المسألة ، وختم المسألة برد الشيعة على الجمهور ، ولم يرد على
الشيعة وبين مغالطتهم في المراد بالتقية ، مما يوحى بارتفاضه
هذا المسلك .

٣ — مسألة التعة :

قال الطوفي عند تفسير قوله تعالى ﴿ فَمَا اسْتَعْتَم بِهِ مِنْهُن فَآتُوهُن
أَجُورَهُن فَرِيضَةً ﴾^(١) . احتج الشيعة بهذا على جواز نكاح التعة ...
وخالفهم الجمهور . حجة الشيعة من وجوه^(٢) وذكر لهم عشرة أوجه ،
ثم قال : " هذا ما استحضرت له من على اباحة التعة ، وقد رأيت لبعضهم
على ذلك خمسة عشر وجها لم استحضر جميعها^(٣) . ثم ذكر حجة
الجمهور من وجوه خمسة . غالبها تضمنت حجج الشيعة مناقشتها . ثم ختم
المسألة بقوله : " هذه حجج الفريقين في المسألة على ما حضرني الآن ولكل
على حجة صاحبه اعتراض وجواب يطول ذكره^(٤) .

(١) سورة النساء : ٢٤ .

(٢) الاشارات الالهية : (٤٧ / أ) .

(٣) المرجع نفسه ورقة (٤٧ / ب) .

(٤) المرجع نفسه ورقة : (٤٧ / ب) .

والطوفي في هذه المسألة يذكر أن للشيعة خمسة عشر وجها تدل على جواز العصمة يذكر منها عشرة أوجه ، ويذكر للجبهور خمسة أوجه فقط . ثم يجعل الفريقين في كفتين متوازيتين ، وأن لكل منهم على حجة صاحبه اعتراض وجواب " . وهذا العمل من الطوفي يبعث الشك في موقف الطوفي من التشيع .

٤ - مسألة عصمة آل البيت :

قال الطوفي عند قوله عز وجل : ﴿ إِنَّا نريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ﴾ (١) .

احتج بها الشيعة على أن أهل البيت معصومون ، ثم على أن اجتماعهم حجة ، أما أنهم معصومون ، فلا تنهم طهروا وازهد الرجس عنهم ، وكل من كان كذلك فهو معصوم ، أما الاولى ، فتنص هذه الآية ، وأما الثانية ، فلأن الرجس اسم جامع لكل شر ونقص ، والخطأ وعدم العصمة بالجملة شر ونقص ، فيكون ذلك مندرجا تحت عموم الرجس الذاهب عنهم ، فتكون الاصابة في القول والفعل والاعتقاد ، والعصمة بالجملة ثابتا لهم ، وأيضا فلأن الله عز وجل طهرهم ، وأكد تطهيرهم بالمصدر حيث قال : ﴿ ويطهركم تطهيرا ﴾ ، أي : ويطهركم من الرجس وغيره تطهيرا ، وهو يقتضي عموم تطهيرهم من كل ما ينبغي التطهير منه عرفا أو عقلا أو شرعا ، والخطأ وعدم العصمة داخل تحت ذلك فيكون مطهرين منه ، ويلزم من ذلك عموم اصابتهم وعصمتهم ، ثم أكدوا دليل عصمتهم من الكتاب والسنة في علي وحده ، وفي فاطمة وحدها ، وفي جميعهم " (٢) يعني : علي وفاطمة وابنيهما .

(١) سورة الاحزاب ، ٣٣ .

(٢) الاشارات الالهية ١٦٠ / ب .

ثم أخذ يفعل في الاستدلال على عصمتهم وأفاض في ذلك ، ثم قال :
 " قالوا - يعني الشيعة - وإذا ثبتت عصمة أهل البيت وجب أن يكون اجتماعهم
 حجة ، لا متناع الخطأ والرجس عنهم بشهادة السمع المعصوم ، ولا لزم وقوع
 الخطأ فيه وأنه محال " (١) .

ثم قال : " واعترض الجمهور بأن قالوا : لا نسلم بأن أهل البيت
 في الآية هم من ذكرتم ، بل هم نساء النبي صلى الله عليه وسلم بدليل سياقها ،
 وانتظام ما استدلتكم به معه ، فإن الله عز وجل قال * يا نساء النبي لستن
 كأحد من النساء ان اتقين * (٢) الآية ، ثم استطردها الى ان قال :
 * واقمن الصلاة وآتين الزكاة واطعن الله ورسوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
 أهل البيت ويطهركم تطهيرا * واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة (٣)
 الآية . فخطاب النبي صلى الله عليه وسلم مكتفٍ لذكر أهل البيت قبله
 وبعده ، منتظم له ، فاقضى انهن المراد به ، وحينئذ لا يكون لكم في الآية
 متعلق أصلاً ، ويسقط الاستدلال بها بالكيفية . . . "

ثم قال : " واجابت الشيعة بأن قالوا : الدليل على ان أهل البيت
 في الآية هم من ذكرنا النص والاجماع " . واستطرد في سياق أدلة الشيعة ،
 وما أثاروه من شبه في الرد على ما احتج به الجمهور .

ثم ختم المسألة بما يشعر بتأييده لرأى الشيعة في المسألة فقال :
 " واعلم ان الآية ليست نصاً ولا قطعاً في عصمة أهل البيت وانما قصاراهما
 انها ظاهرة في ذلك بطريق الاستدلال الذي حكيناه عنهم " (٤) .

(١) الاشارات الالهية : ١٦١/أ .

(٢) سورة الاحزاب : ٣٢ .

(٣) نفس السورة : ٣٤ وانظر تفسير هذه الآية بما يؤيد ما قاله الجمهور

في تفسير القرطبي (١٤ / ١٨٢) .

(٤) الاشارات الالهية ١٦١/أ .

فالطوني سلم للشيعة دلالة أدلتهم على عصمة أهل البيت واعتبرها من قبيل الظاهر ، وقرر رد الشيعة على الجمهور ، ثم انه لم يذكر قول الجمهور : ان المراد بالرجس في الآية : العذاب أو الاثم أو كل مستقذر ، وليس الخطأ من الرجس^(١) لا لغة ولا شرعا فلا دلالة في الآية على عصمتهم عن الخطأ .

وتصرف الطوني في هذه المسألة وقوله بقول الشيعة ، يقرب ما اتهم به من تشيع .

بعد العرض السابق لما قيل عن الطوني ، وعرض فقرات من كلامه ، مع بيان موقفه فيها من آراء الشيعة ، يمكن القول : بأن الطوني اطلع على آراء الشيعة ودرس مذهبهم دراسة وافية ، وجالس علماء هم كالمسكايني وغيره ، بدليل كثرة حكاياته لأقوالهم وتفصيله لأرائهم ، ولعل هذا التوجه أخذه عن شيخه تقي الدين الزبيراتي مفتي العراق وفقهائها ، الذي كان على اطلاع واسع بمذهب الشيعة ، كما تقدم في ترجمته ، وحيث كان الطوني معروفا بالحرص والتدقيق ، والنظر في كل مسألة نظرة مستقلة لجميع جوانبها ، مع محاولة الموازنة بين الأدلة والحجج لكل فريق ، فقد حصل عنده بهذا ألف وقناعة ببعض آراء الشيعة ، فدفعته جرأته واعتداده برأيه أن لا يرى حرجا في مخالفة مذهب أهل السنة فيما ظهر له ان مذهب الشيعة فيه راجح . وهو وان جانبه الصواب في هذا المسلك ، الا أن ذلك لا يخرج من أهل السنة والجماعة ، ورد الطوني على الشيعة وتنقمه لهم في مواقف كثيرة ، أقوى دلالة على نفي هذه التهمة عنه .

فالطوني اذن سنى النزعة ، حنبلي المذهب ، سلفي العقيدة .

(١) انظر : (التقرير والتحبير شرح التحرير لابن أمير الحاج ٩٩/٣ ، ومسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت ٢٢٨/٢) .
وانظر الكلام على معنى الرجس في الآية في (أحكام القرآن لابن العربي ١٥٣٧/٣) .

الفصل الخامس

"آثاره العلمية"

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : مؤلفات الطونى .

المبحث الثاني : التعريف بالموجود من مؤلفاته .

آثاره العلمية

تقدم أن الطوفي كان شغوفاً بتحصيل العلوم ، مولعاً بلقاء أكابر العلماء والأخذ عنهم ، في مختلف البلدان ، فسعى لتحقيق ذلك وطاف بأهم مراكز الثقافة في عصره ، وقرأ كثيراً من الكتب بنفسه ، فكان لذلك أثر في تنوع معارفه وتوسعها إضافة إلى ما يتميز به من ذكاء ، ورغبة صادقة في التحصيل والتحقيق . فكان له بذلك مشاركة في التأليف في مختلف الفنون ، فألف في أصول الدين ، وفي الفقه وأصوله ، وفي علوم القرآن والحديث ، وفي اللغة وعلومها - وفي غير ذلك .

وكان علم أصول الفقه له نصيب وان من اهتمام الطوفي والعناية به والتأليف فيه حتى أنه صبغ به كثيراً من مؤلفاته في غير هذا الفن ، كما هو واضح في شرح الأربعين النووية ، وفي كتابه " الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية " تتبع فيه آيات القرآن من أوله إلى آخره وبين وجه دلالة كل آية لها تعلق بأصول الفقه .

ما يزيد
وقد عد له ابن رجب في الذيل/على ثلاثين كتاباً ، كما ذكر له (بروكلمان) في كتابه " تاريخ الأدب العربي " عدداً آخر ، وكانت لكاتب الطوفي التي تيسر لي الاطلاع عليها أكبر الأثر في معرفة بعض كتبه التي لم تذكرها كتب التراجم ، والتعريف بها والتوثق من نسبتها إليه ، كما أن البحث في المكتبات العامة والاطلاع على فهرسها كان طريقاً مهماً في التعرف على كتب الطوفي ، وما أمكن معرفته من تلك الكتب يزيد علمي خمسين كتاباً في فنون مختلفة ، اليك ذكرها على التفصيل .

المبحث الأول

"مؤلفات الطوفي"

مرتبة حسب الحروف

١ - الآداب الشرعية :

لم تذكر كتب التراجم هذا الكتاب ضمن مؤلفات الطوفي ، لكن الطوفي نسبته الى نفسه في كتابه " شرح مختصر الروضة " (ص ٥٢) .
وذكره في كتابه الانتصارات الاسلامية ورقة (١٥٤ / ١) باسم
" شرح الآداب الشرعية " والكتاب الأول ألفه سنة (٧٠٨ هـ) ،
والثاني انتهى من تأليفه في (١٢ / ١٠ / ٧٠٧ هـ) فيكون تأليفه
لكتاب " الآداب الشرعية " قبل هذا التاريخ .

٢ - ابطال الحيل :

ذكره له (بروكلمان) في تاريخ الأدب العربي (الاصل ١٣٢ / ٢)

٣ - ازالة الانكاد في مسألة كاد :

نسب له هذا الكتاب السيوطي في بغية الوعاة (١ / ٥٩٩) باسم
" ازالة الانكار في مسألة كاد " ، وحاجي خليفة في كشف الظنون
باسم " ازالة الانكار في مسألة الابدكار " .
وضبطه كما ذكر / زيد في كتابه (المصلحة في التشريع الاسلامي
٩٣ /) نقلا عن العنودي .

٤ - الاشارات الالهية الى المباحث الاصولية :

ذكره له (بروكلمان) في الذيل (١٣٤ / ٢) ، والبغدادى في ايضاح
المكتون (١ / ٨٣) . ألفه بهيت المقدس سنة (٧١٦ هـ) ولعله آخر مؤلفاته .

٥ - الاكسير في قواعد التفسير :

ذكره له ابن رجب في الذيل (٢٦٧/٢) وابن العمد في
الشذرات (٢٩/٦) وطبع هذا الكتاب بالقاهرة عام ١٢٩٧ هـ.

٦ - الانتصارات الاسلامية وكشف شبه النصرانية :

ذكره له ابن رجب في الذيل (٢٦٧/٢) وحاجي خليفة في
كشف الظنون ١٧٤/١ باسم " الانتصارات الاسلامية في دفع شبهة
النصرانية " .

وذكره (بروكلمان) في الذيل (١٢٤/٢) بما رسم أولا ، وهو
كذلك في غلاف النسخة المخطوطة .

فرغ منه تأليفا في ٧/١١/٧٠٧ هـ بالقاهرة .

٧ - ايضاح البيان عن معنى أم القرآن :

ذكره " بروكلمان " وقال : انه موجود في مكتبة برلين بألمانيا
(الاصل ١٢٢/٢) وذكره المؤلف في كتابه " قاعدة جليقة في
علم الكتاب والسنة " ص ٣ .

ألفه في يوم الثلاثاء ١١/٧/٧١١ هـ بالقاهرة .

٨ - الباهر في أحكام الباطن والظاهر :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢٦٧/٢) .

وحاجي خليفة في كشف الظنون (٢١٩/١) .

وذكره الطوفي في كتابه " الاشارات الالهية " (١/٨٢) قال في

معرض رده على الاتحادية : " وقد استقصينا هذه المسألة سويا وجوابها

في التعليق المسوس بالباهر في أحكام الباطن والظاهر " .

٩ — بغية السائل عن أسهات المسائل :

كتاب في أصول الدين ذكره ابن رجب في الذيل (٣٦٧/٢) .
وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (٢٤٨/١) وقال انه في الطب .
وذكره المؤلف في كتابه الاكسير ص ٤ ، ومختصر الروضة ص ٤٨ .
وقال في شرح مختصر الروضة ورقة (١/٨٦) في آخر بحث (الكتاب) :
" هذا كتاب كنت صنفته ببغداد ، وذكرت فيه جملة من أصول الدين
وسميتها " بغية السائل عن أسهات المسائل " . . . ذكرت فيه المسائل
الكبار في العقائد " .

١٠ — بغية الواصل الى معرفة الفواصل :

كتاب في علوم القرآن . ذكره ابن رجب في الذيل (٣٦٧/٢) وابن
العماد في الشذرات (٣٩/٦) ، وحاجي خليفة في الكشف (٢٥١/١)
وذكره في موضع آخر (١٢٩٤/٢) بعنوان " فواصل الآيات " .
وذكره المؤلف في شرح مختصر الروضة ص ٣ .
وعده السيوطي من مصادر كتابه " الاتقان في علوم القرآن " انظر
(٨/١) من الاتقان .

١١ — بيان ما وقع في القرآن من الاعداد :

(راجع كتاب حلال العقد في البحث الثاني) .

١٢ — تحفة أهل الأثب في معرفة لسان العرب :

ذكره ابن رجب في الذيل (٣٦٧/٢) .
وحاجي خليفة في الكشف (٣٦٣/١) .

١٣ — تعاليق على الاناجيل الاربعة :

ذكره ابن رجب في الذيل (٣٦٧/٢) . وذكره (بروكلمان) في
الذيل (١٣٤/٢) . ألفه سنة ٧٠٧ هـ .

١٤- تعاليق في الرد على جماعة من النصارى :

ذكره له ابن رجب في الذيل (٢/٣٦٧) .

١٥- تفسير سورة " ق " :

ذكر (بروكلمان) أنه موجود في مكتبة (برلين) بألمانيا

(الاصل ٢/١٣٢) . وافق الفراغ من تأليفه في ١٧/٧/٧١١ هـ

بالقاهرة .

١٦- تفسير سورة القيامة :

موجود في مكتبة برلين بألمانيا . مع تفسير سورة " ق " و"النبا" .

١٧- تفسير سورة النبا :

ذكره (بروكلمان) في الاصل (٢/١٣٢) . موجود في مكتبة

(برلين) بألمانيا . فرغ من تأليفه في (١٧/٧/٧١١ هـ) بالقاهرة .

١٨- تلخيص الموضوعات :

كتاب ذكره المؤلف في كتابه "الصعقة الغيبية" (ص. ٥) .

١٩- جمل القرآن :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢/٣٦٧) . وذكره السيوطي في

الاتقان (٢/١٣٥) . فرغ من تأليفه في (١١/٨/٧٠٩ هـ) بالقاهرة .

٢٠- حلال العقد في أحكام المعتقد :

ذكره بروكلمان في الاصل (٢/١٣٢) . وهو موجود في مكتبة (برلين)

بألمانيا . فرغ منه تأليفه في (١٦/٧/٧١١ هـ) بالقاهرة .

٢١- درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢ / ٣٦٧) . وحاجي خليفة في الكشف
(١ / ٨٢٧) . وذكره الوءلف في مواضع كثيرة من كتابه شرح مختصر
الروضة (راجع فهرس الكتب الواردة في نص الشرح) . وذكره في كتابه
الانتصارات الاسلامية ورقة (١ / ١٧٧) . ألفه سنة (٧٠٨ هـ) بالقاهرة .

٢٢- دفع التعارض عما يوهم التناقض : " في الكتاب والسنة "

عده من مؤلفاته ابن رجب في الذيل (٢ / ٣٦٧) . وحاجي خليفة
في الكشف (١ / ٧٥٦) . وذكره الوءلف في كتابه الاشارات الالهية
ورقة (١ / ٥١) عند قوله تعالى ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا
فيه اختلافا كثيرا ﴾ (سورة النساء : ٨٢) قال : والبراد بالاختلاف
التناقض المحض بشروطه ، وهو ليس موجودا في القرآن كما بيناه في
كتاب " دفع التعارض عما يوهم التناقض " .

٢٣- دفع الملام عن أهل المنطق والكلام :

ذكره الوءلف في كتابه الاشارات الالهية ورقة (١ / ١٩٦) عند
قوله تعالى ﴿ خلق الانسان علمه البيان ﴾ من سورة الرحمن .

٢٤- الذريعة الى معرفة اسرار الشريعة :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢ / ٣٦٧) .

وحاجي خليفة في الكشف (١ / ٨٢٧) .

٢٥- الرحيق السلسل في الأدب السلسل :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢ / ٣٦٧) .

وحاجي خليفة في الكشف (١ / ٨٢٧) .

٢٦- رد على الاتحادية :

عده مصطفى زيد كتابا مستقلا للطوفي ، وهو في الحقيقة وصف
لكتابه " الباهر في أحكام الباطن والظاهر " وبيان لموضوعه ، كما
يفيده كلام الطوفي في الاشارات الالهية ، حين ذكر كتاب الباهر
وهو الذي يفهم من كلام ابن رجب ، حيث قال : " الباهر في أحكام
الباطن والظاهر رد على الاتحادية " (الذيل ٢ / ٣٦٧) .

٢٧- الرسالة العلوية في القواعد العربية :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢ / ٣٦٧) .
وحاجي خليفة في كشف الظنون (١ / ٨٧٨) .

٢٨- الرياض النواضر في الاشياء والنظائر :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢ / ٣٦٧) .
وابن العماد في الشذرات (٦ / ٣٩) .
وحاجي خليفة في الكشف (١ / ٩٣٨) .
وذكره المؤلف في كتابه (قاعدة في علم الكتاب والسنة) ص ٣ .
وقال في كتابه " ايضاح البيان عن معنى أم القرآن " ورقة (٥١ / ب)
- بعد ذكر بيان القرآن بمعضه ببعض - : " واذا نظرت فسي
كتابنا المسمى : بالرياض النواضر في الاشياء والنظائر " لاحظت
لك بارقة كبيرة من البيان ومراتبه ان شاء الله عز وجل .
وبهذا يتبين أن هذا الكتاب في الاشياء والنظائر في القرآن الكريم ،
وليس في نفسه .

٢٩- شرح الاربعين النووية :

- ذكره ابن رجب في الذيل (٢ / ٣٦٨)
- وابن حجر في الدرر (٢ / ١٥٥)
- وحاجي خليفة في الكشف (٢ / ١٠٣٩)
- موجود منه نسختان في دار الكتب المصرية
- ألفه في المدة (١٣ - ١٨ / ٤ / ٧١٣ هـ) بقوص من صعيد مصر.

٣٠- شرح مختصر التبريزي :

- ذكره ابن رجب في الذيل (٢ / ٣٦٨)
- وابن حجر في الدرر (٢ / ١٥٥)
- وحاجي خليفة في الكشف (٢ / ١٦٢٦)
- و " مختصر التبريزي " في فقه الشافعية لامين الدين مظفر بن
- أحمد التبريزي المتوفى سنة (٦٢١ هـ)

٣١- شرح مختصر الروضة :

- ألفه عام (٧٠٨ هـ) بالقاهرة وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في الباب الثاني .

٣٢- شرح مقامات الحريري :

- (يقع في مجلدين)
- ذكره ابن رجب في الذيل (٢ / ٣٦٨)
- وابن حجر في الدرر (٢ / ١٥٥)
- وابن العماد في الشذرات (٦ / ٣٩)
- وحاجي خليفة في الكشف (٢ / ١٧٩٠)

٣٣- شرح مختصر الخرقى :

قال ابن رجب في الذيل (٢٦٧/٢) شرح نصف مختصر الخرقى " في الفقه . وذكر المرداوى في مقدمة الانصاف (١٥/١) : " أنه اطلع واستفاد من قطعة من شرح الطوفي على مختصر الخرقى الى باب النكاح " ونص على النقل عنه في مواضع .

٣٤- الشعار المختار على مختار الاشعار :

ذكر " بروكلمان " انه موجود في دمشق بالمكتبة العمومية فسي مجموع تحت رقم " ٢٣٢ " .

٣٥- الصعقة الغضبية في الرد على منكرى العربية :

ذكره " بروكلمان " في الاصل (١٣٧/٢) .
وقال أحمد تيمور : " كتاب غريب الاسلوب ، منه نسخة بالسلطانية وأخرى عندنا " (نوار المخطوطات / ٣٣) .
وهو موجود في دار الكتب المصرية تحت رقم (٥١٥) نحو تيمور .
فرغ من تأليفه سنة (١٢٩٥ هـ) ببغداد .

٣٦- المذاب الواصب على أرواح النواصب :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢٦٨/٢) .
وابن العماد في الشذرات (٣٩/٦) .

٣٧- غفلة المجتاز في علم الحقيقة والمجاز :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢٦٧/٢) .
وحاجي خليفة في الكشف (١١٥٣/٢) .

٣٨- قاعدة في علم الكتاب والسنة :

موجود في دار الكتب المصرية نسخة منها .

الفه بعد رسالة (ايضاح البيان عن معنى أم القرآن) .

٣٩- قاعدة في القدر :

ذكره المؤلف في كتابه الاشارات الالهية . ورقة (٤/ب) .

وقال : " اعلم أن في أصول الدين قاعدة عظيمة عامة ، وهي قاعدة

القدر . وقد كنت أفردت فيها تأليفاً " .

٤٠- قدوة المهتدين الى مقاصد الدين :

عده مصطفى زيد (٩٢) كتاباً مستقلاً للطوفي ، وفي التحقيق .

انه اسم آخر لكتاب " حلال العقد في احكام المعتقد " كما ذكر

ذلك مؤلفه في مقدمته . لذا قال (بروكلمان) في الاصل (١٣٢/٢) :

" قدوة المهتدين الى مقاصد الدين أو حلال العقد في أحكام المعتقد " .

٤١- قصيدة في العقيدة وشرحها :

ذكرها ابن رجب في الذيل (٣٦٧/٢) .

٤٢- قصيدة في مدح الامام أحمد :

ذكرها ابن رجب في الذيل (٣٦٨/٢) .

وحاجي خليفة في الكشف (١٣٤٣/٢) .

ذكر مطلعها العليسي في (الانس الجليل) (٢٥٧/٢) :

ألذ من الصوت الرخيم اذا شذا وأحسن من وجه الحبيب اذا بدا
ثناء على الحبر الهمام ابن حنبل امام التقى محي الشريعة أحمدا

٤٣- القواعد الصغرى :

ذكره ابن رجب في الذيل (٣٦٧/٢) . وحاجي خليفة في الكشف
(١٣٥٩/٢) . وابن بدران في المدخل (ص ٢٣٦) . وذكره المؤلف
في شرح مختصر الروضة (ص ٢٥١ ، ٢٥٢) وفي كتاب الانتصارات
الاسلامية (ورقة : ١٤٨ / ب) .

٤٤- القواعد الكبرى :

ذكره ابن رجب في الذيل (٣٦٧/٢) . وحاجي خليفة في الكشف
(١٣٥٩/٢) . وابن بدران في المدخل (ص ٢٣٦) .

٤٥- مختصر الترمذى :

ذكره حاجي خليفة في الكشف (٥٥٩/١) . وذكره المؤلف في
شرح مختصر الروضة (ص ٢٤) . وهو موجود في دار الكتب المصرية
في مجلدين . ألفه سنة (٧٠٧ هـ) .

٤٦- مختصر الجدل :

ذكره ابن رجب في الذيل (٣٦٧/٢) .
وذكره المؤلف في الاشارات الالهية (١٨ / ب) ، حيث قال عند
الكلام في النسخ : " وقد استقصيت هذه المسألة بأبلغ من هذا
في مختصر الجدل " .

٤٧- مختصر الحاصل :

ذكره ابن رجب في الذيل (٣٦٧/٢) .
وابن بدران في المدخل ص ٢٤١ .

٤٨- مختصر روضة الناظر :

اختصره الطوفي من روضة الناظر سنة (٧٠٤ هـ) . نقل ذلك عن الطوفي الكناني في نهاية شرحه لمختصر الروضة، المسى "سواد الناظر" (ورقة / ١٤١) ، قال : "وقال الطوفي : ابتدأت في تأليفه - أي هذا المختصر - عاشر صفر سنة أربع وسبعمائة ، وفرغت منه في العشرين منه " . طبع في مؤسسه النور بالرياض عام (١٣٨٣ هـ) باسم "الببلبل في أصول الفقه " . وتفصيل الكلام عليه يأتي في الباب الثاني .

٤٩- مختصر المحصول :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢/ ٣٦٧) . وحاجي خليفة في الكشف (٢/ ١٦١٦) . وابن بدران في المدخل (٢٤١) .

٥٠- مختصر المسلسل :

ذكره المؤلف في "الاشارات الالهية " .

٥١- مختصر المعالين :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢/ ٣٦٧) حيث قال : " مختصر المعالين جزئين ، فيه أن الفاتحة متضمنة لجميع القرآن " .

٥٢- معراج الوصول الى علم الاصول :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢/ ٣٦٧) . وقال : " في أصول الفقه " . وابن بدران في المدخل / ٢٤١ . وحاجي خليفة في الكشف (٢/ ١٢٣٨) . وذكره بروكلمان من مؤلفات الطوفي في الذيل (٢/ ١٣٣) ، فقال :

" المعراج " . في مكتبة السليمانية برقم (٧٩٢) . وذكرني فهرس
السليمانية : " المعراج تأليف نجم الدين الطوفي " . وبعد الاطلاع
على الكتاب وجدت للشيخ نجم الدين الغيطي . فرغ من تأليفه
سنة (١٠٦٢ هـ) ، وهو في قصة المعراج ، وليس في أصول الفقه .

٥٣ - مقدمة في علم الفرائض :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢ / ٣٦٨) .

٥٤ - موايد الحميس في فوائد امرى القيس :

ذكره ابن رجب في الذيل (٢ / ٣٦٨) .

وحاجي خليفة في الكشف (٢ / ١٨٩٧) .

كلاهما ذكراه بعنوان " موايد الحميس في شعر امرى القيس " . وذكره
(بروكلمان) كما رسم أولا الذيل (٢ / ١٣٣) ، وقال : انه موجود
في المكتبة العمومية بدمشق ضمن مجموعة برقم (٢٣٢) ، ونسخة أخرى
برقم (٤٩٠) .

وهو موجود في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم
(٨٤٣) أدب ، في فيلم صور عن مكتبة دمشق بعنوان : " موايد
الحميس في فوائد امرى القيس " وقد سماه المؤلف بذلك .

المبحث الثاني

التعريف بالموجود من مؤلفاته

تجاوز عدد مؤلفات الطوفي التي أمكن معرفة نسبتها اليه (٥٠) مؤلفاً يمين كتاب ورسالة . وقد هيا الله لي الاطلاع على قرابة (٢٠) مؤلفاً منها ^(١) . بعد البحث والتحرى في عدد من المكتبات في بلدان مختلفة . وحصلت على نسخ مصورة منها . من ذلك ثلاث نسخ لكتاب " شرح مختصر الروضة " مصورة عن المكتبة الظاهرية بدمشق ، ونسخة من بغداد ، وأخرى من مكتبة الحرم المكي الشريف ، ونسخة جيدة من مكتبة القرويين بفاس . كما وجدت عدداً من كتب الطوفي في دار الكتب المصرية ، ومعهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، وعدداً آخر في مكتبات استانبول ، وعدداً آخر في مكتبة برلين بألمانيا .

والذي طبع من هذه الكتب كتابان ، أحدهما " البلبل في أصول الفقه " والثاني " الاكسير في علم التفسير " .

واليك تعريف موجز بكل كتاب ، مما أمكن معرفة وجوده ، من كتب الطوفي ، مرتبة حسب تاريخ تأليفها . مع بذل الجهد في تحديد فترة تأليف ما لم يذكر تاريخ له .

(١) سبق الى التعريف بسبعة كتب للطوفي مصطفى زيد في كتابه " المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي " ، وتابعة ذلك الدكتور حمزة الفهر في دراسة اعداها عند تحقيق كتاب " سواد الناظر " للكسناني .

* الصعقة الغضبية في الرد على منكرى العربية :

تقع في (٢٨٨ صفحة) مسطرتها (٢١) سطرا بخط نسخ جيد .

تاريخ النسخ : (١٢٢٨ هـ) .

الناسخ : محمد بن محمد الباجوري .

تاريخ التأليف : (٦٩٥ هـ) .

أوله : " بسم الله الرحمن الرحيم . رب يسر يا كريم — الحمد لله الذي علّمنا
الادب ، وجعلنا من صريح العرب ، على ما أولى ووجب ، وأسأله ادراك نهاية
السؤال والأرب " .

ثم قال : " وانى آنست في عصرنا ذى الاعصار ، وزمننا ذى المفريعات
والنواذر ، قوما يدعون الفضل دعوى مجردة ، ويجمعون العلم في دفاتر
مجلدة ، ينتحلون حلية الفضل ، وكل منها عاطل ، ويشهرون بالبطولية
فيها بالحرنة والباطل ، ينكرون فضل العربية ، وتأخذهم عليها عصبية
الشعوبية — الى أن قال — أحببت أن أولف كتابا أنه فيه على فضل
الناس ، وأشير الى فضل أهل الاعلام بأدلة واضحة لا ريب فيها ، وبإبراهيم
لائحة لا خفاء يعترها ، على وجه لا جمجمة فيه ولا خلاج ، ولا تنتمية
فيه ولا ارتياح ، وسميته : " الصعقة الغضبية في الرد على منكرى العربية " .
وقد رتب كتابه هذا على مقدمة وخمسة أبواب :

المقدمة : في بيان حقيقة الأدب وضعاً واصطلاحاً ، وبيان اشتقاقه .

الباب الأول : في ذكر السبب الموجب لوضع قانون العربية ، ومن وضعه .

= الثاني : في الدلالة على فضل العربية من الكتاب والسنة والآثار

وصريح العقل .

= الثالث : في بيان فضل من تحلى بهذا العلم ، وذم من عطل منه ،

أو اخطأ فيه ، أو عيب عليه .

الباب الرابع : في بيان كونه أصلاً من أصول الدين ، ومعتمداً من معتمدات الشريعة ، مع ذكر مسائل شرعية متفرعة عن القواعد العربية .

الخامس : في ذكر نبذة من العربية مختصرة على سبيل الإشارة ، لئلا يخلو الكتاب منها .

قال الناسخ في آخر الكتاب : " رأيت بآخر النسخة التي علقت منها هذه النسخة ما نصه : كتبه من نسخة علقت من خط المؤلف رحمه الله تعالى الشيخ الاسلام علامة الانام مفتي العراقيين والشام الشيخ جلال الدين أبي الفتح نصر الله بن شهاب الدين أحمد بن محمد التستري البغدادي الحنبلي ، ادام الله نفعه للمسلمين : العبد الفقير الى الله تعالى عبد الباقي بن عمر البغدادي الحنبلي - الازجي الشيباني . وكان الفراغ من تعليقه يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثمانمائة غفر الله لكاتبه ولمن هوله ، ولمن قرأ فيه ، ودعا لهم ولجميع المسلمين ، والحمد لله رب العالمين .

وقال : انه رأى في نسخة المؤلف ما نصه : ونزع منه تأليفاً وتعليقاً سليمان بن عبد القوى الطوفي الحنبلي بين صلاتي الظهر والعصر تاسع جمادى الاولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة بالمدرسة المستنصرية بمدينة السلام ببغداد حماها الله وسائر بلاد الاسلام . . .

كما ذكرت سنة تأليف هذا الكتاب ، ولعله تصحيف من ناسخه ، والظاهر أن صوابه : سنة " خمس وتسعين وستمائة " فأبدل " تسعين بعشرين " و " ستائة بسبعمائة " . والتصويب بهذا يؤكده أمران :

الأول : أن الطوفي لم يكن حياً سنة (٧٢٥ هـ) إذ قد توفي سنة (٧١٦ هـ) .

الثاني : أنه كان مقيماً في بغداد سنة (٦٩٥ هـ)، وقد صرح بأنه ألف كتابه هذا في بغداد .

قال مصطفى زيد في كتابه " المصلحة ... " (١٠٤) : " ان هذا الكتاب ألفه الطوفي في قوص عام (٧٠٥) قطعاً " .

وعجبا أن يقول هذا القول مصطفى زيد وهو الذي درس حياة الطوفي وعرف تنقلاته ، إذ كان الطوفي سنة (٧٠٥ هـ) بعيداً عن قوص ، مقيماً في دمشق ، ثم انتقل منها إلى القاهرة ، ولم يأت إلى قوص إلا بعد سنة (٧١١ هـ) ، ثم انتقل منها حاجاً إلى مكة سنة (٧١٤ هـ) . ثم ان كلام الطوفي المتقدم يقطع بأنه ألف هذا الكتاب في بغداد .

وتوجد نسخة هذا الكتاب بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥١٥) نحو تيمور . والنسخة التي وصفها مصطفى زيد نسخة أخرى غير هذه النسخة قال : " انها تقع في (٨٨) ورقة ، ويمكن الرجوع إليها بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٢٨) مجاميع " .

وقد طلبتها من دار الكتب بهذا الرقم ، فلم أتمكن من الحصول عليها .

*

* مختصر روضة الناظر :

قال الطوفي : " ابتدأت في تأليفه عاشر صفر سنة أربع وسبع مائة ، وفرغت منه في العشرين منه " . نقله عنه الكفائي في آخر شرحه على المختصر . وقد طبع هذا الكتاب باسم " اللميل في أصول الفقه " في الرياض عام ١٢٨٣ هـ . وسببأتي مزيد تفصيل في الكلام عنه في الباب الثاني .

*

✱ الاكسير في قواعد التفسير :

طبع هذا الكتاب لأول مرة بالقاهرة عام ١٣٩٧ هـ باسم " الاكسير في علم التفسير " بمطبعة مكتبة الآداب . تحقيق الدكتور عبد القادر حسين .
وخرج هذا الكتاب بفهارسه في (٣٧٦) صفحة عن نسخة فريدة في مكتبة قره جليبي زاده باستانبول ، تقع في (١٥٠) ورقة . ولم يذكر تاريخ نسخه ، ولا اسم ناسخه ، وإنما كتب في آخره مطالعة هذا نصها : " الحمد لله ، أنهى مطالعته فقير عفوريه علي بن عماد الدين الشافعي ، وهو مقيم بقريفة البلالية من مرج دمشق القبلي يوم الاثنين من الشهر المحرم سنة (٩٦٩ هـ) " .

ولم يذكر الطوفي في النسخة الموجودة لهذا الكتاب تاريخ تأليفه له خلاف عادته في أكثر كتبه . وقد حاول مصطفى زيد تحديد الفترة الزمنية لتأليفه فقال في معرض وصفه لهذا الكتاب ^(١) : " هو من أوائل الكتب التي ألفها الطوفي ، فقد سجل على النسخة المنقولة - تصويرا - عن مكتبة " جليبي زاده " بتركيا ، أن تاريخ نسخه هو القرن السابع ، ويعنى هذا بالطبع أنه قد ألف قبل أن ينتهى هذا القرن بفترة تتسع لنسخه على الأقل ، وأن الطوفي قد ألفه في بغداد خلال الفترة التي أقامها فيها والتي تبدأ من عام ٦٩١ هـ " .

وتابعه علي هذا عبد القادر حسين محقق هذا الكتاب .
وعندى أن في هذا التحديد نظر ، إذ قد بنى على ما كتب وصفها للنسخة المصورة ، فغايته اجتهاد من مصور ، ومن المعلوم أن ملاح الخط

(١) الصلحة في التشريع الاسلامي / ٩٦٠ .

في قرن من القرون قد تمتد سنوات في القرن الذي يليه ، فليس ذلك دليلا على تحديد أنه ألف ببغداد . لذا رجعت لما دونه الطوني في هذا الكتاب لألتبس فيه ما يقرب تحديد فترة تأليفه فوجدت مايلي :

١- في (ص ٤) و (ص ٤٣) أحال على كتاب ألفه ببغداد وهو كتاب " بغية السائل عن امهات المسائل " .

٢- في (ص ٤٥) أحال على كتاب " الصعقة الغضبية " الذي ألفه ببغداد

سنة (٦٩٥ هـ) .
٣- في (ص ١٢٤) نقل كلاما عن شيخه المزي .

فذكره للكاتبين دليل على أنه ألفه بعدهما ، أي بعد عام (٦٩٥ هـ) .

أما نقله كلام شيخه المزي ، فدليل على أنه ألف هذا الكتاب بعد تلقيه

عن الشيخ المذكور ، وهو انما تلقيه وأخذ عنه في دمشق ، والتي قدم اليها

من بغداد سنة (٧٠٤ هـ) وانتقل منها سنة (٧٠٥ هـ) . فغاية الأمر

أن يكون ألف هذا الكتاب في دمشق ، مدة اقامته بها ، بعد تلقيه عن

المزي .

أولاه : " أحمد الله على انعامه العزيز ، وأشهد أن لا اله الا الله

وحده ، لا معين له ولا ظهير ، وأصلي على محمد عبده ورسوله البشير النذير .. " .

ثم قال مبينا الغرض من هذا الكتاب وسبب تأليفه : " أما بعد :

فانه لم يزل يتلجلج في صدرى اشكال علم التفسير ، وما أطبق عليه أصحاب

التفاسير ، ولم أر أحدا منهم كشفه فيما ألفه ، ولا نحاء / نحاء ، فتفاضتني النفس

الطالبة للتحقيق ، الناكبة عن جمر الطريق ، لوضع قانون يعمل عليه ،

ويصار في هذا الفن اليه ، فوضعت لذلك صدر هذا الكتاب ، مردف إليه

بقواعد نافعة في علم الكتاب ، وسميته " الاكسير في قواعد التفسير " فمن

ألف على هذا الوضع تفسيرا ، صار في هذا العلم أولا وان كان أخيرا ،

ولم أضع هذا القانون لمن يجمد عند الأقوال ، ويصمد لكل من أطلق لسانه وقال ، بل وضعته لمن لا يغتر بالمحال ، وعرف الرجال بالحق ، لا الحق بالرجال .

وجعل كتابه هذا في مقدمة وأقسام ثلاثة .

أما المقدمة : فهي بيان معنى التفسير والتأويل ، والفرق بينهما .

والقسم الأول : في بيان سبب احتياج بعض قراء القرآن الى التفسير والتأويل . وذكر أن الكلام قد يكون ما لا يحتاج الى تفسير ، لوضوح لفظه ومعناه ، أو يكون ما يحتاج الى تفسير ، لابهام في لفظه ومعناه .

القسم الثاني : فيما ينبغي للمفسر النظر فيه من العلوم التي اشتمل عليها القرآن .

القسم الثالث : في علم المعاني والبيان ، بالنظر الى أنهما من أقدس علوم القرآن ، وهذا القسم الأخير ، هو جل الكتاب ومعظمه .

قال في هذا القسم : " وقد صنف الناس فيهما كتابا كثيرة ، إلا أن من أحسن ما رأيت فيها . كتابا صنفه الشيخ الامام العلامة حجة العرب ، ولسان الادب : ضياء الدين ابو الفتح نصر الله بن محمد بن الاثير الجزري رحمه الله ، ترجمه بالجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور ، سلك فيه مذهب الاطناب ، حتى لم يبق دون فهمه حجاب ، وضمنه غرائب ، واتي فيه بعجائب ، فعدت في هذا القسم الى الاتيان بجميع مقاصد كتابه عريضا عن اسهابه واطنابه ، جامعا فيه بين البيان والايجاز معرضا عن الرمز والالغاز ، ولم ألتمز الاتيان بحجم دون حجمه ، بل بمقاصده في نظم دون نظمه ، مع زيادات لفظية نقلتها من كتب أهل هذا العلم ، واستخرجت دررها من تيار الفهم ، تارة في القواعد والتحقيقات ، وتارة في الأمثلة

والاستشهادات ، ومرة في ضبط كلياته بالحدود والرسوم ، تقريبا لتحقيقه على الازهان والفهوم ، وقد أنكرت عليه في مواضع استعرتها ، فبينت صوابها واستدركتها . ومن نظري الكتابين بعين الانصاف ، وأعرض عن الحيث والاجفاف ، علم أن بعد الطلل سلا جحافا ، وأن الثين مواد الآلاف .

*

* مختصر الترمذى :

اختصر فيه الجامع الصحيح للترمذى وجعله في جزأين :
الجزء الأول يقع في (١٩٨) ورقة . سقط بعض الأوراق من أوله .
الجزء الثاني يقع في (٢٣١) ورقة . فيه نقص من آخره .
لم أقف على تاريخ نسخ هذه النسخة ولا اسم الناسخ . لكن ذكر مصطفى زيد أنه وجد " في آخر الجزء الأول منه كلام للناسخ يقرر فيه أنه نقل هذه النسخة من نسخة بخط المؤلف نفسه ، وأنه قد فرغ من نسخها عام (٧٠٧ هـ) .
فهو إذا قد ألف قبل هذا التاريخ أو قبله .

هذا ما قرره مصطفى زيد ، وإن كنت أميل إلى أن التاريخ المذكور هو تاريخ تأليف المؤلف لهذا الكتاب . إذ قد ألف عددًا من الكتب في هذه السنة .

وقد ذكر مصطفى زيد : « أن هذا الكتاب بوضعه الحالي لا يمكن الاستفادة منه ، لأن أوراقه مفككة ، ولأن دار الكتب ترفض اعادته » .
وقد تيسر لي الاطلاع عليه في دار الكتب في رجب عام ١٤٠١ هـ ، فوجدت الكتاب قد جلد كل جزء منه في مجلد .

*

✳ الانتصارات الاسلامية وكشف شبه النصرانية :

يقع في (٦٥) ورقة ، مسطرتها (٢٤) سطرا ، بخط نسخ جيد .

الناسخ : محمد بن عبد الواحد البغدادي .

تاريخ التأليف : (٧٠٧ هـ) .

أوله : " بسم الله الرحمن الرحيم ، وما توفيقي الا بالله . الحمد لله الذي
أرشدنا الى الاسلام ، وهدانا بفضل سبل السلام ، وجنبنا عبادة الأوثان
والأصنام ، وسائر مذاهب الكفرة اللثام ... "

" وبعد : فاني رأيت كتابا صنفه بعض النصارى يطعن به في دين
الاسلام ، ويقدح به في نبوة محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ، فرأيت مناقضته
... الخ " .

آخره : " هذا آخر ما تيسر ايراده في هذا الكتاب ، وانا أسأل الله
الكريم الوهاب أن يجعله لي الى رحمته وشفاعته نبيه انجح الوسائل ، وأقوى
الأسباب ، ويوفقني وسائر المؤمنين لما يحبه ويرضاه ، ويوقفنا عما ييغضه
ويقلاه فانه لا اله الا هو ، ولا فاعل في الوجود سواه " .

هذه النسخة توجد في المكتبة السلিমانيّة ضمن مجموع تحت رقم (٢٣١٥) .

وفيه نسخة أخرى في مكتبة " كوبرلي " باستانبول تحت رقم (٧٩٥) . تقع

هذه النسخة في (٨٥) ورقة ، مسطرتها (٣٠) سطرا .

تاريخ النسخ (٧٤٩ هـ) .

الناسخ : حسن محمد النابلسي الحنبلي .

قال في آخرها : " وكان الفراغ من تعليق هذه المسودة صبيحة الاثنين سابع
ذي القعدة الحرام سنة سبع وسبعمئة ، والابتداء فيها يوم الاثنين ثاني عشر

من شوال من السنة المذكورة ، بالمدرسة الصالحية في مدينة القاهرة حماها
الله وسائر بلاد الاسلام ، على يدى الفقير الى رحمة ربه القدير سليمان بن
عبد القوى البغدادي الطونسي الحنبلي عفا الله عنه ، . . . ، ثم انهاء نظرا
وتصحيحا لما وجد فيه من خلل ، وطغيان القلم ، وملحقا به ما خطـر
له من الفوائد اللائق الحاقها عشية الاحد عاشر شوال سنة ثمان وسبعمئة
هجرية .

قال الناسخ : " من خطه كتب حسن محمد النابلسي . . . وكان
الفراغ من تعليق كتابته يوم الثلاثاء باكر النهار الرابع من ربيع الاول سنة
تسع واربعين وسبعمئة بالمدرسة المنصورية . . . "

وكتب في هامش آخر ورقة : " بلغت المقالة بأصل المصنف الذى
يخطه بحسب الطاقة والله الحمد . "

هذا وقد نشر في جريدة المدينة " ملحق التراث " العدد (٥٧٥٢)
يوم الاربعاء ١٤٠٣/٣/٢ هـ : أنه صدر جوهر عن دار الانتصار بالقاهرة
" كتاب الانتصارات الاسلامية في كشف شبه النصرانية " للطونسي ، بتحقيق
الدكتور / أحمد حجازي السقا ، استاذ الثقافة الاسلامية بمعهد التربية
للمعلمين بالكويت .

وبعد البحث والاستفسار لم أقف على هذا الكتاب مطبوعا ، ولم أجد
من يؤكـد بأن الكتاب طبع .

« الرد على جماعة من النصارى : (وفيه تعليق على الاناجيل الاربعة) »

يقع هذا الكتاب في (٦٠) ورقة ، مسطرتة (٢١) سطرا ، بخط

نسخ جيد .

تاريخ تأليفه : (٧٠٧ هـ) .

تاريخ النسخ : (٧٢٨ هـ) .

الناسخ : محمد بن عبد الواحد البغدادي .

لم يكتب اسم هذا الكتاب في هذه النسخة وانما كتب في هامشها : " الرد على
السيف المرهف في الرد على المصحف " .

وهذا هو الكتاب الرابع من المجموع الموجود في المكتبة السلطانية ، وقد
كتب على الورقة الأولى من المجموع بعد أن ذكر اسما الكتب الثلاثة الأولى
قال : " الرد على كتاب صنفه بعض النصارى سماه السيف المرهف
في الرد على المصحف " .

أوله : " بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم ، الحمد لله رافع السبع الشداد ، وواضع الارض المسهاد ، وشبهتها
بشواخ الاوتاد ... " .

ثم قال : " واني رأيت بعض النصارى صنف كتابا طعن فيه على
ملة الاسلام وقدح به في نبوة محمد عليه السلام ، وهو ما يشكك رقيق الدين ،
الخالى من قوة اليقين ، فهست أن أرد عليه ، وأوجه البراهين المفسدة
لقوله اليه ، فرأيت أن أقدم على ذلك الكلام على الاناجيل الاربعة ...
والحققت بالتعليق على الاناجيل فوائد من كتاب أشعيا ودانيال وأرميا ،
والانبياء الاثنى عشر " .

وفي آخر تعليقه على الاناجيل قال : " هذا آخر التعليق على انجيل
يوحنا بن زبدي ، ويتلوه تم التعليق على الاناجيل الاربعة ، ولنختم ذلك
ببيان البرهان على صحة نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . "

ثم قال : " ومحمد صلى الله عليه وسلم لم ينقرض ناموسه بموته
بل له اليوم سبع مائة سنة وسبع سنين . "

ثم اتبع ذلك بالتعليق على كتاب اشعيا ، ودانيال وارميا والانبياء
الاثنى عشر ، ثم علق على التوراة .

قال الناسخ : " وافق الفراغ من نسخه بكرة يوم الاربعاء الثاني
والعشرين من شهر صفر سنة ثمان وعشرين وسبعمائة . . . "

ويوجد نسخة أخرى لهذا الكتاب في مكتبة " كوبرلي " باستانبول تحت
رقم (٧١٥) مجاميع كتب على الورقة الأولى منه : " هذا تعليق على
الاناجيل الاربعة وكتب الاثنى عشر . "

تقع هذه النسخة في (٦٤) ورقة ، سقط من آخرها قدر ورقة ،
والله أعلم .

*

* درء القول القبيح بالتحسين والتقيح :

يقع في (٨٣) ورقة ، مسطرته (٢٤) سطرا بخط نسخ جيد .

تاريخ النسخ : سنة (٧٢٧ هـ) .

الناسخ : محمد بن عبد الواحد البغدادي .

تاريخ التأليف : أول سنة (٧٠٨ هـ) .

قال في هذا الكتاب : " ولو فرضنا أن واحدا منا في سنتنا هذه وهي سنة
ثمان وسبعمائة للهجرة المحمدية صلى الله على صاحبها عزم على أن يحج في
سنة عشر . . . الخ "

وبشير المؤلف الى كتابه هذا كثيرا في كتابه " شرح مختصر الروضة " والذي بدأ فيه سنة (٧٠٨ هـ) . فيكون تأليفه له قبل شروعه في شرح مختصر الروضة .

أما ذكره له في كتابه " الانتصارات الاسلامية " والذي ألفه سنة (٧٠٧ هـ) ففعله اياه بعد تأليفه له بعدة ، ان قد ذكر المؤلف أنه أضاف بعض التعليقات على كتابه " الانتصارات " في شوال سنة (٧٠٨ هـ) .

أوله : " بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله الذي لا حاكم في الوجود سواء ولا هادي ولا مضل لمن أضله وهداه ، قضى على ابليس بالضلالة فأغواه ، وقدر على آدم المعصية فعصاه "

ثم قال : " ثم تتابع بنو آدم في التحسين والتقيح . . . فمنهم من عبد ما استحسن فأساء وما أحسن ، وان مدار كثير من الضلالات على الاصل المذكور منذ خلق آدم وحتى نفخ في الصور . . . ، وقد وضعت هذا الكتاب لابين فساد ذلك الاصل وما ينش عليه من الاصول ، وأن لا حاصل له ولا محصول "

ثم جعل الكلام في هذا الكتاب في خمس مسائل :

المسألة الأولى : في لفظ العقل .

المسألة الثانية : في حقيقة العقل .

المسألة الثالثة : في مكان العقل .

المسألة الرابعة : في فعل العقل وأثره .

المسألة الخامسة : في تحقيق القول في التحسين والتقيح .

ذكر المسائل الأربع الأول في نحو أربع ورقات ، ثم تكلم عن المسألة الخامسة في

نحو ست وثلاثين . ثم قال : " وحيث انتهى الكلام على التحسين والتقبيح وهو الأصل الصعب الفاسد ، الذي تنفر عنه كثير من الصلوات ، من أول العالم إلى آخره ، كما ذكرناه في الخطبة ، فلنردفه بذكر جملة من فروع فسي أصول الدين والفقه وفروعه " فذكر فروعاً في أصول الدين ، وفروعاً في أصول الفقه ، وفروعاً فقهية .

ثم بدأ بالكلام عن مسألة القدر ، فذكر شبه المعتزلة فيه ورد عليها . ثم قال : " فلما ألفت هذا الكتاب رأيت استقراء آي القدر من القرآن على نهج ذلك الكتاب ، ثم اتباعها بالأخبار الصحيحة في الباب " .

فبدأ باستقراء آيات القدر على ترتيب سور القرآن ، من الفاتحة إلى الناس . ثم أورد ما يحتج به القدرية ، وأجمله في وجوه عشرة ، ناقشها ورد عليها .

وفي نهاية الكتاب قال : " ولنختم الكتاب بذكر فائدة مهمة وهي أن المعتزلة هل يكفرون بمقالتهم هذه أم لا ؟ " .

قال الناسخ : " وقع الفراغ من تحريره في سلخ حمادى الآخرة . من نسخة مؤلفه الداخ إلى رحمة الله تعالى وكره سليمان بن عبد القوى البغدادى الطوفى تغمد الله برحمته وغفرانه ، على يد الفقير المحتاج إلى رحمة ربه الفخور محمد بن عبد الواحد البغدادى ، عفا الله عنه - من شهر سنة سبع (وعشرين) (١) وسبعمائة ، من الهجرة المحمدية ،

(١) أضفت هذه الكلمة تصحيحاً ، لأنه يبين تاريخ النسخ ، ولا يمكن نسخه قبل تأليفه ، إذ قد ذكر المؤلف سنة (٧٠٨ هـ) في طي الكتاب اثناً تأليفه له ، وليرافق تاريخ نسخ كتاب " علم الجدل " . فالناسخ واحد .

بالخازنة المباركة الركبة ، من القاهرة المنصورة ، حماها الله وسائر
بلاد الاسلام ... الخ .

توجد هذه النسخة في المكتبة السليمانية ضمن مجموع تحت
رقم (٢٣١٥) .

*

* شرح مختصر الروضة :

ألفه سنة (٧٠٨ هـ) وسيأتي الكلام عنه في الباب الثاني .

*

* جدول القرآن :

يقع في " ٦٤ " ورقة ، مسطرتة " ٢٤ " سطرا . بخط نسخ جيد .

تاريخ تأليفه : سنة (٧٠٩ هـ) بالمدرسة الصالحية بالقاهرة .

تاريخ النسخ : سنة (٧٢٧ هـ) .

الناسخ : محمد بن عبد الواحد البغدادي .

واسم هذا الكتاب " علم الجدل في علم الجدل " . ولكن موضوع هذا

الكتاب بيان ما في القرآن من جدل ، وهو الغرض الذي ألف الكتاب من أجله ،

استحسنتم تسميته " جدل القرآن " ، لأن ذلك أدل على المقصود .

أوله : " بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين ، وعليه نتوكل .

الحمد لله السابغة نعمته ، البالغة حجته ، الدامغة نفعه ، التامة كفته

الذي فضح الجاحدين واضح بيانه ، وأوضح الحاد الملحددين فاضح برهانه

.... الخ .

ثم قال : " أما بعد : فهذا كتاب ألفته في الجدل والمناظرة ، بحسب

ما اقتضته القريحة المستخرجة ، والقوة الناظرة ، مقرا فيه بالتقصير ،
معتزفا بباع في العلم قصير ، ومن شاء فليسه " علم الجدل في علم الجدل " ،
ان كان لغرابية وضعه وطريقته ، يصلح ان يكون علما على انشراح
صدر الناظر فيه وسعته .

ثم قال : " ورتبته على مقدمة وأبواب وخاتمة .

أما المقدمة : ففي بيان اشتقاقه وحدّه .

وأما الأبواب الخمسة :

الأول : ففي بيان حكمه شرعا .

الثاني : ففي آدابه .

الثالث : ففي أركانه .

الرابع : ففي أقسام الاستدلال وحصرها .

الخامس : ففي استقراء ما في الكتاب العزيز من الوقائع الجدلية ، وتقرير

جريانها على القانون الجدلي ، ولاجل ذلك وضعت

هذا الكتاب .

وأما الخاتمة : ففي ذكر حجة من الما جريات الجدلية الواقعة في

ماضي الزمان بين الناس .

وقال في آخر الكتاب : " ولكن هذه نهاية الكتاب أسأل الله عز وجل ان يجعله

خالصا لوجهه عريا من الريا وشبهه ، فانه سبحانه وتعالى مقلب القلوب

وغفار الذنوب ، يغفر الزلات ، ويقبل التوبة عن عباده ، ويعفو عن السيئات ،

عليه توكلت واليه مآب . ، يحوم ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب . وانا اعتذر

الى الناظر في هذا الكتاب من تقصير وقع في الابواب الاربعة الأول منه ، فاني

استعملت في اكثرها الاملاء ، ولم أقصد الحصر والاستقصاء ، وسبب ذلك انه كان

قد سبق مني قبل ذلك : شرحى لمختصر الروضة في اصول الفقه ، ولحقنى ضجر ، لمطالعة الكتب عليه وسامة ، فجعلت املائي لاكثر هذا الكتاب على جهة الرياضة والتروح من ذلك ، وايضاً لم يكن جل مقصودى منه الا خاتمة ، والباب الخامس منه رغبة في استقراء الكتاب العزيز ، وجعل ذلك وسيلة الى تدبر ما تضمنه من كل معنى بسيط ، في لفظ وجيز ، وبالجملة فانما وضعت هذا الكتاب مع أن الكتب في معناه كالبحر العباب ، وتدريبها للقوة النظرية ، وتأنيسها لبعض المراسم الجدلية .

وختم الكتاب بقول الناسخ : " وكان الفراغ من تأليفه ومن مسودة الاصل التي كتبت على يد مؤلفها رحمه الله ، العبد الفقير الى رحمة ربه الغنى القدير سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم بن سعيد البغدادى ، قبيـل الظهر من يوم الأحد أول شعبان من سنة تسع وسبعمائة ، والابتداء فيه في أواخر جمادى الآخرة من السنة . وذلك بالمدرسة الصالحية من القاهرة المعزمية ، حماها الله عز وجل ، وسائر بلاد الاسلام ، حامداً الله سبحانه وتعالى ، ومصلحاً على رسوله محمد وآله واصحابه ، عليهم أفضل الصلاة والسلام . ثم أنهاء تصحيحاً ونظراً ضحى نهار الأحد ثامن شعبان المذكور . وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وآله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين . كتب هذا الكتاب من نسخة الاصل المذكور بخط الصنف ، العبد الفقير المذنب الراجي رحمة ربه الغفور محمد البغدادى عفا الله عنه وعن والديه وجميع المسلمين في شهر ربيع الآخر سنة سبع وعشرين وسبعمائة .

توجد نسخة هذا الكتاب في مجموع يضم أربعة كتب من كتب الطونى ، بالملكية السلمانية باستنبول تحت رقم (٢٣١٥) في (٢٧٢) ورقة نسخ محمد بن عبد الواحد البغدادى ، والكتب الثلاثة الباقية هي : درء القول القبيح ، والانتصارات الاسلامية ، والرد على بعض النصارى " فيه تعليق على الاناجيل .

❖ موائد الحبس في فوائد امرى القيس :

يقع في (٢٧) ورقة ، مسطرتها (٢١) سطر .
المكتبة الظاهرية بدمشق . عمومى ٥٦٠١ ورقم المخطوط فيها (٢٣٢)
مجاميع . وهو مصور في معهد المخطوطات في فيلم تحت رقم (٨٤٣) أدب .
كتب عليه تاريخ النسخ : القرن التاسع .
أوله : " بسم الله الرحمن الرحيم - صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
الحمد لله معلم البنان وملهم التبيان ...
أما بعد : فهذا املاء في الادب سميت " موائد الحبس في فوائد امرى
القيس . ألفته حسب سوء ال سائل ذى نباهة في الاثب ورغبة في الطلب .
ورتبته على مقدمة وأبواب خمسة :

الباب الأول : في مشابه كلام امرى القيس بعنه ببعض .
الباب الثاني : في مشابه شعره بشعر غيره .
الباب الثالث : في سبب اشتباه كلامه بعنه ببعض .
الباب الرابع : في محاسن تشبيهاته واستعاراته وامثاله ونحو ذلك .
الباب الخامس : في فوائد من كلامه في كشف مشكل ونحوه .

نهايته : " هذا آخر ما ترجمناه من الابواب في صدر الكتاب وقد تضمن
جل " فوائد الديوان ، ولم يبق من شرحه الا أن نستقرى أبياته فنذكر منها
من الغريب والمعاني ما لم يتضمنه املاءنا هذا ، وقد كنت عزمت على أن اجعل
ذلك خاتمة هذا التعليق ، فيكمل به شرح الديوان على التحقيق ، غير أن عوادي
الاقدار تعد الانسان عما يختار . فلقد أوردت هذا التعليق متعللا بطلل
الرضيع من الفطام بما يلحق به من الطعام لأوقات ضنكة ، ورجل منفكة ،

لا أجد منها قرار ولا أطعم النوم الا غرارا ، وان من الله عز وجل بالعافية
أكملت شرح الديوان

والذى يظهر من كلامه هذا ، أنه ألفه أول دخوله السجن
في القاهرة بعد تعذيبه والله أعلم .

*

* الشعار المختار على مختار الاشعار :

هذا الكتاب موجود في المكتبة الظاهرية بدمشق في مجموع تحت رقم
(٢٣٢) يشتمل عليه مع شرح ديوان امرى القيس . ذكر ذلك (بروكلمان)
في تاريخ الادب العربي (الذيل : ١٣٣ / ٢) .

*

* ايضاح البيان عن معنى أم القرآن :

يقع في (١٥) ورقة ، مسطرتها (١٩) سطرا ، بخط نسخ جيد .
تاريخ التأليف (٧١١ / ٧ / ١١ هـ)

الناسخ : محمد بن عبد الوهاب بن محمد الانصارى الحنبلي .

نقل هذه النسخة من نسخة بخط المؤلف .

أوله : " بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله بجميع محامده كلها ، ما علمنا منها
وما لم نعلم على نعمه كلها "

ثم قال : " هذه رسالة نترجمها بايضاح البيان عن معنى أم القرآن
ومتبعتها فوائد أخر " .

ثم جعل الكلام فيها في فصول :

الفصل الأول : بيان حقيقة لفظ الام والقرآن .

الفصل الثاني : بيان أن الكلام على ضربين مجمل ومبين ، مع ذكر مراتب البيان .

الفصل الثالث : قال فيه : اذا عرفت ما قدمناه من مراتب البيان ، فاعلم ان القرآن في مراتب بيانه على ذلك . فالفاتحة التي هي أم القرآن مشتقة على مقاصده الكلية ، من حيث الاجمال ، ثم باقي القرآن يبين ذلك في رتبة ثانية من البيان ، ثم السنة بينته في رتبة ثالثة من البيان . . . الخ "

ثم قال : " فهذه ثلاثة أوجه في اشتغال الفاتحة على مقاصد القرآن من حيث الاجمال ، وربما امكن استخراج غيرها عند امعان النظر ، لكني لم استقصه ، وانما أوردت ما ظهر . "

خاتمة : ذكر فيها أسماء سورة الفاتحة .

ثم قال : " فصل : وردت السنة بأن قراءة " اذا زلزلت " تعدل نصف القرآن ، وقراءة " قل هو الله أحد " تعدل ثلث القرآن ، وقراءة " قل يا أيها الكافرون " تعدل ربع القرآن "

ثم قال " فصل : وردت السنة بتأكيد أمر القلائد وهي سورة الكافرون والاخلص والفلق والناس . وبتأكيد أمر المعوذات وهي الثلاث الاخر . . . " ثم تحدث عن سورة " الطارق " ثم عن " الانشاق " .

ثم قال : " وليكن هذا آخر هذا التعليق المختصر ، كتبه سليمان بن عبد القوى البغدادي في حبس رحيمة باب العيد في ليلة الثلاثاء ويومه حادي عشر رجب الفرد سنة احدى عشر وسبع مائة حامدا الله عز وجل صلى على رسوله عليه السلام . "

توجد نسخة هذا الكتاب في مكتبة برلين بألمانيا تحت رقم " ٩٤٠ . "

* قاعدة جلية في الاصول :

تقع في (١٦) صفحة ، مسطرتها (١٩) سطرا .
تتفق مع رسالة " ايضاح البيان عن معنى أم القرآن " في اسم الناسخ
ونوع خطه . توجد في دار الكتب المصرية ، ضمن المكتبة التيورية ،
تحت رقم (١٧٩) أصول تيور على الورقة الأولى ختم : " وقف أحمد بن
اسماعيل بن محمد تيور بمصر " .

وكتب عليها : " قاعدة جلية في الاصول " أحسبها للشيخ العلامة
نجم الدين سليمان بن عبد القوى الطوني رحمه الله تعالى . سماها : بنهاية
السؤل في علم الاصول " .

ولم أعثر في طي هذه الرسالة على ما يفيد أنه سماها بهذا الاسم .
ومما يؤيد أن هذه الرسالة من تأليف الطوني أنه ذكر فيها كتابين
من الكتب المعرونة له . فقال ص ٣ : " وكما سبق في " رسالة أم القرآن " من بيان بعض القرآن ببعض ، وقد بلغنا أن بعض العلماء فسر القرآن بالقرآن وهو يسير على من قصد اليه وأعين عليه ، فان الله عز وجل * " نزل أحسن الحديث كتابا تشابهها * أى يشبه بعضه بعضا ، أو يصدق بعضه بعضا ، وكتابي المسنن " بالرياض النواضر في الاشياء والنظائر " ينحو ذلك المنحى ، ومفزاء ذلك المغزى " .

أما تاريخ تأليف الطوني لهذه الرسالة فيظهر من كلامه السابق أنه ألفها بعد تأليفه لرسالة أم القرآن .

بدأها بقوله : " بسم الله الرحمن الرحيم ، رب يسر واعن يا كريم . الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الايمان الاكلان على سيدنا محمد سيد المرسلين وامام المتقين ، وقائد الفر المحجلين ، وعلى آله وصحبه

أجمعين صلاة دائمة الى يوم الدين . هذه قاعدة جدير أن ينتفع بها
في علم الكتاب والسنة ان شاء الله عز وجل .

بين في هذه الرسالة أن اصل الشريعة في الرتبة الاولى هو القرآن ، والسنة
أصل في الرتبة الثانية لأجل البيان . ثم قال : " هل يوجد في السنة
ما ليس بيانا للقرآن بأن يكون مظهرا لحكم مبتدأ مستقلا لا يستند بطريق
البيان الى غيره ام لا ؟ هذا محل نظر .

ثم بين مراتب البيان للقرآن ، وبين مراتب دلالة النص على معناه .
واذا حصل تعارض بين النصين بما يدفع ؟ واذا استعمل التأويل فـ
الجمع بينهما . فان ذلك التأويل اما أن يكون في غاية القرب ، أو في غاية
البعد ، أو متوسط بين الغائتين . ثم أكد أن القرآن مؤسس والسنة
مبينة ، وبيان السنة للكتاب يكون بالكشف عما تضمنه من المعاني .

وبيان بعض النصوص لبعض تارة يكون بتكميل المعنى ، وتارة يكون
بالكشف عن المعنى وتارة بهما .

ثم قال : " اذا كانت السنة بيانا للكتاب ، فنحن لا نكاد نجد حديثا
صحيحا ، الا له منزع ، أو نسبة الى بعض الايات " وذكر أمثلة لذلك .

ثم قال : " ونظائر هذا الاستخراج كثير عن الشارع صلوات الله عليه ،
وعن أهل العلم . والمقصود من هذا : بيان ارتباط الكتاب والسنة وموافقة
بعضها لبعض ، وفي ظهور اتفاق أدلة الشرع اتضاح للامر ، وانشراح للصدر " .
واستمر في ضرب الأمثلة لذلك . ثم قال : " وعلى هذه الطريقة يمكن
استقراء أحاديث السنة جميعها ، ورد معانيها الى معاني الكتاب " .

ختم بقوله : " والله عز وجل أعلم بالصواب . والحمد لله رب العالمين ،
وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين - ثم قال
نأسخه : - نقله الذقير الى الله محمد بن عبد الوهاب بن محمد غفر الله له
ولوآله ولجميع المسلمين آمين .

* حلال العقد في بيان أحكام المعتقد : *

أو : قدوة المهتدين الى مقاصد الدين :
يقع هذا الكتاب في (٣٤) ورقة ، مسطرتها (١٩) سطرا . بخط نسخ
جيد . تاريخ التأليف : ١٦/٢/١١١٧هـ .
الناسخ : محمد بن عبد الوهاب بن محمد الانصارى الحنبلي .
نقل هذه النسخة من نسخة بخط الو* ل ف .

الورقة الأولى عليها اسم الكتاب : " كتاب حلال العقد في بيان أحكام
المعتقد " للشيخ العلامة نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي البغدادي
الحنبلي . وفيه : بيان ما وقع في القرآن من الاعداد ، وفيه تفسير سورة " ق " و
" القيامة " و " النبأ " كل ذلك للطوفي رحمه الله .

وعليها أيضا تعليقات كالتالي :

" يملكه الفقير لله سبحانه مصطفى القاضي بصير المحمية عنى الله عنه "
" من نعم الله على عبده أحمد النجار الحنبلي " .
" الحمد لله ملكه محمد الشناوى الحنفي ساعده الله بكرمه " .

أوليه : " بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم يسر . قال الشيخ الامام العلامة
الحبر الفهامة ، سليمان نجم الدين بن عبد القوي الطوفي رحمه الله ورضي
عنه : ان أولى ما حمد الله عزوجل به ، بما حمد الله عزوجل به نفسه ،
فالحمد لله رب العالمين ... "

ثم قال : " أما بعد : فالغرض من هذه الرسالة بيان الدين ومقاصده
والإشارة الى تهديد أصوله وقواعده ، على وجه مخلص مختصر ، ونهج مخلص
برى من العي والحصر ، ولنسبها بقدوة المهتدين الى مقاصد الدين " .
وقد رتبها في مقدمة وأركان وخاتمة .

أما المقدمة ففيها مسائل :

الأولى : الدين واللغة والشرعة والسنة .

الثانية : احكام الشريعة ضربان قطعي واجتهادي .

الثالثة : الدليل اما عقلي أو غيره .

أما الأركان فهي ثلاثة : الايمان ، والاسلام ، والاحسان .

والخاتمة : جعلها في احكام التوبة .

ثم قال في آخر الكتاب : " هذا آخر حلال العقد في احكام المعتقد ، وقد ضبطت أركانه ، وشددت بنيانه ، وما أهبطه من مسائله فالى كلياته يرجع ، والى ما قسمته من أركانه ينزع . أما ما عدا ذلك مما يقع في كسب أصول الدين من ذكر التصور والتصديق ، والشرط والسبب والعلة . وما يذكره بعضهم من بيان حقيقة المجرة والهالة ، والسواد الذي في جرم القمر ، ونحو ذلك فذلك فلسفة الأولى بها كتبها " .

ثم قال : " فرغ منه تأليفه ، فتعليقا سليمان بن عبد القوي البغدادي الحنبلي عشية السبت سادس عشر رجب الفرد ستة احدى عشرة وسبع مائة بالقاهرة المعزية ، حماها الله وسائر بلاد الاسلام ، حامد الله عز وجل ، ومعليا على رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام ، رب اختم بخير " .

قال الناسخ : " ثم فرغ منه تعليقا من خط مؤلفه رحمة الله عليه محمد بن عبد الوهاب بن محمد الانصاري الحنبلي سامحه الله تعالى ، وغفر له ولجميع المسلمين آمين " .

توجد هذه النسخة في مكتبة برلين بألمانيا تحت رقم " ١٧٩٥ " .

✽ تفسير سورة " ق " :

تقع في (١٤) ورقة ، مسطرتة (١٩) سطرا ، بخط نسخ جيد .

تاريخ التأليف : (١٧ / ٧ / ١١١٧ هـ) .

الناسخ : محمد بن عبد الوهاب بن محمد الانصارى الحنبلي .

نقله من نسخة بخط المؤلف .

أوله : " بسم الله الرحمن الرحيم ، رب يسم يا كريم ، الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين . ثم ليختم هذا الاملاء بتفسير سورة " ق " ، لما اشتملت عليه من المطالب العالية " .

آخره : " هذا آخر ما أوردناه من تفسير هذه السورة الكريمة ، وقد اشتملت على مطالب شريفة ، كالدليل على التوحيد ، وعلى الهمم ، وعلى أحكام اليوم الآخر ، بضرب من التفصيل . واشباه ذلك مما ذكر . انه املاء العبد الفقير الى الله عز وجل سليمان بن عبد القوى البغدادي عشية الاحد ، سابع عشر رجب الفرد بسجن رحبة باب العيد من القاهرة سنة احدى عشرة وسبعمائة ، حامدا الله عز وجل ، مصليا على رسوله عليه السلام " .

قال الناسخ : " نقله من خط مؤلفه المذكور أقرع باد الله واحوجهم اليه محمد بن عبد الوهاب غفر الله له ولمن ألفه ، ولمن نظرفيه ، ودعا لهم بالرحمة والمغفرة ولجميع المسلمين آمين آمين آمين " .

✱ تفسير سورة القيامة :

تتفق مع تفسير سورة " ق " ، في تاريخ التأليف ، وفي نوع الخط ،
والناسخ أيضا . ولم يعلن مصورا الا تفسير آخر هذه السورة .

✱

✱ تفسير سورة النبأ :

تتفق مع سابقتها في تاريخ التأليف ، وفي نوع الخط ، والناسخ .

بدأ بقوله : " الاملا " على سورة عم يتساءلون " .

آخرها : " هذا آخر الاملا " والحمد لله أولا وآخرا ، وظاهرا وباطنا ، قال
مطيه : أنهاء كتابة سليمان البغدادي في السابع عشر من رجب الفرد سنة
احدى عشرة وسبع مائة ، بحبس رحبة باب العيد في القاهرة الممزية حرسها
الله وسائر بلاد الاسلام ، حامد الله عز وجل مصليا على رسوله عليه السلام " .

✱

✱ شرح الأربعين النووية :

يقع في (٢٢٥) صفحة ، مسطرتة تتراوح بين (١٩ - ٢٠) سطرا ،
بخط نسخ حسن .

لم يذكر تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ .

أما تاريخ التأليف فهو في سنة (٧١٣ هـ) .

أوليه : " بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم ،
الحمد لله مانع اللا و ، ومانع المنعما "

ثم قال : " أما بعد : فهذا - ان شاء الله - املا نافع ، وتأليف
جامع ، يشتمل على شرح الاحاديث الأربعين التي جمعها الشيخ الامام العالم

الفاضل محي الدين أبو زكريا النووي ، رضي الله عنه وعن سائر علماء المسلمين ،
اذ كانت كالمعين والينبوع ، لعلم الاصول والفروع . موضحا لما تضمنته من
المشكلات والغوامض ، كاشفا عما اشتطت عليه من السنن والفرائض ، باحثا عن
الفاظها ومعانيها ، مستخرجا لأسرارها المودعة فيها ، جاليا لعرائسها على
الخطاب ، مبرزاً لنفائسها من وراء حجاب الخطاب ، صادعا عن الحق
بالبرهان ، ملغيا لما ألفاه الدليل فوهن وهان ، . . . وأرجو من
الله عز وجل أن يأتي هذا الاملاء بحرا يقذف بهتائم درره ، ونفائس لآلئه
وجواهره ، وأن يكون كالقواعد الكلية للدين ، والمرتع المرى ، والشراب الروى
لطلبة المسلمين . فأوصيك أيها الناظر فيه ، المحييك طرفه في أنثائه
ومطاويه ، ألا تسارع فيه الى انكار خلاف ما ألفه وهمك ، واحاط به علمك ،
بل أجد النظر وجدده ، وأعد الفكر ثم عاوده ، فانك حينئذ جدير بحصول
المراد ، ومن يهد الله فما له من ضل ، ومن يضل فما له من هاد .

وبين منهجه الذي التزمه في هذا الشرح فقال :

" التزمت في هذا الشرح ما وقت لالتزامه ، وأسأل الله عز وجل
التوفيق لاتمامه ، وهو أني أعمد الى كل حديث فأتكلم عليه لفظا ومعنى
من جهة اللغة ، والاصول والفروع ، والمعقول والمنقول ، وأرد معناه الى
ما يناسبه من آي الكتاب ، متوخيا للتحقيق والصواب ، متصرفا في ذلك بقانون
أصول الفقه ، من تخصيص عام وتعميم خاص ، وتقييد مطلق وإطلاق مقيد ،
وتبيين مجمل ، وغير ذلك . وان عارض الحديث معارض من كتاب أو سنة
— تلطفت في دفع التناقض ، وكشف شبهة التعارض ، الى غير ذلك من
الفوائد التي تنسج في مواضعها ، وتجمع القريحة الى تقريب شاسعها .
وكل ذلك بحسب مبلغ من العلم ، وما أوتيته من الفهم . "

توجد نسخة هذا الكتاب في دار الكتب المصرية تحت رقم (٣٢٨) حديث
تيجور، وهناك نسخة أخرى له في نفس الدار تحت رقم (٤٤٦) حديث تيمور
ذكرها مصطفى زيد^(١)، ولم أطلع عليها. ذكر أن عدد أوراقها (١٨٤) ورقة
وأن تاريخ نسخها عام (١٠٢٣هـ).

وقال وجدت في آخر هذه النسخة تاريخ تأليف هذا الشرح حيث
قال الطوني :

" وكان ابتدائي فيه يوم الاثنين ثالث عشر ربيع الآخر ، وفراغني
منه يوم الثلاثاء ثامن عشرينه ، كلاهما من سنة ثلاث عشرة وسبعمائة ، بمدينة
قوص من أرض الصعيد ، حامدا الله عز وجل ، ومصليا على رسول الله صلى الله
عليه وسلم " .

*

* الاشارات الالهية الى المباحث الاصولية : *

يقع هذا الكتاب في (٢١٨) ورقة ، مسطرته (٢٥) سطرا ، بخط
نسخ حسن .

تاريخ النسخ : سنة (٧٥٧هـ) .

تاريخ التأليف : سنة (٧١٦هـ) .

قام بتحقيق هذا الكتاب الدكتور كمال محمد محمد عيسى ، ونال به

درجة الدكتوراه من كلية دارالعلوم ، جامعة القاهرة ، سنة (١٣٩٤هـ) .

أوليه : " بسم الله الرحمن الرحيم ، حسبي الله ، أما بعد حمد الله
حمدا يليق بجلاله ، والصلاة والسلام الاثنان الاكملان على سيدنا محمد ،

(١) المصلحة ... (١٠٦) .

وعلى آله ، فهذا املاء سميناء " بالاشارات الالهية الى السباحة الاصولية " ولا بد قبل الخوض في مقاصده من تقرير مقدمة هي له كالاصول تشتمل على فصول .

الفصل الاول : في شرح اسم هذا الكتاب .

الفصل الثاني : في ذكر السبب الباعث على وضع هذا الكتاب .

الفصل الثالث : في بيان منهجه في هذا الكتاب . حيث قال :

فيما نعتمده في هذا التعليق ، وهو أنا - ان شاء الله عز وجل - نستقرى القرآن من اوله الى آخره ، ونقرر منه المطالب الاصولية ، وهي ضربان : اصول دين واصول فقه .

آخره : " هذا آخر الكتاب وقد استطردنا فيه يسيرا ، ما ليس من موضوعه سبقا أو سهوا أو لغرض صحيح ، والله عز وجل اعلم بالصواب " .
قال الناسخ : " وافق الفراغ منه العشر الاخر من المحرم الحرام مفتتح شهور سنة سبع وخمسين وسبعمائة " .

وكتب بعد ذلك : " قال المصنف : وكان الابتداء فيه يوم السبت ثالث عشر ربيع الاول والفراغ منه يوم الخميس الثالث والعشرين من ربيع الاخر كلاهما في سنة ست عشرة وسبعمائة ببيت المقدس " .

توجد هذه النسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٨٧) تفسير .

الباب الثاني

التعريف بالكتاب

تسهيـد

ان الحديث عن كتاب " شرح مختصر الروضة " يدعونا الى الحديث
عن مختصر الروضة ، وعن أصله " روضة الناظر " ، وسنبدا الحديث
عن الروضة أولا ثم عن مختصر الروضة ثم عن الشرح ، يسبق ذلك نبذة
تاريخية عن التأليف في أصول الفقه .

نبذة تاريخية عن التأليف في أصول الفقه

ان الله أنزل القرآن بلسان عربي مبين ، فيه آيات بينات وهدى ورحمة
للعالمين ، وأرسل رسوله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ليبين للناس
كافة ما نزل اليهم وجعله خاتم أنبيائه وأفضل رسله ، وجعل رسالته خاتمة
الرسالات ، ودينه الاسلام أكمل الأديان وأتمها . فبلغ رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما أنزل اليه وبينه بأقواله وأفعاله وتقاريراته ، ودعا الناس كافة
للدخول في دين الله ، و : ان الدين عند الله الاسلام * (١٩ : ٣) .

* ومن يستغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه * (٨٥ : ٣) .

ثم أنزل الله تعالى قوله * اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الاسلام دينا * (٣ : ٥) .

ولما بعث صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل الى اليمن قاضيا ، قال :
" هم تحكم ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فان لم تجد ؟ قال : بسنة
رسول الله ، قال : فان لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي " فأقره على ذلك .
وقال : " الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضاه " .

فلما لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى استمر صحابته
رضوان الله عليهم جميعا بالحكم بكتاب الله وسنة رسوله والاجتهاد فيما

لم يرد فيه نص كما أرشدهم رسول الله الى ذلك.

وقد خص الله الصحابة بشرف صحبة نبيه ونزل القرآن بلغتهم وشاهدوا مواضع تنزيله وتبيينه ، فكانوا بذلك أعلم الناس بالمراد بالنصوص ، وأعرفهم بدلالات الألفاظ في الأوامر والنواهي وغيرها ، وكانوا على علم تام بالنصوص المتقدم منها والمتأخر ، والناسخ والمنسوخ ، والعام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمجمل والمبين .

ثم جاء بعدهم التابعون فتبعوهم ، وأخذوا عنهم العلوم . واستنبطوا الأحكام الى أن جاء الأئمة المجتهدون فرأوا أن الحاجة ماسة الى تدوين قواعد يهتدى بها المجتهدون في استنباط الأحكام من أدلتها ، فظلك القواعد هي أساس علم أصول الفقه ومادته .

وأول من ألف في أصول الفقه رسالة كاملة مرتبة ومبوبة هو الامام الشافعي (٢٠٤هـ) ، ثم تتابع العلماء من بعده يكتبون الرسائل والمسائل في أصول الفقه ، الى أن جاء أبو بكر الجصاص الرازي الحنفي (٣٧٠هـ) ، فآلف كتابه " الفصول " المشهور بـ " أصول الجصاص " ، وهو كتاب له أهميته ومكانته في علم أصول الفقه .

ثم جاء أبو الحسين البصري المعتزلي (٤٣٦هـ) ، فآلف كتابه " المعتمد " في أصول الفقه ، وقد توسع في بحث مسأله وترتيبها وتبويبها ، وبذلك كان هذا الكتاب عمدة لمن جاء بعده من كتب في هذا الفن ، وقد استخلصه أبو الحسين من كتابه " شرح العهد " المسمى " السعد " شرح به كتاب " العهد " للقاضي عبد الجبار .

ثم جاء القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) فآلف كتابه " العدة " ، وهو أول كتاب بين أيدينا في أصول الفقه على مذهب الامام أحمد ، جضع فيه كثيرا من آراء الامام والروايات التي رويت عنه ، فجاء هذا الكتاب متوجها لجمهور من سبقه

بالكتابة في هذا الفن ، وجامعا لما سجله الحنابلة من قبله . وقد جمع فيه أيضا بين كتاب أصول الجصاص ، والمعتمد لأبي الحسين البصري . فقد جعلها من المصادر الأساسية لكتاب هذا ^(١) .

وقد عاصر القاضي أبي يعلى الإمام ابن حزم الاندلسي (٤٥٦هـ) صاحب كتاب " الاحكام في أصول الاحكام " في أصول الفقه .

ثم جاء الشيرازي الشافعي (٤٧٦هـ) فألف " اللمع " و " التبصرة " وبعد ذلك جاء امام الحرمين الجويني (٤٧٨هـ) فألف كتابا في أصول الفقه كان أهمها " البرهان " . وبعد هذا الكتاب من أهم الكتب المصنفة في هذا الفن . وعمدة لمن جاء بعده من كتب في هذا العلم .

ثم ألف شمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ) كتابه المشهور بـ " أصول السرخسي " وألف البيهقي (٤٨٢هـ) كتابه المشهور بـ " أصول البيهقي " ، وألف السمعاني (٤٨٩هـ) كتابه " قواطع الأدلة " في أصول الفقه . ثم جاء الامام أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ) تلميذ امام الحرمين الجويني فأخذ منه علم أصول الفقه الى أن برع فيه وحققه ونقحه فاستصنى من ذلك كتابه " المستصنى " وهو كتاب عمدة بين كتب هذا العلم ، ويعتبر هذا الكتاب بداية النضج لما كتب في أصول الفقه .

وبعد ذلك جاء أبو الخطاب الحنبلي (٥١٠هـ) تلميذ القاضي أبي يعلى فألف كتابه " التمهيد " في أصول الفقه . جمع فيه بين كتاب " المعتمد " لأبي الحسين و " العدة " للقاضي أبي يعلى .

وكذا أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي (٥١٣هـ) تلميذ القاضي أبي يعلى ألف كتابه " الواضح " في أصول الفقه ، بسط فيه آراء الأصوليين وناقشها ، فجاء واضحا كما ساء .

(١) انظر مقدمة كتاب العدة (١/٤٢-٤٣) .

ثم جاء الإمام فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) فألف كتابه "المحصل" في أصول الفقه ورتبه أحسن ترتيب، وحقق فيه هذا العلم أيضا تحقيقاً، مستمداً مادته من كتب من سبقه من الأئمة الأعلام في هذا الفن، كالمعتمد لابن الحسين، والبرهان للجويني، والمستصفي للفرزالي. فاهتم به العلماء من جاء بعده من تلاميذه وغيرهم بالشرح تارة، وبالاختصار تارة أخرى.

وبعد ذلك جاء أبو عبد الله ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) صاحب كتاب المغنى في الفقه، فألف كتابه "روضة الناظر وجنة المناظر" استمدها من كتاب المستصفي للفرزالي، ومن كتب من سبقه من علماء الحنابلة كالعدة للقاضي، والتبصير لأبي الخطاب، والواضح لابن عقيل.

ثم سيف الدين الآمدي (٦٣١هـ) ألف كتابه "الأحكام في أصول الأحكام" ثم اختصره في كتاب سماه "منتهى السؤل في علم الأصول" ثم ابن الحاجب الطالبي (٦٤٦هـ) اختصر الأحكام للآمدي في كتاب أسماه "منتهى السؤل والأمل في علم الأصول والجدل" ثم اختصره في كتابه "مختصر المنتهى" المشهور بـ "مختصر ابن الحاجب".

بعد ذلك جاء مجد الدين أبو البركات ابن تيمية (٦٥٢هـ) فألف المسودة في أصول الفقه. ثم علق عليها ابنه شهاب الدين عبد الحلیم (٦٨٢هـ) ثم حفيده تقي الدين شيخ الإسلام (٧٢٨هـ).

وجاء شهاب الدين القراني الطالبي (٦٨٤هـ) فاختصر المحصول للرازي في كتاب سماه "تنقيح الفصول" ثم شرح هذا المختصر وسماه "شرح تنقيح الفصول".

وقد تتابع هؤلاء الأعلام في تحرير مسائل أصول الفقه ومصطلحاته وحدوده حتى قارب الغاية وأوشك على بلوغ النهاية تحريراً وتحقيقاً.

بعد ذلك جاء نجم الدين الطوفي فاختصر روضة الناظر لابن قدامة
سنة (٧٠٤هـ) في مختصر سلك فيه سلك ابن الحاجب ، حتى أنه
استعمل كثيرا من ألفاظه ، ثم شرح مختصره هذا في شرحه الذي بين
أيدينا . حقق فيه آراء الأصوليين وبسط فيه مسائل الأصول ، واستمد غالب
مادة كتابه من الكتب التالية :

- ١ - العدة للقاضي أبي يعلى .
- ٢ - المستصفى للغزالي .
- ٣ - الروضة لابن قدامة .
- ٤ - المحصول للرازي .
- ٥ - المنتهى للآمدى .
- ٦ - تنقيح الفصول وشرحه للقرافي .

فاختار هذه الكتب فأحسن الاختيار إذ هي لأعلام هذا الفن على أيديهم
نضج هذا العلم واستوى ، فكانه اختار من الأزهار أطيبها رحيقا ، فسلكه
في شرحه في أحسن نظام ، ضمنه فوائد كالشهد تلمح في طياته
وتجتس من خواتيمه وتحقيقاته .

روضة الناظر وجنة المناظر

التعريف به :

كتاب في أصول الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل تأليف الشيخ
موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (٥٤١ هـ -
٦٢٠ هـ) صاحب الموسوعة الفقهية المشهورة "المغني" الذي شرح
فيه مختصر الخراقي في فقه الحنابلة .

وكتاب "الروضة" كتاب متوسط الحجم عظيم النفع غزير الفائدة،
يذكر فيه مؤلفه آراء العلماء وأدلتهم في المسائل الاصولية ، مع مناقشة
تلك الأدلة وبيان القول المختار .

وحقق فيه الروايات عن الامام أحمد في المسائل الاصولية ، وحرر
المذهب ، وأبان آراء علماء الحنابلة في تلك المسائل ونقل عنهم ، وكثيرا ما ينقل
عن القاضي أبي يعلى ، وأبي الخطاب ، وابن عقيل وغيرهم من علماء الحنابلة .
وقد أشار ابن قدامة في مقدمة "الروضة" الى منهجه الذي
سار عليه في تأليفها فقال : " هذا كتاب نذكر فيه أصول الفقه ، والاختلاف
فيه ، ودليل كل قول على المختار ، ونبين من ذلك ما نرتضيه ، ونجيب
من خالفنا فيه " .

أما ترتيبه فقد جعله في مقدمة وابواب تشتمل على فصول ، بدأ بذكر
تعريف الفقه في اللغة والاصطلاح وتعريف أصول الفقه باعتباره لقبا ،
ثم ذكر مقدمة في علم المنطق تكلم فيها عن الحد والبرهان ، ثم أتبعها
بذكر ثمانية أبواب :

الأول : في حقيقة الحكم واقسامه .

الثاني : في تفصيل الأصول وهي : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والاستصحاب .

الثالث : في بيان الأصول المختلف فيها وهي : شرع من قبلنا ، وقول الصحابي ، والاستحسان ، والاستصلاح .

الرابع : في تقسيم " الكلام " والاسماء ، وهو الكلام في اللغات .

الخامس : في الأمر والنهي والعموم والاستثناء والشرط ، وما يقتضيه من الألفاظ اشاراتها وإيادها .

السادس : في القياس الذي هو فرع للأصول .

السابع : في حكم المجتهد الذي يستثمر الحكم من هذه الأدلة . والمقلد تبع له .

الثامن : في ترجيحات الأدلة المتعارضة .

علاقة الروضة بالمستصفي :

تابع ابن قدامة في تأليفه كتاب " الروضة " الفزالي (٥٠٠ - ٥٠٥ هـ)

في " المستصفي " ويظهر ذلك في أمور :

أحدها : اثباته المقدمة المنطقية متبعة للفزالي على خلاف عادة الأصوليين ، فقد نقلها عن الفزالي مع الاختصار .

الثاني : متابعته في مباحث الكتاب وترتيبها ، ولا يظهر اختلاف بينهما إلا في مسائل جزئية نادرة . ومن ذلك أن الفزالي ذكر حقيقة الحكم وشرع عنها ثلاث مسائل وهي أن العقل لا يحسن ولا يقبح ، وأنه لا يوجب شكر المنعم ، وحكم الأشياء قبل ورود الشرع .

أما ابن قدامة ، فلم يذكر حقيقة الحكم ولم يذكر مسألة تحسين العقل وتقبيحه ولا مسألة شكر المنعم . وأخر الكلام عن حكم الأشياء قبل ورود الشرع ، فذكرها عند الكلام على المباح .

الثالث : اكثاره من ذكر نصوص من كلام الفزالي ، فبعد أن يعرض آراء

العلماء في المسألة تجده ينقل عبارات كاملة من كلام الفزالي ، مما يحدث تشويشا على القارئ وأربابا في تسلسل المعلومات ومتابعتها .

ويظهر الفرق بين الروضة والمستصفى في أمور :

أحدها : ان ابن قدامة جعل كتابه في ثمانية أبواب تحتها فصول .
في حين أن الغزالي جعل كتابه دائرا على أربعة أقطاب ، كل قطب
يشتمل على فنون وابواب تحتها مسائل .

ثانيا : ذكر ابن قدامة في كتابه الروايات عن الامام أحمد ، وآراء علماء
الحنابلة في المسائل الأصولية .

ثالثا : ان ابن قدامة مع كونه متابعا للغزالي في المستصفى الا أنه
صاغ كتابه بالمذهب الحنبلي في تحرير آرائه وفي ترجيحاته واختياراته .
وقد لخص الطوفي علاقة الروضة بالمستصفى في مقدمة شرحه
لمختصر الروضة فقال ^(١) : " ان الشيخ أبا محمد تابع في كتابه أبا حامد
الغزالي في " المستصفى " حتى في اثبات المقدمة المنطقية في أوله ،
وحتى قال أصحابنا وغيرهم ممن رأى الكتابين : ان " الروضة " مختصر
" المستصفى " . ويظهر ذلك قطعا في اثباته المقدمة المنطقية ، مع أنه
خلاف عادة الأصوليين من أصحابنا وغيرهم ، ومن تابعته على ذكر كثير
من نصوص ألفاظ الشيخ أبي حامد . فأقول : ان الشيخ أبا محمد التقط
ابواب المستصفى ، فتصرف فيها بحسب رأيه ، وأثبتها ، وبنى كتابه عليها .
ولم ير الحاجة ماسة الى ما اعتنقه الشيخ أبو حامد ، من درج الأبواب
تحت أقطاب الكتاب ، أو أنه أحب ظهور الاختياز بين الكتابين باختلاف
الترتيب ، لئلا يصير مختصرا لكتابه ، وهو انما يضع كتابا مستقلا ، في
غير المذهب الذي وضع فيه أبو حامد كتابه ، لأن أبا حامد أشعري شافعي
وأبو محمد أثري حنبلي " .

(١) شرح مختصر الروضة (٨٠ - ٨١) .

مكانة الروضة وبيان اهتمام العلماء بها :

تظهر مكانة كتاب "الروضة" بين كتب الأصول من وجوه :
أحدها : أن مؤلفها هو العلامة الشيخ موفق الدين ابن قدامة،
المشهور بفضل وسعة علمه ، وغزارة فقهه ، عرف فضله من عاصره ومن جاء
بعده ، من علماء الحنابلة وغيرهم . وهو من الأئمة الأعلام في الفقه
له كتاب "المغنى" الذى يعتبر موسوعة فقهية جمع فيها بين آراء علماء
المذاهب مع الاستدلال والتحقيق .

وفي كتابه "الروضة" حرر مذهب الإمام أحمد في المسائل الأصولية
وذكر ما ورد عنه من روايات وفصل أقوال علماء المذهب مع الاستدلال والمناقشة
والترجيح .

الثاني : أنه استمد كتابه من "المستصفى" للغزالي ، والغزالي
هو العالم المحقق المدقق الذى نضج علم أصول الفقه على يديه نضجا
مبكرا ، وتفنن في تقسيمه وتبويبـه ، وربط مسائله بعضها ببعض في كتابه
المستصفى ، والذى يعتبر من أمهات الكتب في هذا الفن .

الثالث : أن الكتاب عمدة في تحرير المسائل الأصولية على مذهب
الإمام أحمد ، حتى أنك لا تجد كتابا في أصول فقه الحنابلة من جاء به
ابن قدامة إلا وهو يذكره وينقل عنه .

وإن ما يكشف عن قيمة الكتاب العلمية بيان اهتمام العلماء به قديما
وحديثا وخدمتهم له ، وذلك يتبين فيما يلي :

١ : اختصر الروضة محمد بن أبي الفتح البعلى الفقيه الحنبلى المحدث
النحوى المتوفى سنة (٧٠٩ هـ) شيخ الطوفى . في كتاب سماه
"تلخيص روضة الناظر" لخص فيه روضة الناظر ونهج طريقة ابن قدامة

فاثبت المقدمة المنطقية ، ولم يغير في الترتيب . يوجد له نسخة
مصورة في مركز البحث العلمي عن المتحف البريطاني تحت رقم "٦٦"
أصول فقه ، عدد أوراقها (١١٩) ورقة . قال ناسخها أنه نسخها
سنة (٧٠٥ هـ) . وذلك يدل ان تأليفها سابق لهذا التاريخ .

٢ : اختصرها نجم الدين الطوفي المتوفى سنة (٧١٦ هـ) وذلك سنة
(٧٠٤ هـ) ، في كتابه " مختصر روضة الناظر " المشهور بالبليسل
في أصول الفقه .

حذف منه المقدمة المنطقية وغير ترتيب ^{بعض} المسائل عن ما هو
موجود في الروضة .

٣ : شرح الروضة الشيخ عبد القادر ابن بدران الدمشقي في شرح سماه
" نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر " انتهى من هذا الشرح
ضمنى يوم الخميس ١٨ / ٤ / ١٣٤١ هـ . وطبع في مجلدين في المطبعة
السلفية بمصر لصاحبها محب الدين الخطيب سنة ١٣٤٢ هـ (١) .
وهو بهذا يكون أول كتاب يطبع في أصول فقه الحنابلة .

قال ابن بدران في سبب شرحه لروضة الناظر : " زارني جماعة
من أفاضل الحنابلة النجديين ، وطلبوا مني أن أختار لهم كتابا في
أصول مذهب امام الأئمة وناصر السنة الامام المجل والحرير المفضل
الامام أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه وجعل الجنة
من قلبه وشواه ليشتغل به طلاب هذا الفن ، فأرشدتهم الى كتاب
" روضة الناظر وجنة المناظر " لأحد الأئمة الاعلام الفقيه الاصولي
المحقق الزاهد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة

(١) وقد اعادت هذه المطبعة طبع هذا الكتاب مجردا عن الشرح عام ١٣٨٥ هـ .

- المقدسي الأصل ثم الدمشقي الصالح الحنبلي ، لما هو متصف به مع
اختصاره من النفع الجزيل والفوائد الكثيرة ، ثم انهم بعد أن قبلوا
اختياره ألحوا بأن اكتب عليه ما عساه يكشف ما يشكل من مطالبه ، وبذلك
ما يستعصى فيه على طالبه ، فاجبت مقترحهم ، مستعينا بالله تعالى ،
وأخذت بكتابة تعليقات عليه تقرب ما نأى من الطالب ، وتفتح
باب تلك الروضة لكل طالب ، وتهديه من ثمراتها بلا ثمن ، وتحرر مسائله
تحرير مطلق مؤتمن ، مع ترك الواضح منه ، وصرف الهمسة الى
ما أشكل . . . والله تعالى ولي التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل^(١) .
- ٤ : قررت دراسة كتاب "الروضة" على طلاب^{كلية} الشريعة بالرياض منذ
انشائها الى اليوم . كما قررت الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة
تدريسه لطلابها منذ تأسيسها .
- ٥ : كتب الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي " مذكرة في أصول الفقه"
على روضة الناظر وطبعتها الجامعة الاسلامية عام ١٣٩١ هـ ، وقد حذف
المقدمة المنطقية وحافظ على ترتيب ابن قدامة للروضة ، وهو
يأتي برأس عبارة الموفق . ثم يبدأ بمرض الموضوع عرضا مستقلا
بعبارة الخاصة يأتي فيه بما احتوته الروضة من المعاني ما زججا
له براقي السعود في أصول المالكية ، وما أضافه بيان حقيقة
الحكم في اللغة والاصطلاح .
- ٦ : اختصر الروضة الشيخ عبد القادر بن شيبه الحمد في كتاب أسماه
"متاع العقول بروضة الأصول" وذلك سنة ١٣٨١ هـ ، وطبعه
عدة طبعات ، حذف المقدمة المنطقية ، وسار على ترتيب الروضة في الجلة .

(١) انظر : الكتاب المذكور (ص ٩ - ١٠) .

٧ : قام بتصحيح الروضة والتعليق عليها وتخراج نصوصها الدكتور /عبدالعزیز السعيد، ونال بها درجة الدكتوراه من الأُزهر . وقد طبعت سنة (١٣٩٧هـ) بمطابع الرياض في مجلدين الأول دراسة عن المؤلف والكتاب الثاني كتاب روضة الناظر . وقد كتب على كل مجلد " ابن قدامة وآثاره الاصولية - دراسة علمية أعدها الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عثمان السعيد " . وقد أحدث هذا لبساً بأن كلا المجلدين دراسة عن ابن قدامة ، مع أن المجلد الثاني هو كتاب روضة الناظر لابن قدامة. وكان ينبغي أن يكتب على المجلد الثاني اسم الكتاب " روضة الناظر وجنة الناظر " واسم المؤلف فيها " موفق الدين ابن قدامة " ، ثم يذكر تحقيق وتعليق د / عبد العزيز السعيد . ولعل ذلك حصل سهواً من فضيلته ، وبالأمكان استدراكه في طبعة أخرى .

"مختصر روضة الناظر"

منهج المؤلف في مختصره :

ذكر الطوفي المنهج العام الذي سلكه في كتابه "مختصر روضة الناظر" وأجمل ذلك في كلمات قيدها في مقدمة ذلك الكتاب فقال : "أسأرك التسديد في تأليف كتاب في الأصول ، حجمه يقصر وعلمه يطول ، يتضمن ما في الروضة القدامية ، الصادرة عن الصائغة القدسية ، غير خال من فوائد زوائد ، وشوارد فرائد ، في المتن والدليل ، والخلاف والتعليل ، مع تقريب الأفهام على الأفهام ، وإزالة اللبس عنه مع الإبهام ، حاويا لأكثر من علمه ، في دون شطر حجمه ، مقراله غالبا على ما هو عليه من الترتيب ، وإن كان ليس إلى قلبي بحبيب ولا قريب" (١) .

ويمكن تفصيل ما أجمله المؤلف في النقاط التالية :

- ١ - أن المختصر يشتمل على مسائل الروضة ومادتها وأنه يقع في نصف حجمها ، ومن وزن بين الكتابين أدرك تحقق ذلك الأمر .
- ٢ - أن المختصر اشتمل على زيادات مفيدة على ما في الروضة سواء كان ذلك في المسائل ، أو في الأقوال والاستدلال لها ، أو في الاختيار والترجيح .
- ٣ - يحاذر المختصر بالبعد عن مواطن الاشكال في العبارات ، والوضوح في المراد .
- ٤ - أن هناك اختلافا في الترتيب بين المختصر والروضة ، وإن كان يقرر ترتيب الروضة غالبا ، وإن لم يكن محبا لذلك الترتيب .

ترتيب الطوفي مباحث المختصر :

بدأ الطوفي مختصره بخطبة ذكر فيها منهجه في اختصار الروضة ،
ثم ذكر مقدمة للكتاب جعلها في أربعة فصول . الفصل الأول : في تعريف
أصول الفقه ، والثاني : في التكليف ، والثالث : في أحكام التكليف ، والرابع :
في اللغات .

ثم تكلم عن الأصول المتفق عليها ، وهي ، الكتاب ، والسنة ، والاجماع
والاستصحاب ثم تكلم عن الأصول المختلف فيها وهي ، شرع من قبلنا ، وقول
الصحابي ، والاستحسان ، والاستصلاح ثم تكلم عن القياس ثم الاجتهاد والتقليد ،
ثم ترتيب الأدلة والتراجيح .

ولكون ترتيب مسائل المختصر هو نفس الترتيب الذي سار عليه في الشرح ،
فسانه يحسن أن نزيدها تفصيلا وبيانا فنقول :

الفصل الأول من فصول المقدمة في تعريف أصول الفقه .

ذكر تعريف أصول الفقه باعتباره لبقا على هذا العلم ، ثم عرفه باعتبار
مفرداته . فبين المراد بالأصول ، ثم عرف الفقه لغة وشرعا ، مع شرح
التعريف وبيان المحترزات وما ورد في ذلك من نقاش بين الأصوليين .

الفصل الثاني : في التكليف .

عرف التكليف لغة وشرعا ، ثم ذكر شروط المكلف ، والمكلف به في مسائل
المسألة الأولى : من شروط المكلف العقل وفهم الخطاب ، تكلم فيها عمن
حكم تكليف المجنون والصبي ، والمميز ، وما يترتب على ذلك
من أحكام .

والثانية : تكلم فيها عن حكم تكليف النائم والناسي والسكران .

والثالثة : عن حكم تكليف المكره .

والرابعة : عن الكفار هل هم مخاطبون بفروع الاسلام ؟

ثم ذكر شروط الفعل المكلف به وهي : أن يكون معلوم الحقيقة ، معلوماً كونه مأثور به ، معدوماً . ثم تكلم عن مسألة انقطاع التكليف حال حدوث الفعل . ثم ذكر الشرط الرابع من شروط المكلف به وهو أن يكون ممكناً . وتكلم عن التكليف بالحال لذاته ، ولغيره .

ثم ذكر خاتمة لهذا الفصل ذكر فيها مسألة " لا تكليف إلا بفعل " .

الفصل الثالث : في أحكام التكليف ،

ذكر تعريف الحكم ، بين قسمه الحكم التكليفي إلى أقسامه الخمسة .

وبدأ بالواجب ، فذكر تعريفه ، والفرق بينه وبين الفرض ، ثم ذكر مسائل الواجب وهي : الأولى : في الواجب المخير ، والثانية : في المضيق والموسع ، الثالثة : إذا مات المكلف في أثناء الموسع قبل فعله وضيق وقته هل يكون عاصياً ، وهل يشترط العزم على الفعل لتأخير الواجب آخر الوقت ، وإذا أخره مع ظن الموت فلم يمت فهل فعله في الوقت أداء أو قضاء .

المسألة الرابعة : فيما لا يتم الواجب إلا به ، ولها فرعان ، أحدهما : إذا

اشتبهت أخست بأجنبية أو ميتة بمذكاة ، الثاني : الزيادة على الواجب .

ثم تكلم عن الندب ، ذكر تعريفه في اللغة والشرع ، وهل هو مأثور به ؟

ثم تكلم عن الحرام ، ذكر تعريفه ، وذكر مسألة الواحد بالجنس أو النوع

هل يكون مورداً للأمر والنهي ، وحكم ذلك في الواحد بالشخص من جهة

واحدة ، أو من جهتين كالصلاة في الدار المفصولة . أورد أقوال العلماء

في المسألة ، وتأخذ الخلاف ، وأدلة كل فريق .

ثم تكلم عن المكروه . ذكر تعريفه ، وأنه منهي عنه ، وقد يطلق على الحرام ،

وعلى ترك الأولى .

ثم تكلم عن المباح ، ذكر تعريفه ، ثم أورد مسألتين : الأولى : هل المباح

مأثور به .

الثانية : حكم الانتفاع بالاعيان قبل الشرع .

ثم ذكر خاتمة لهذا الفصل . جعلها في خطاب الوضع . عرفه ،
وذكر أصنافه وهي : العلة ، والسبب ، والشرط ، والمنع . وتكلم عن كل واحد
منها .

ثم تكلم عن الصحة في العبادات والمعاملات ، والبطلان والفساد ، وهل
هما مترادفان ؟

ثم تكلم عن الاداء والاعادة والقضاء .

ثم تكلم عن العزيمة والرخصة .

الفصل الرابع : في اللغات ،

عرف اللغة ، وبين أسباب اختلاف الألسنة ثم ذكر أبحاثاً :

الأول : هل اللغة توقيفية أو اصطلاحية ؟

الثاني : هل تثبت الاسماء قياساً ؟

الثالث : في الحقيقة والمجاز .

الرابع : في الصوت ، والكلمة ، والكلام .

ثم تكلم عن انقسام الكلام الى نص وظاهر ومجمل .

ذكر تعريف النص لغة واصطلاحاً ، وإطلاقاته ، وحكمه .

ثم ذكر الظاهر تعريفه لغة واصطلاحاً ، وحكمه .

أما المجمل فأخبر الكلام عليه بعد المطلق والمقيد .

وبهذا انتهت فصول المقدمة .

ثم تكلم عن الأصول فبدأ بالمتفق عليه منها وهي الكتاب والسنة والاجماع

والاستصحاب ، وبدأ بالكتاب فذكر تعريفه ، وهل هو القرآن ، وذكر مذهبه

الاشعرية والسلف في الكلام .

ثم ذكر مسائل : الأولى : في القراءات السبع وتواترها . الثانية :
في حجية القراءات الشاذة ، الثالثة : هل في القرآن مجاز ؟ ، الرابعة :
هل في القرآن ما هو معرب ؟ الخامسة : في المحكم والتشابه .
ثم تكلم عن السنة لغة وشرعا ، وحجيتها ، وتعريف الخبر ، وبيان أقسامه
التواتر والآحاد ، وتكلم عن كل قسم . ثم ذكر مسائل : الأولى : في جواز
التعمد بخبر الواحد عقلا ، الثانية : في جواز التعمد بخبر الواحد
سما ، الثالثة : شروط الراوى المقبول الرواية ، الرابعة : لا تقبل رواية
مجهول العدالة في أحد القولين وهو قول الشافعي . الخامسة : لا تشترط
ذكورية الراوى . السادسة : الجرح والتعديل . السابعة : عدالة
الصحابة ، الثامنة : مراتب رواية الراوى صحابي أو غيره . التاسعة : حكم
الزيادة من الثقة . العاشرة : مرسل الصحابي وغيره . الحادية عشرة : حكم
خبر الواحد فيما تعم به البلوى . الثانية عشرة : رواية الحديث بالمعنى .
ثم تكلم عن النسخ . ذكر حده لغة وشرعا ، ومسائله ، الأولى : النزاع
في جواز النسخ عقلا وشرعا . الثانية : نسخ التلاوة والحكم ، أو أحدهما .
الثالثة : نسخ الأمر قبل امتثاله ، الرابعة : الزيادة على النص .
الخامسة : نسخ العبادة إلى غير بدل . السادسة : نسخ كل من الكتاب
والسنة المتواترة ، والآحاد بمثله ، والسنة بالكتاب . السابعة : الإجماع
لا ينسخ ولا ينسخ به . وذكر خاتمة : في أن النسخ لا يعرف إلا بالنقل .
ثم تكلم عن الأمر والنواهي ومسائلهما ، والعموم والخصوص ، والاستثناء
والمطلق والمقيد ، والمجمل والمبين . ثم ذكر خاتمة في فعوى اللفظ ومراتبه
وأضرابه . ودرجات دليل الخطاب .
ثم تكلم عن الإجماع ومسائله .
ثم الاستصحاب .

ثم الأصول المختلف فيها وهي شرع من قبلنا ، وقول الصحابي ، والاستحسان والاستصلاح .

ثم تكلم عن القياس . تعريفه ، وأركانه ، والأسئلة الواردة عليه .

ثم تكلم عن الاجتهاد تعريفه ومسائله .

ثم التقليد تعريفه وأحكامه .

ثم القول في ترتيب الأدلة والترجيح .

وبهذا ينتهي كتاب " مختصر روضة الناظر " للطوفي .

مقارنة بين الروضة والمختصر : (١)

وبالمقارنة بين الروضة والمختصر يظهر أن هناك فروقا بينهما فسي
جوانب مختلفة ، فقد يكون الاختلاف في التبويب والتقسيم العام ، وقد يكون
في ترتيب موضوعات الكتاب ، وقد يكون في ترتيب مسائل كل موضوع . هذا من
حيث التبويب والترتيب .

أما من حيث الزيادات التي زادها المختصر علما في الروضة ، فقد
تكون في المسائل ، وقد تكون في الاستدلال لتلك المسائل ، وقد تكون فوائدها
متعلقة بها .

ويمكن تقسيم هذه الفروق الى ثلاث فئات :

الفئة الأولى : الاختلاف في عرض موضوعات الكتاب وترتيبها .

الفئة الثانية : زيادات زادها الطوفي في مختصره لا توجد في الروضة .

الفئة الثالثة : مآخذ وجهها الطوفي على الأصل ، وخالفه في اختياره .

(١) لقد عقد الدكتور حمزة الفهر مقارنة بين المختصر والروضة أفاد فيها كثيرا في
دراسته التي أعدها عند تحقيقه لشرح الكشاني لمختصر الروضة .

الفئة الأولى من الفروق : الاختلاف في عرض موضوعات الكتاب وترتيبها :

- ١ - جعل صاحب الروضة كتابه في مقدمة خطيبة وثانية أبواب ، اشتمل كل باب على عدد من الفصول ، أما الطوني فلم يثبت المقدمة المنطقية ، لأنها لا تختص أصول الفقه ، ولم تجر عادة الأصوليين بإثباتها ، وجعل كتابه في مقدمة اشتملت على أربعة فصول ، ثم ذكر رؤوس الموضوعات كالكتاب والسنة والاجماع ، من غير أن يضعها تحت أبواب ، ثم يفرع مسائل كل موضوع ، وهو في الجملة يتدرج بذكر التعريف ثم تحرير محل النزاع ، فأقوال العلماء ، وأدلتهم ، ومناقشتها ، ثم بيان القول المختار ، مع ذكر مأخذ المسألة . وأحيانا يذكر في نهاية الموضوع خاتمة يضمنها فوائد وزيادات ، أو يكشف فيها أمر قد يتطرق اليه اللبس .
- ٢ - تكلم صاحب الروضة عن أحكام التكليف الخمسة أولا ، ثم تكلم عن التكليف ثانيا ، والطوني تكلم عن التكليف أولا ، ثم تكلم عن أحكام التكليف ثانيا .^(١) وأحسن الطوني ، لأن الكلام في حقيقة الشيء مقدمة على الكلام في أقسامه .
- ٣ - ذكر الطوني في الفصل الرابع من فصول المقدمة الكلام على اللغات وتقاسيم الأسماء وتكلم عن النص والظاهر . وصاحب الروضة أخرج الكلام عن اللغات وتقاسيم الأسماء ، وكذا أقسام الكلام وهي النص والظاهر والمجمل بعد الكلام عن الأصول المتفق عليها والمختلف فيها .^(٢) وأحسن الطوني لأن اللغات يتوقف خطاب الشرع على فهمها ، لوروده بها ، فكان حقها التقديم على الكتاب والسنة ، والنص والظاهر أقرب إلى مباحث اللغة .

(١) انظر: (الروضة ١٦-٢٦) ، و (مختصر الطوني ١١-١٨) .

(٢) انظر: (الروضة ٨٧-٩٣) ، و (مختصر الطوني ٣٦-٤٤) .

٤ - قدم صاحب الروضة النسخ قبل مباحث السنة ، وذكره الطوفي بعد الكتاب والسنة^(١) . وذلك لأن النسخ يعرض لكل من الكتاب والسنة فكان جعله بعدهما أولى .

٥ - ذكر صاحب الروضة الاجماع بعد مباحث السنة ، والطوفي ذكر بعد السنة النسخ ، والاوامر والنواهي والعموم والخصوص ، وغيرها من المباحث المشتركة ثم ذكر الاجماع بعد ذلك^(٢) . لأن هذه المباحث من مباحث الألفاظ المتعلقة بنصوص الكتاب والسنة ، فكان ذكرها بعدهما أولى .

٦ - ذكر صاحب الروضة المجلد والمبين ، بعد الكلام عن النص والظاهر ، وقبل الأمر والنهي ، وذكر ذلك الطوفي بعد المطلق والمقيد^(٣) . لأنهما أشبه بالمطلق والمقيد وفي كل منهما وجه بيان . ثم ان المجلد مرتبط بالمبين ، فكان ذكره معه أولى .

هذه جملة الفروق في ترتيب أبواب الكتاب ومباحثه ، وهناك فروق في ترتيب المسائل بين بعضها في موضوع واحد ومن ذلك :

١ - رتب صاحب الروضة أحكام التكليف هكذا : الواجب ، المندوب ، المباح ، المكروه ، الحرام .

ورتبها الطوفي هكذا : الواجب ، المندوب ، الحرام ، المكروه ، المباح^(٤) .

فنظرا بين قدامة الى أن الأحكام تنقسم الى ما أذن فيه الشارع ، وإلى ما منع منه . ونظر الطوفي الى أن الأحكام إما طلب أو ترك أو تخيير بينهما . ولكل وجه ، وإن كان صنيع الطوفي أوفق بسياقها في تعريف الحكم .

(١) انظر : (الروضة ٣٦) ، و (مختصر الطوفي ٧٢) .

(٢) انظر : (الروضة ٦٧) ، و (مختصر الطوفي ٧٢ - ١٢٨) .

(٣) انظر : (الروضة ٩٣) ، و (مختصر الطوفي ١١٦) .

(٤) انظر : (الروضة ١٦) ، و (مختصر الطوفي ١٨) .

٢ - مسألة الزيادة على الواجب ذكرها صاحب الروضة في فصل مستقل وجعلها الطوفي فرعا لمسألة ما لا يتم الواجب الا به (١) .

وأحسن ابن قدامة حيث جعلها مسألة مستقلة ، لأن الزيادة على الواجب يتم الواجب بدونها . فلا يصح جعلها فرعا لما لا يتم الواجب الا به .

٣ - ذكر صاحب الروضة في الكلام على السباح ، مسألة الاعيان المنتفع بها قبل الشرع أولا ، ثم ذكر الخلاف في كون السباح مأمورا به ثانيا . والطوفي ذكر الخلاف في كون السباح مأمورا به أولا ، ثم ذكر مسألة الاعيان ثانيا (٢) .

وما ذكره الطوفي أولى ، اذ معرفة / الشيء مأمورا به أولا مقدم لأن فيه كشف لحقيقة السباح . ثم يتبع ذلك النظر في الاشياء قبل الشرع هل هي مباحة أولا ؟

الفئة الثانية من الفروق : زيادات زادها الطوفي في مختصره على ما ورد في الروضة .

وهذه الزيادات قد تكون مستقلة ، وقد تكون جزئية كذكر تعريف أو تحرير محل نزاع أو بيان سبب الخلاف في مسألة . ومن تلك الزيادات :

١ - ذكر صاحب الروضة تعريف الفقه لغة واصطلاحا وتعريف أصول الفقه باعتباره لقبا في ما يقارب خمسة أسطر .

وعقد الطوفي فصلا كاملا في تعريف أصول الفقه باعتباره لقبا ، واعتبار كل من مفرداته وعرف الفقه في اللغة والاصطلاح ، مع شرح التعريف وبيان محترزاته .

(١) انظر: (الروضة ٢٠) ، و (مختصر الطوفي ٢٥) .

(٢) انظر: (الروضة ٢٢-٢٣) ، و (مختصر الطوفي ٢٩) .

- ٢ - زاد الطوفا مسألة انقطاع التكليف حال حدوث الفعل والخلاف فيها (١) .
 ٣ - زاد الطوفا مسألة هل يتوقف صحة استعمال المجاز على نقل استعماله
 في محله عن العرب ؟ (٢)

ومن الزيادات الجزئية التابعة لمسائلها مايلي :

- ١ - ذكر الطوفا في مسألة تكليف المكر مأخذ الخلاف وهو : أن
 الخلاف فيها مبني على الخلاف في خلق الأفعال (٣) .
 ٢ - ذكر الطوفا في مسألة تكليف الكفار بالفروع ، أن الخلاف فيها
 يعود الى حصول الشرط الشرعي هل هو شرط في التكليف أولا ؟ (٤) .
 ٣ - عرف الطوفا الحكم الشرعي (٥) .
 ٤ - وذكر تعريف الحكم الوضعي (٦) .
 ٥ - زاد الطوفا تعريف اللغة مع بيان سبب اختلاف الألسنة (٧) .
 ٦ - ذكر الطوفا تعريف الصوت ، واللفظ ، والكلمة وبيان أنواعها (٨) .
 ٧ - زاد الطوفا في مسائل الكتاب تواتر القراءات السبع والخلاف فيها (٩) .
 ٨ - زاد الطوفا في مسائل الاجماع حكم منكر حكمه وتفصيل القول فيه (١٠) .
 ٩ - زاد الطوفا في مسائل الاجماع أهل البيت (١١) .

-
- (١) انظر : (مختصر الطوفا / ١٥) .
 (٢) انظر : (مختصر الطوفا / ٤٠) .
 (٣) انظر : (مختصر الطوفا / ١٣) .
 (٤) انظر : (مختصر الطوفا / ١٤) .
 (٥) انظر : (مختصر الطوفا / ١٨) .
 (٦) انظر : (مختصر الطوفا / ٣٠) .
 (٧) انظر : (مختصر الطوفا / ٣٦) .
 (٨) انظر : (مختصر الطوفا / ٤١) .
 (٩) انظر : (مختصر الطوفا / ٤٦) .
 (١٠) انظر : (مختصر الطوفا / ١٣٧) .
 (١١) انظر : (مختصر الطوفا / ١٣٦) .

الفئة الثالثة من الفروق : مآخذ وجهها الطونى للروضة ، واختيارات خالف فيها أصله .

١ - ذكر ابن قدامة في أول الروضة مقدمة منطقية ، ولم يشتهها الطونى في مختصره معللاً ذلك بأمر :

أحدها : ما صح عن ابن قدامة من رجوعه عنها ، وذلك حين عاتبه اسحق العلثي على متابعتة للغزالي في اثبات المقدمة المنطقية على خلاف عادة الأصوليين ، فحذفها بعد أن انتشرت بين الناس لذلك توجد في نسخة دون نسخة .

الثاني : ان النسخة التي اختصر بها الطونى لم تكن المقدمة فيها .
الثالث : وهو المعول عليه كما يقول الطونى ، أنه لم يكن يحقق علم المنطق ولا ابن قدامة كان يحققه ، فلو اختصرها لظهر التكلف من الجهتين ، فلا يتحقق الانتفاع بها للطالب ، ويقطع عليه الوقت ، فمن أراد ذلك العلم فعليه بأخذه من مظان من شيوخه وكتبه (١) .

قوله ان السبب الثالث هو المعول عليه فيه نظر :

ان المعول عليه أن المقدمة المنطقية لا تختص علم الأصول بل هي كالآلة لكل علم فهي خارجة عن علم الأصول ، ولم تجر عادة الأصوليين بالحاقها بكتبهم .

أما قوله انه هو ابن قدامة لا يحققان علم المنطق ففيه نظر أيضاً .
ان أن علم المنطق ليس من الصعوبة بحيث يخفى عن عالم غزير العلم كإبن قدامة ، أما الطونى فمن يقرأ كتابه يعلم أنه تمكن من علم المنطق ، وانما أراد أن يتوضح هنا ليثبت زيادة حجة في حذفه للمقدمة المنطقية .
ولكي يمكن توجيه هذا النقد لابن قدامة .

(١) انظر : (شرح مختصر الروضة / ٨٤ - ٨٥) .

- ٢ - ذكر ابن قدامة "باب اللغات" وهو تقاسيم الاسماء بعد ذكر الأدلة المتفق عليها والمختلف فيها . وذكره الطوفي في الفصل الرابع من فصول المقدمة قبل الكلام على الأدلة المتفق عليها . وقال : " ان القياس تقديم تقاسيم الاسماء وهو الكلام في اللغات ، لتوقف معرفة خطاب الشارع على فهمها ، لوروده بها . لكن العذر للشيخ ابي محمد عن هذا : أنه تابع في كتابه الشيخ ابا حامد الفزالي في المستصفى^(١) .
- ٣ - عرف ابن قدامة الفقه بأنه : " العلم بأحكام الأفعال الشرعية كالحل والحرمة ، والصحة والفساد ونحوها " . وفي تعريف الأصول قال : " أصول الفقه : أدلته الدالة عليه من حيث الجطة ، لا من حيث التفصيل^(٢) . وأما الطوفي فقد قال في تعريف الفقه : " قيل : العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال^(٣) . ثم قال " ولو قيل : ظن جطة من الأحكام الشرعية الفرعية باستنباطها من أدلة تفصيلية . لحل المقصود وخف الاشكال^(٤) . وعرف أصول الفقه بأنه : " العلم بالقواعد التي يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية^(٥) .
- ٤ - عرف ابن قدامة التكليف بأنه : " الخطاب بأمر أو نهى " . واختار الطوفي أنه : " الزام مقتضى خطاب الشرع^(٦) .

(١) انظر : (شرح مختصر الروضة / ٨٠) .

(٢) الروضة / ٤٠ .

(٣) مختصر الروضة / ٧٠ .

(٤) مختصر الروضة / ١٠٠ .

(٥) مختصر الروضة / ٦٠ .

(٦) انظر : (الروضة / ٢٦ ، والمختصر / ١١) .

- ٥ - اختار الطوفي عدم تكليف المكره خلافا لجسهور العلماء ومنهم ابن قدامة^(١).
- ٦ - عرّف ابن قدامة الواجب بأنه : " ما توعّد بالعقاب على تركه " .
ونقده الطوفي واختار أنه : " ما ذم شرعا تاركه مطلقا " ^(٢).
- ٧ - عرّف ابن قدامة المندوب بأنه : " أمور لا يلحق بتركه ذم من حيث تركه ، من غير حاجة الى بدل " .
وعرّفه الطوفي بأنه : " ما أثيب فاعله ، ولم يعاقب تاركه مطلقا " ^(٣).
- ٨ - اختار الطوفي صحة الصلاة في المكان المفصوب ، خلافا لاختيار ابن قدامة ببطالانها ^(٤).
- ٩ - عرف ابن قدامة الشرط بأنه : " ما لا يوجد المشروط مع عدمه ، ولا يلزم أن يوجد عند وجوده " .
وعرفه الطوفي بأنه : " ما توقف عليه تأثير الموقوف على غير جهة السببية " ^(٥).
- ١٠ - عرف ابن قدامة العزيمة بأنها : " الحكم الثابت من غير مخالفة دليل شرعي " .
والرخصة بأنها : " استباحة المحظور مع قيام الحاضر " .
وعرف الطوفي العزيمة بأنها : " الحكم الثابت لدليل شرعي خال عن معارض " .
والرخصة بأنها : " ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح " ^(٦).

(١) انظر : (الروضة / ٢٧ ، والمختصر / ١٣) .

(٢) انظر : (الروضة / ١٦ ، والمختصر / ١٩) .

(٣) انظر : (الروضة / ٢٠ ، والمختصر / ٢٥) .

(٤) انظر : (الروضة / ٢٤ - ٢٥ ، والمختصر / ٢٧) .

(٥) انظر : (الروضة / ١٣٥ ، والمختصر / ١١٣) .

(٦) انظر : (الروضة / ٣٢ ، والمختصر / ٣٤) .

١١- عرف ابن قدامة الظاهر بأنه : " ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر " .

واختار الطوفي أنه : " اللفظ المحتمل معنيين فأكثر هو في أحدهما أظهر " (١) .
بزيادة قيد " فلاكثر " ، لأنه قد يدل على أكثر من معنيين .

١٢- عرف ابن قدامة المجل بأنه : " ما لا يفهم منه عند الإطلاق معنى " .
وزاد فيه الطوفي قيد " معين " ، لئلا يبطل بالشترك فإنه يفهم منه معنى غير معين . (٢)

(١) انظر : (الروضة / ٩٢ ، والمختصر / ٤٢) .
(٢) انظر : (الروضة / ٩٣ ، والمختصر / ١١٦) .

مصادر الطوفي التي اعتمد عليها في مختصره

وفي هذا البحث نذكر أهم المصادر التي اعتمد عليها الطوفي في مختصره .
وهي كالتالي :

١ — روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ، وهي أصل الكتاب الذي اختصره الطوفي ، فهي ولا شك المصدر الرئيسي لمختصر الطوفي وغالب مادته والفاظه .

٢ — مختصر ابن الحاجب ، المسمى " مختصر المنتهى " .

قال ابن حجر في الدرر الكامنة ، عند ذكر مؤلفات الطوفي : " واختصر روضة الموفق في الاصول على طريقة ابن الحاجب ، حتى أنه استعمل أكثر ألفاظ المختصر " (١) .

ويقول ابن بدران في المدخل : " مختصر الروضة القدامية للعلامة سليمان الطوفي ، مشتمل على الدلائل مع التحقيق والتدقيق ، والترتيب ينخرط مع مختصر ابن الحاجب في سلك واحد " (٢) .

ومن يقارن بين مختصر الطوفي ومختصر ابن الحاجب يدرك مدى تأثير الطوفي بابن الحاجب ، وقد صرح الطوفي في شرح مختصر الروضة بأنه أخذ عن ابن الحاجب في مواضع من مختصره ، ومن ذلك :

١ — تعريف أصول الفقه بأنه : " العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال " (٣) .

(١) الدرر الكامنة (٢/ ١٥٥) .

(٢) المدخل لابن بدران / ٢٣٨ .

(٣) مختصر الطوفي / ٦ ، ومختصر ابن الحاجب (١/ ١٨) .

٢ — تعريف الفقه بأنه : " العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها
التفصيلية بالاستدلال " (١) .

قال الطوفي بعد أن ذكر هذين التعريفين : " هذا التعريف للفقه ،
والتعريف السابق لأصول الفقه هما لابن الحاجب " (٢) .

٣ — مأخذ الخلاف في تكليف الكفار بالفروع . قال الطوفي في مختصره
: " وحرف المسألة أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في التكليف
عندنا دونهم " (٣) .

وقال في شرح المختصر : " هذا مأخذ المسألة به عليه ابن الحاجب " (٤) .

٤ — مسألة انقطاع التكليف حال حدوث الفعل ، زادها الطوفي متابعا لابن
الحاجب (٥) .

قال الطوفي في شرحه : " ليست هذه من مسائل الروضة ، وهي مشهورة ،
ذكرها الآمدي ، وابن الحاجب " (٦) .

ومن المسائل التي تابع فيها ابن الحاجب أيضا :

٥ — تعريف المجاز ، عرّفه الطوفي بأنه : " اللفظ المستعمل في غير موضوع
أول على وجه يصح " . وهذا هو تعريف ابن الحاجب ، إلا أنه قال :
" في غير وضع " بدل " موضوع " (٧) .

(١) مختصر الطوفي / ٧ ، ومختصر ابن الحاجب (١٨ / ١) .

(٢) شرح مختصر الروضة / ١٣٦ .

(٣) مختصر الطوفي / ١٤ ، ومختصر ابن الحاجب (١٢ / ٢) .

(٤) شرح مختصر الروضة / ٢٤٨ .

(٥) مختصر الطوفي / ١٥ ، ومختصر ابن الحاجب (١٤ / ٢) .

(٦) شرح مختصر الروضة / ٢٧٠ .

(٧) مختصر الطوفي / ٣٩ ، ومختصر ابن الحاجب (١٣٨ / ١) .

٦ - زاد الطوفي مسألة هل يشترط في صحة استعمال المجاز في محله

نقله عن العرب . وهي من المسائل التي ذكرها ابن الحاجب ^(١) .

٧ - تابع الطوفي ابن الحاجب في القول بأن ما لا يتم الواجب الا به

وكان مقدورا يجب ان كان شرطا . وان لم يكن شرطا لم يجب ^(٢) .

٣ - المنتهى للآمدى .

وهذا الكتاب من المراجع الاساسية للطوفي في شرحه لمختصر

الروضة كما سيأتي بيانه ، وألح تأثر الطوفي في مختصره ببعض آراء الآمدى
والفاظه في المنتهى . ومن ذلك :

١ - ان الطوفي رجح تعريف الفقه بأنه : " ظن جملة من الاحكام الشرعية

الفرعية باستنباطها من أدلة تفصيلية " ^(٣) .

وعرفه الآمدى بأنه : " العلم بجملة غالبية من الاحكام الشرعية

الفرعية بالنظر والاستدلال " ^(٤) .

فكلاهما أخذ لفظ " جملة " قيда في التعريف .

٢ - تابع الطوفي الآمدى في مسألة هل يشترط في استعمال اللفظ المجازي

نقل استعماله في محله عن العرب ؟ . وهذه المسألة وان كانت من

المسائل التي ذكرها ابن الحاجب في مختصره الا أن ألفاظ الطوفي

أقرب الى ألفاظ الآمدى في المنتهى ^(٥) .

٣ - وافق الطوفي الآمدى في المنتهى بأن النزاع في الواجب المخير

بين المعتزلة والجمهور لفظي ^(٦) .

(١) مختصر الطوفي / ٤٠ ، ومختصر ابن الحاجب (١/ ١٤٣) .

(٢) انظر : (مختصر الطوفي / ٢٤ ، ومختصر ابن الحاجب (١/ ١٤٤) .

(٣) مختصر الطوفي / ١٠ .

(٤) المنتهى (١/ ٣) .

(٥) انظر : (مختصر الطوفي / ٤٠ ، والمنتهى ١/ ١١) .

(٦) انظر : (مختصر الطوفي / ٢٠ ، والمنتهى ١/ ٢٣) .

٤ - مختصر الخرقى .

تقدم في ترجمة الطوفى أنه حفظ " مختصر الخرقى " في أول حياته ، وكذا حفظ " المحرر " للمجد ابن تيمية ، ويحتمل على تقي الدين الزيرياتي ، فكان حرياً أن يذكر أفاظهما عند ذكر الفروع الفقهية ، وقد نقل عنهما في مختصره .

قال الطوفى عند الكلام على المكروه : " وقد يطلق على الحرام كقول الخرقى : " ويكره أن يتوضأ في آنية الذهب والفضة " (١) .

٥ - المحرر لابن تيمية .

ونقل عن المحرر في مباحث الاجتهاد ، عند الكلام على مسألة : " إذا نص المجتهد في مسألتين مشتبهتين على حكمين مختلفين ... الخ " . قال الطوفى : " وقد وقع في مذهبنا ، فقال في " المحرر " فمن لم يجد الا ثوباً نجساً صلى فيه وأعاد نص عليه ، ونص فيمن حبس في موضع نجس فصلى فيه أنه لا يعيد ، فيخرج فیهما روايتان " (٢) .

(١) مختصر الطوفى ٢٩/ ، ومختصر الخرقى مع المغنى (١/ ٥٥) .

(٢) مختصر الطوفى ١٨١/ ، والمحرر (١/ ٤٤ - ٤٥) .

تقويم المختصر

ان الطوفي حين عمد الى روضة الناظر واختصرها كان يأخذ على ابن قدامة متابعتة الغزالي في المستصفي في أمورها : ١ - اثبات المقدمة المنطقية خلاف عادة الاصوليين ، ٢ - متابعتة في ترتيب الابواب والمسائل ، ٣ - اثباته لكثير من عبارات المستصفي في الروضة . ولعل الهدف الأول من اختصاره للروضة : هو تخليص مادتها ومسائلها من هذه المأخذ . ولقد تهيأ للطوفي مراده ، وتمكن من تحقيق مطلوبه ، فلم يثبت المقدمة المنطقية ، وتصرف في الترتيب الذي جرى عليه ابن قدامة في بعض المواضع ، واعاد صياغة مادة الروضة ومسائلها بأسلوب جديد بعيد عن الحشو والتعقيد ، وعبارة رصينة وافية بالمطلوب ، بعيدة عن مواطن الاشكال .

ومن محاسن المختصر أيضا أن الطوفي حرر فيه مسائل الاصول تحريرا دقيقا ، وزاد فيه زيادات مفيدة في المسائل والاُقوال والأدلة ، وتصرف فيها تصرف العارف بها المتمكن من مادتها ، احاطة وتحقيق ، ويصف الكسباني مختصر الروضة للطوفي فيقول ^(١) : " فان مختصر روضة الناظر فسي أصول الفقه للشيخ نجم الدين الطوفي رحمه الله من أوجز المختصرات ألفاظا ، وأعذبها وأسرعها علوقا بالافهام وأقربها ، بيد أن المبتدئ قد يحتاج في بعض مسائلها الى زيادة ايضاح ، اذ لم يفصح عن معانيها كل الافصاح " . ويذكره ابن بدران فيقول ^(٢) : " مختصر الروضة القدامية للعلامة سليمان الطوفي مشتمل على الدلائل مع التحقيق والتدقيق ، والترتيب ، والتهذيب " .

(١) سواد الناظر / ٧ .

(٢) المدخل / ٢٣٨ .

وان القارىء في مختصره ليلبس في ثيابه اعتداد الطوفى بنفسه وجرأته
في اختيار ما يترجح عنده ، فهو يختار القول بعدم تكليف المكره مطلقا ،
موافقا للمعتزلة مخالفا لأهل السنة في ذلك وهو مع ذلك لا تقيده عصبية
مذهبية وانما يختار ما ينتج به من نظرة في الأدلة ، ففي مسألة الصلاة
في الدار المغصوبة يختار القول بصحتها كما هو مذهب أبي حنيفة خلافا
للمشهور من مذهب أحمد .

وهناك ملاحظات يمكن أن تؤخذ على المؤلف هي :

- ١ - جعله مسألة الزيادة على الواجب كصلاة التطوع بالنسبة للمكتوبة
وكزيادة الطمأنينة في الركوع والسجود . فرعا لمسألة ما لا يتم الواجب
إلا به ^(١) . مع أن الزيادة على الواجب يتم الواجب بدونها ، فلا وجه
لجعلها فرعا لما لا يتم الواجب إلا به . والغزالي وابن قدامة جعلها مسألة
مستقلة ، وجعلها القاضي أبو يعلى من المسائل المتعلقة بالواجب (وقد
نبهت على ذلك في حاشية التحقيق في موضعه) .
- ٢ - عدم تحرير بعض الأقوال ونسبتها لأصحابها . كقوله : ان المشهور
عن الحنفية عدم تكليف الكفار مطلقا ^(٢) . مع أن المشهور عند المحققين منهم أن
علماءهم متفقون على أن الكفار مخاطبون بالإيمان والعقوبات والمعاملات ، وأما
العبادات فمخاطبون بها اعتقادا ، ويؤخذون بها في الآخرة ، أما ادعاء
فأكثر الحنفية يقولون بعدم وجوبها عليهم لعدم صحتها منهم ^(٣) .

(١) انظر المختصر / ٢٥٠ .

(٢) انظر الشرح / ٤٥٣ .

(٣) انظر المختصر / ١٤٠ .

(٤) انظر الشرح / ٢٤٦ .

٣ - ان الطونسي حين قرر أن ترتيب الشيخ ابي محمد في الروضة ليس حبيبا الى قلبه ولا قريب، جعل القارىء يتوق الى رؤية ترتيب المختصر على النهج الذى يراه الطونسي ويرضى عنه ، لكنه لم يفعل واكتفى بتغيير بعض الترتيب ، واعتذر بأنه تابع ابن قدامة غالبا في الترتيب ، ولا يكفي ذلك عذرا للطونسي ، ما دام سمح لنفسه بالتصرف في ترتيبه بعض التصرف ، فمثلا هو قدم الكلام في اللغات على الكتاب والسنة ، وجعلها بعد التكليف وأحكامه ، مع أنه يرى أن حقها التقديم على التكليف وأحكامه .

اهتمام العلما بمختصر الروضة

وفيما يلي نذكر جوانب تكشف مدى اهتمام العلما بمختصر الروضة
للطوفي قديما وحديثا .

- ١ — شرحه مؤلفه شرحا وافيا .
- ٢ — شرحه القاضي علاء الدين الكنانى العسقلانى الحنبلى
التوفى سنة (٧٧٧ هـ) فى كتاب سماه " سواد الناظر
وشقائق الروض الناضر " .
- ٣ — شرح قطعة منه علاء الدين سليمان المرادى ^(١) التوفى
سنة (٨٨٥ هـ) .
- ٤ — طبع هذا المختصر فى مؤسسه النور بالرياض عام (١٣٨٣ هـ)
باسم " البلب فى أصول الفقه " وأشرف على طباعته
الشيخ على الحمد الصالحى .
- ٥ — قام الدكتور حمزة الفهر بتحقيق القسم الاول من شرح
الكنانى لهذا المختصر ، ونال به درجة الدكتوراه من
جامعة أم القرى عام ١٣٩٩ هـ .

(١) انظر : مقدمة الانصاف .

" شرح مختصر الروضة "

اسم الكتاب :

هذا الكتاب اسمه " شرح مختصر الروضة " .

كذا رسم عنوان الكتاب على الورقة الأولى من نسخة (أ) وكذلك
نسخة (ب) باسم " شرح مختصر الروضة " وهذا الاسم هو الذي اشتهر به
هذا الكتاب في كتب التراجم ، ولم يذكر له اسم غير هذا . وسيأتي مزيد
تفصيل عن هذا في بحث " نسبة الكتاب للمؤلف " .
نسبة الكتاب الى المؤلف :

يدل على أن كتاب " شرح مختصر الروضة " هو من تأليف نجم الدين
الطوفي أمور منها :

أولا : نسبة المؤلف لنفسه في آخر كتابه " جدل القرآن " حيث قال :
" وانا أعتذر الى الناظر في هذا الكتاب من تقصير وقع في الابواب الاربعة الأولى
منه ، فاني استعملت في أكثرها الاطلاء ، ولم أقصد الحصر والاستقصاء ، وسبب ذلك :
أنه كان قد سبق مني قبل ذلك شرحي لمختصر الروضة في أصول الفقه .
ثانيا : لا يكاد يترجم أحد للطوفي الا ويذكر من مؤلفاته " شرح مختصر
الروضة " ومن ذكره له :

ابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة (٣٦٧/٢) ، وابن حجر في الدرر
الكامنة (١٥٥/٢) ، والسيوطي في بغية الوعاة (٥٩٩/١) ، وابن بدران في
المدخل (٢٣٨ ، ٢٠٧) .

ومن نسب له ونقل عنه : المرداوي في الانصاف (٤٥٣/٩) ، والفتوحي
في شرح الكوكب (٤٧٩/١) ، وابن بدران في المدخل الى مذهب الامام أحمد
(١٣٨) .

تاريخ تأليف الكتاب :

جرت عادة أكثر المؤلفين على ذكر تاريخ الانتهاء من تأليف الكتاب في آخره ، إلا أن الطوفي لم يبين تاريخ فراغه من " شرح مختصر الروضة " في النسخ الموجودة بين أيدينا . لكن عثرت على نصوص من كلام المؤلف تقرب لنا المدة الزمنية التي شرح فيها كتابه " مختصر الروضة " .

قال المؤلف في أوائل شرحه لمختصر الروضة رقة (٢٨ / ١) : " وقع النزاع بين بعض الفقهاء في سنتنا هذه ، وهي سنة ثمان وسبع مائة للهجرة المحمدية صلوات الله على منشئها في أن الجن مكلفون بفروع الدين أم لا ؟ " .

وهذا النص يفيدنا أن المؤلف كان يعمل بشرح مختصر الروضة في سنة ٧٠٨ هـ . ولكن النص ورد في أوائل هذا الكتاب ، فإن ذلك يعني أنه لم يمض وقت طويل بين البداية في تأليف هذا الكتاب وتسجيل هذا النص .

وفي آخر كتابه " جدل القرآن " والذي ابتدأ في تأليفه في أواخر جمادى الآخرة سنة ٧٠٩ هـ ، قال : " وأنا أعتذر إلى الناظر في هذا الكتاب من تقصير وقع في الأبواب الأربعة الأولى منه ، فاني استعملت في أكثرها الأمل ، ولم أقصد الحصر والاستقصاء ، وسبب ذلك أنه كان قد سبق مني قبل ذلك شرحي لمختصر الروضة في أصول الفقه ... الخ " . ومن هذا النص نأخذ أن المؤلف انتهى من شرح مختصر الروضة قبيل بدايته في تأليف كتابه " جدل القرآن " والذي ذكر أنه بدأ فيه في أواخر شهر جمادى الآخرة سنة ٧٠٩ هـ .

منهج المؤلف في الشرح

أبان الطوفي معالم منهجه الذي سار عليه في مختصر الروضة ، لكنه لم يكشف النقاب عن منهجه في شرحه للمختصر . واكتفى بإشارة عابرة إلى بعض جوانب ذلك المنهج ضمنها كلامه عن مصادره التي استمد منها مادة الشرح . فبعد أن ذكر عدداً من المصادر قال ^(١) : " ووقع فيه فوائد من كتب آخر ، لكن لم يقع من كل منها ما يستحق أن يذكر لأجله ، وذكرها بطول ، فلما كان في هذا الشرح ما يستغريب ، ولم يوجد في الكتب المسماة فهو إما في الكتب التي لم تسم ، أو ما قلته أنا ، وقد اقتضت أكثر ذلك بقلت ، تمييزاً للمقول عن المنقول ، وقد أوضحت ذلك كله ، بما اتضح لي من حججه ، مع اجتهد في تحقيق معانيه ، وإيضاح مباني ألفاظه ، وتلخيصها ، وتسهيل ما أمكن مثله ، تسهيلاً لفهمه على الناظر ، ولم أعز إلى أحد من العلماء شيئاً إلا بعد تحقيقه بمشاهدته في موضعه ، أو سوء ال من أشق به إلا ما قدر بما يندر ، ما الاحتراز عنه تعذر " .

والسبيل إلى معرفة منهجه هو الاستقراء والتتبع لمسائل الكتاب ، ويمكن

تحديد أهم معالم منهجه في النقاط التالية :

١ - لم يستخدم المؤلف في شرحه لمختصر الروضة طريقة الإطلاع وهي إحدى

طرق التأليف عن المتقدمين ، وإنما اختار التأليف المباشر ، بالكتابة

مع التوثق من المصادر ، وقد ألحج المؤلف إلى نهجه هذا في آخر

كتابه " جدل القرآن " حيث قال : " وأنا اعتذر إلى الناظر في هذا الكتاب

من تقصير وقع في الأبواب الأربعة الأولى منه ، فاني استعطت في أكثرها

الإطلاع ، ولم أقصد الحصر والاستقصاء ، وسبب ذلك أنه كان قد سبق

من قبل ذلك " شرحي لمختصر الروضة في أصول الفقه " ولحقني ضجره

لمطالعة الكتب عليه وسامة ، فجعلت أملائي لا أكثر هذا الكتاب على

جهة الرياضة والتروح من ذلك " .

- ٢ - تنوعت طريقة المؤلف في التصرف في عبارة المختصر : فأحيانا يذكر عبارة المختصر كاملة ويبدؤها أحيانا بلفظ " قوله " بمعنى في المختصر . ثم يبدأ بشرح مفرداتها كلمة كلمة مع بيان المعنى العام للعبارة . وأحيانا يمزج عبارة المختصر بالشرح ، ويتصرف بربط عبارة المختصر بالشرح بزيادة حرف أو التصريح بمضمون ، متى دعت الى ذلك حاجة . وأحيانا وهو الغالب يكتفي بذكر رأس عبارة المختصر مسبوقه بلفظ (قوله) ويشير غالبا الى بقية العبارة بقوله : " الى آخره " ثم يشرح تلك العبارة ، مع بيان معنى ما يحتاج الى إيضاح من مفرداتها .
- ٣ - بسط المسائل الاصولية بأسلوب واضح سهل الاستيعاب ، بعيد عن التراكيب الغريبة ، والاشارات الخفية .
- ٤ - لم يقتصر المؤلف على ذكر أقوال الحنابلة في المسائل التي يتناولها بل يورد كثيرا آراء الحنفية والشافعية ، والاشعرية والمعتزلة . وان كان مقلما من ذكر آراء المالكية والظاهرية .
- ٥ - اهتم المؤلف بذكر الحدود وتحريرها وبيان محترزاتها ومناقشة ما قد يورد عليها .
- ٦ - يحرر المسائل الاصولية ويبين موضع النزاع في المسائل الخلافية .
- ٧ - يبين مأخذ المسألة في كثير من المسائل التي عرض لها .
- ٨ - استيفاء أقوال الاصوليين في مسائل الكتاب مع بيان أدلتهم وتوجيهها ومناقشتها مناقشة دقيقة عميقة متوازنة .
- ٩ - ان كان للخلاف في المسألة أثر أو كان لفظيا ، فانه يبين ذلك .
- ١٠ - يضمن شرحه فوائد وتنبيهات ، تكشف جوانب مهمة في المسائل التي يتناولها .

- ١١- يكثّر من التمثيل للمسائل الأصولية مع توجيه تلك الأمثلة ، وإذا كانت المسألة خلافية فإنه يكثّر من ذكر الفروع الفقهية وتوجيهها على الأقوال في المسألة .
- ١٢- إذا عرض لمسألة فإنه يرتبها غالباً هكذا : ماهية المسألة ، تحرير محل النزاع إن وجد ، الأقوال في المسألة ، مأخذ الخلاف ، الأدلة ، مناقشة الأدلة ، القول المختار وقد يختم المسألة بخاتمة أو تنبيه أو فائدة .
- ١٣- نهج المؤلف في عرضه للمسائل نهجاً يجعل القارئ يشاركه في الوصول للنتيجة المطلوبة فهو يعرض المسائل بأسلوب واضح وتسلسل عجيب ، ولا يسارع في تزييف قول أو رأي ، بل يناقشه مناقشة هادئة ، مهينة ما يرد عليه ، ثم يخلص إلى ترجيح ما يراه ، ما يدعو إلى قبول ما يختاره المؤلف .
- ١٤- يهتم المؤلف ببيان الجوانب اللغوية ويكثر من الاستشهاد بكلام أئمة اللغة كالجوهرى في الصحاح ، وابن فارس في الصحاح ، وابن قتيبة في مشكل القرآن ومختلف الحديث . مع الاستشهاد لذلك من الكتاب والسنة والشعر .
- ١٥- حرص المؤلف على عدم التكرار ، فإنه إذا استوفى مسألة في موضع ، فإنه يحيل عليها في موضعها كلما ورد ذكر لها .

مصادر الكتاب

اعتنى الطوفي في تأليفه شرح مختصر الروضة تحقيقا و ضبطا وتنبيها على ما يحسن التنبيه عليه ، وفي نهاية كتابه هذا أشار الى أهم المصادر التي اعتمد عليها في شرحه فقال : " وانا ذاكر لك ان شاء الله عز وجل مادة هذا الشرح لتكون على بصيرة ما تجد فيه وثقة ، بحيث ان أردت الوقوف على أصل شيء منه ، ومن أين نقل ؟ : عرفت مادته فاعلم أن مادته هي الكتب التي جمع منها هي : ١ - الروضة للشيخ أبي محمد القاسمي هي أصل المختصر ، ٢ - وأصل الروضة وهو المستصفى ، ٣ - ومنتهاى السؤل للشيخ سيف الدين الآمدي ، ٤ - والتنقيح وشرحه للشيخ شهاب الدين القراني ، ٥ - ووقع في أوائله مراجعة لأوائل المحصول للإمام فخر الدين ، ٦ - وأوائل العدة للقاضي أبي يعلى ، ٧ - وفي آخره خصوصا القياس والأسئلة الواردة عليه - مطالعة لشرح جدل الشريف العراقي للنيلي ، ٨ - ولجلد الشيخ سيف الدين الآمدي ، ٩ - والمقترح للبزدوى ، ١٠ - ونهاية الجدل ولباب القياس للشيخ رشيد الدين الحواري .

ووقع فيه فوائد من كتب آخر ، لكن لم يقع من كل منها ما يستحق ان يذكر لأجله ، وذكرها يطول ، فما كان في هذا الشرح ما يستغرب ، ولم يوجد في الكتب المسماة ، فهو اما في الكتب التي لم تسم ، أو ما قلته أنا ، وقد افترضت أكثر ذلك بقلت تمييزا للمقول عن المنقول ، وقد أوضحت ذلك كله ، بما اتضح لي من حججه مع اجتهادي في تحقيق معانيه ، وايضاح مباني ألفاظه ، وتلخيصها وتمثيل ما أمكن ذكر مثاله تسهيلا لفهمه على الناظر ، ولم أعز الى أحد من العلماء شيئا الا بعد تحقيقه بمشاهدته في موضعه ، أو سؤا ال من أشق به الا ما قدر بما يندر ، مما الاحتراز عنه متعذر ، وأنا أعوذ بالله من غمز الفامز ،

ولزاللامز ،وعيب العائب للفاقل عطا فيه من المعائب ، الظان بجهله
عصمة الانسان من الخطأ والنسيان .

وفي هذا الكلام نبه المؤلف أنه في هذا الشرح اعتمد على الروضة ،
والمستصفى ، والمنتهى ، وتنقيح الفصول وشرحه . ثم ذكر أنه اعتمد في أوائل
الكتاب على أوائل المحصول والعدة . وقد أورد هذه الكتب مرتبة حسب
أهميتها ومدى اعتمادها عليها ، ثم ذكر أنه رجع في مباحث القياس ، لا سيما
الاسئلة الواردة عليه الى أربعة كتب من كتب الحدل .

والمطلع على هذا الكتاب يدرك مدى أهمية هذه الكتب بالنسبة
للشرح ومدى استفادة المؤلف منها . وقد رجع المؤلف الى كتب أخرى
كثيرة ، نذكر جانباً منها ، ومن أراد أن يتوسع في معرفة مصادر هذا الكتاب ،
فعليه مراجعة فهرس الكتب الواردة في النص ، لمعرفة الكتب التي نقل
عنها ، ومواضع نقله ، وعليه بالاستعانة بفهرس الأعلام ، لمعرفة العلماء الذين
نقل عنهم واستفاد منهم .

ويمكن تصنيف تلك المصادر الى الفئات التالية :

مصادر في القرآن وعلومه :

١ - أحكام القرآن للقاضي أبي يعلى ، نقل عنه الطوفي عند الكلام عن الرخصة

(ص ٦١٢) فقال : " وقال القاضي أبو يعلى في " أحكام القرآن " :

الأفضل أن لا يعطى التقية ، ولا يظهر الكفر حتى يقتل ، واحتج

بقصة عمار ، وخبيب بن عدى ، حيث لم يعط أهل مكة التقية

حتى قتل ، فكان عند المسلمين أفضل من عمار .

٢ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة . نقل عنه الطوفي في معاني " أو " (ص ٣٦٣)

قال : " وقال ابن تيمية في " مشكل القرآن " : " أو " تأتي للشك ، نحو :

رأيت عبد الله أو محمداً . وتكون للتخيير كما في آية الكفارة ، وفدية

الحلق ، وتلاهما .

٣ - حروف القرآن ، للمبرد . نقل عنه الطوفي في معاني "أو" (ص ٣٦١) ، فقال : " وهذا كله مشار إليه في كتاب المبرد في " كتاب حروف القرآن " له ، عند قوله تعالى ﴿ أو كصيب من السماء ﴾ حيث قال : و "أو" تكون لأحد الشيئين أو الأشياء ، وتكون للاباحة ، وأصل ذلك واحد .

مصادر في الحديث وعلومه :

من كتب الحديث التي تعد من مصادر الطوفي الصحيحان والسنن الأربع ومسند أحمد حيث يذكر روايتهم للاحاديد ، ولمعرفة مواضعها من الكتاب راجع (فهرس الاحاديث) .

ومن كتب علوم الحديث كتاب " تأويل مختلف الحديث " لابن قتيبة نقل عنه الطوفي (ص ٢٢٥) في كلام عن حكم الخمرة فقال : " وإن بعض المتكلمين يرى اباحتها ، كما حكاه ابن قتيبة عنهم في كتاب " مختلف الحديث " .
مصادر في الفقه وأصوله :

إضافة إلى تقدم ذكره من مصادر أساسية في أصول الفقه ، وما تقدم ذكره أيضا من مصادر الطوفي في مختصر الروضة فإليك أهم المصادر التي استفاد منها المؤلف في الفقه والأصول :

١ - الواضح في أصول الفقه لابن عقيل نقل عنه الطوفي في بيان معنى الفهم (ص ١٣٥) فقال : " والفهم : قال ابن عقيل في " الواضح " : هو ادراك معنى الكلام بسرعة " .

٢ - النكت والإشارات في الأصول النظرية . في أصول الفقه لابن الصيقل الحنبلي . نقل عنه الطوفي منهجه في ترتيب أبواب أصول الفقه (ص ٩٥) فقال : " ومنهم الشيخ الإمام الأوحدي نجم الدين أبو محمد عبد المنعم ابن علي بن نصر بن منصور بن الصيقل الحراني الحنبلي ، ضبط مقالات

أصول الفقه ضبطاً حسناً محققاً . . . إلى قوله - قلت : ذكر -
هذا في كتاب "النكت والاشارات في الاصول النظرية".

٣ - اللع في أصول الفقه للشيرازي . نقل عنه الطوفي منهجه في ترتيب
ابواب أصول الفقه (ص ٨٧) قال : " ومنهم الشيخ أبو اسحق
في "اللع" ثم ذكر منهجه على التفصيل .

٤ - الفروق للقرافي . نقل عنه الطوفي (ص ٥٨٠) فقال : " وأما أفراد
خطاب الطلب فقال القرافي في "الفروق" : هو كآداب الواجبات
 واجتناب المحرمات . . . الخ " .

٥ - شرح العمدة لابي الحسين البصري . نقل عنه الطوفي (ص ٣٥٤) -
في مسألة الواجب من خصال الكفارة وخلاف الجمهور والمعتزلة
فيها فقال : " وقد صح أبو الحسين في "شرح العمدة" بأن الخلاف
لفظي .

٦ - تخريج الفروع على الاصول للزنجاني . نقل عنه الطوفي (ص ٢٦٥) فقال :
" الفرع الثالث : ذكر الزنجاني في كتاب "تخريج الفروع على الاصول
أن الخلاف في أن الكفار يملكون أموال المسلمين بالقهر مني على
الخلاف في تكليفهم " .

٧ - شرح الخرق لابن البنا ، نقل عنه الطوفي (ص ٣٨٦) في تخيير
الامام في حكم قطاع الطريق قال : " وحكى ابن البنا في "شرح الخرق :
هذا التخيير عن سعيد بن المسيب ، ومجاهد ، والحسن ، وعطاء " .

٨ - الفصول في الفقه لابن عقيل . نقل عنه الطوفي (ص ٣٥١) فسي
المضمضة والاستنشاق هل هما فرض أو واجب . فقال : " وصح
ابن عقيل في "الفصول" : انهما واجب لا فرض " .

١ — مطالع الأحكام ، أو مطالع الشريعة للكناني . أفاد عنه الطوفي كثيراً في ذكر ما أخذ المسائل ونقل عنه (ص ٢٥) فقال : " قال الكناني في " مطالع الأحكام " : مأخذ المسألة : أنه ليس في ترتيب الثواني على الأوائل ما يخرجها عن أن تكون ممكنة " وانظر (ص ٢٧٨) .

١٠ — المنهاج للنووي . نقل عنه الطوفي (ص ٤٢٥) قول الشافعي في وقت المغرب هل هو موسع أو لا ؟ فقال : " ولكنهم اليوم ظالمون بالموسع منكرون لخلافه . ومدرك قولهم في المغرب سمي ، مع أن القديم للشافعي أن لها وقتين كغيرها ورجحه النووي في المنهاج " .

مصادر في اللغة وعلومها :

١ — الصحاح للجوهري . نقل عنه الطوفي كثيراً في معاني الألفاظ لفظة ، قال في (ص ٢١) قال : " مادة " ن ز هـ " ترجع إلى معنى البعد على ما أشار إليه في الصحاح " .

وفي (ص ٢٩) قال : " وقال الجوهري : الازل بالتحريك ، القدم " .
٢ — شروح الفصيح لابن هشام اللخمي . نقل عنه الطوفي (ص ٣٣) فقال : " قال ابن هشام في " شرح الفصيح " : " الشكر لا يكون إلا مجازاة ، والحمد يكون ابتداءً ومجازاة " .

٣ — الفصول الخمسون لابن معط ، نقل عنه الطوفي (ص ٧٤٣) في حد الكلام ، فقال : " وقيل : الكلام : هو اللفظ المركب المفيد بالوضع ، هذا الحد ذكره ابن معط في " الفصول " " .

٤ — الصاحبي " فقه اللغة وسنن العرب " . نقل عنه الطوفي في اللغات (ص ٦٣١ — ٦٣٢) فقال : " فائدة : إذا ثبت أن اللغة توقيف فانها لم تقع جملة واحدة ، بل وقف آدم على ما احتاج منها ،

ثم كذلك من حدث من بنييه الانبياء وغيرهم بعده ، حتى انتهى الامر الى نبينا صلى الله عليه وسلم ، فأوتى منها ما لم يؤت به أحد قبله ، ثم قرأ الأمر قراره ، وختمت به اللغة ، كما ختمت به النبوة ، ذكر معنى هذا ابن فارس في كتاب " فقه اللغة وسنن العرب " المسمى " بالصاحي " .

٥ — اللع في العربية لابن جنى . نقل عنه الطوني (ص ٢١٣ — ٢١٤)

فقال : " والتمييز : التخليص والتفصيل . ولهذا قال ابن جنى في " اللع " : التمييز : تخليص الاجناس بعضها من بعض " .

٦ — " المجاز " لابن عبد السلام نقل عنه الطوني (ص ٦٩١) قال :

" وجعل ابن عبد السلام هذا من باب التجوز بلفظ السبب عن المسبب ، سمي عقوبة السيئة والاعتداء سيئة واعتداء ، لأن العقوبة مسببة عن السيئة والاعتداء " .

وفي (ص ٦٩٦) قال : " وان أردت معرفة طرف صالح فعليك بكتاب " المجاز " للشيخ عز الدين ابن عبد السلام ، فانه أجود ما رأيت في هذا الفن " .

٧ — المجمل لابن فارس . نقل عنه الطوني (ص ١٣٣) فقال : " فقد قال

ابن فارس في المجمل : الفقه العلم وكل علم بشئ " فهو فقه " .

٨ — المنصف لابن جنى . أفادته الطوني (ص ٦٤٤) فقال : " ان

جماعة من أهل اللغة ، كابن جنى في كتابه " المنصف " وغيره . نصوا على جواز القياس في اللغة " .

٩ — مأخذ الخشاب على المقامات ، نقل عنه الطوني (ص ١٤٣) ، فقال :

" والذوات : الحقائق وذات الشئ " حقيقته في عرف المتكلمين ، وزعم ابن الخشاب في " مأخذه على المقامات " : أنه لا أصل لذلك في اللغة وانما المعروف فيها " ذات " بمعنى صاحبة ، مؤنث " ذو " .

مصادر متنوعة :

- ١ — درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح للمؤلف ، أناد منه كثيرا ، ونقل عنه ، وأحبال إليه . قال في (ص ٢٣٥) : " هذا مأخذ المسألة استخرجته أنا بالنظر ، وهو أن الخلاف في تكليف المكره يناسب بناؤه على الخلاف في خلق الأفعال ، فمن رآها خلق الله سبحانه وتعالى ، اتجه له أن يقول : بتكليف المكره ، لأن جميع الأفعال مخلوقة لله سبحانه وتعالى ، على أدواته ، على وفق إرادته ، كما حققناه في كتاب " درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح " .
- ٢ — الطل والنحل — لابن حزم الاندلسي . نقل عنه الطوفي (ص ٢٧٦ — ٢٧٧) فقال : " وذكر ابن حزم الظاهري ، في كتاب " الطل والنحل " : " أن المحال على أربعة أقسام : . . . " .

"مسائل زادها المؤلف في الشرح على ما في المختصر"

ليس المراد هنا هو بيان أى زيادة زادها المؤلف في الشرح على ما في المختصر ،
وانما المراد بيان ما زاده في الشرح ^{من} المسائل المستقلة ، أو ما هو في حكم المسائل ،
ومن ذلك ما يلي :

١ - ذكره في أول الكتاب مناهج الأصوليين في ترتيب أبواب أصول الفقه ،
فقد عرضها عرضا أجاد فيه وأفاد . انظر (٨٠ - ٩٨) فبعد أن ذكر طريقة
ابن قدامة في الروضة ، والغزالي في المستصفى ، ذكر طريقة الآمدي في
المنتهى ، والشيرازي في اللمع ، والرازي في المحصول ، والقرافي في تنقيح الفصول ،
والقاضي في العدة ، وابن الصيقل في النكت والاشارات ، ثم ذكر الطونسي
طريقته في ترتيب أبواب أصول الفقه ، وهي غير الطريقة التي اتبعها في
مختصر الروضة لأنه فيه تابع ابن قدامة غالبا في ترتيبه .

٢ - ذكر في نهاية الفصل الأول في تعريف أصول الفقه ، خاتمة ذكر
فيها حد العلم والظن والمعرفة وغيرها وذلك في (ص ١٨٥ - ١٩٦) . قال :
" خاتمة لهذا الفصل ، كنت قد وعدت بذكر العلم لوقوعه في حد الفقه ،
وبمقتضى ذلك ينبغي أن يذكر الظن والمعرفة أيضا ، لوقوعهما في الحدود ،
فلنذكر ذلك مع غيره ما يليق ذكره ههنا . "

٣ - ذكر في مسائل الواجب المخير معاني "أو" وذلك في (ص ٣٥٩ - ٣٧٥)
قال الطونسي " ينبغي لنا تحقيق القول في معنى "أو" لغة ، ثم فيما ينبغي
عليها من الأحكام شرعا ، إذ كان الشيخ أبو محمد لم يعقد لحروف المعاني بابا
مفردا ، على عادة أكثر الأصوليين ، بذكر أحكام "أو" وغيرها من الحروف فيه ،
وتابعته على ذلك . "

٤ - زاد مسألة " التحسين والتقبيح " حيث لم تكن في المختصر ولا في أصله الروضة انظر (ص ٥٢٨ - ٥٣٩) . قال الطوني : " ثم هذا الموضع هو موضع الكلام في تحسين العقل وتقييحه ، بسطنا القول فيه في كتاب مفرد ، وهو كتاب " در القول القبيح بالتحسين والتقبيح " .

وهناك جزئيات لم تستكمل في المختصر أكلها في الشرح ، فمن ذلك :
١ - قال الطوني في الجواب عن الأسئلة الواردة على تعريف الفقه (ص ١٧٩) :
" قلت : فقد حصل الجواب عن السؤال الأول ، والثالث ، وأما الثاني : وهو أن قوله : " عن أدلتها التفصيلية لا فائدة له " لما سبق تقريره . لم أجب عنه في المختصر ، لأنه لم يخطر لي عنه حين الاختصار جواب . والجواب عنه الآن : انه انما ذكر على جهة التبيين لا على جهة التقيد " .

٢ - قال الطوني في ذكر أسئلة المعتزلة التي أوردوها على تعريف الحكم بأنه " خطاب الشارع " . قال في (ص ٣١٩) : " وانما ذكرت في المختصر من أسئلة المعتزلة واحدا على جهة ضرب المثال ، لما يرد على تعريف الحكم بالخطاب ، وههنا زدت السؤالين الآخرين ، وجوابهما ، تكميلا لفائدة الناظر " .

٣ - قال الطوني عند ذكر الوجه الذي أجيب بها عن حجة المانع للقياس في اللغة (ص ٦٤٥) : " الوجه الرابع : في الجواب - ولم يذكر في المختصر بل خطر لي الآن فذكرته - وهو أننا لا نسلم ان القياس اللغوي ، اذا لم يكن مجمعا عليه ، لا يصلح قياسه على الشرعي المجمع عليه . بل هذا شأن القياس . . . " .

٤ - عند ذكر أقسام التجوز زاد أقسام أخرى في الشرح على الأقسام المذكورة في المختصر ، قال في (ص ٧٨٩) : " هذه الأقسام المذكورة في المختصر ، وشم وجوه أخرى . . . " وذكرها .

لأخذ وجهها الطوني في الشرح على المختصر

وهذه المأخذ تتنوع الى ثلاث فئات ، منها ما يعود الى الترتيب والتبويب ،
ومنها ما يعود الى الاختيار والترجيح ، ومنها مأخذ في العبارة -

الفئة الأولى : في الترتيب والتبويب :

ان الطوني غير في ترتيب مباحث المختصر عن أصله الروضة ، لكنه لم يأخذ
حرية تامة في ذلك الترتيب ، بل أقر ترتيب الروضة غالبا ، وراعاه فيما غير
ترتيبه ، لذلك فهو غير راض عن ترتيب المختصر ، وقد نبه على مواضع منه في
الشرح ، من ذلك :

١ - قال الطوني (ص ٦٢٢) : " واعلم ان الكلام في اللغات
هو كالدخل الى اصول الفقه ، من جهة أنه أحد مفردات مادته ، وهي :
الكلام ، والعربية ، وتصور الاحكام الشرعية . فأصول الفقه متوقفة على
معرفة اللغة ، ولورود الكتاب والسنة بها ، واللذين هما أصول الفقه وأدلتها ،
فمن لا يعرف اللغة لا يمكنه استخراج الاحكام من الكتاب والسنة . وقد كان
ينبغي بموجب هذا ان يقدم الكلام في اللغات على غيره من الفصول المتقدمة
تقديم مادة الشيء عليه ، لكن قد ثبت اني أقررت أصل هذا المختصر على حاله
غالبا " .

٢ - قال الطوني في أول الكلام عن الاصول (ورقة ٧٩) بعد ان ذكر
انواع الاصول المتفق عليها والمختلف فيها ، قال : " وهي على هذا الترتيب نسبي
المختصر وبعدها القياس ، وقد كان ينبغي أن يتقدم عليها ، ليكون كل واحد
من الاصول المتفق عليها ، والمختلف فيها ، متواليا ، لا يتخلله غيره ، لكن قد أثبت
عذري في ذلك أول الشرح ، وهو أنني اختصرت ، ولم استقصي حول الترتيب " .

٣ - قال الطوفي - وكأنه يرى أنه ينبغي عقد باب في معاني الحروف - (ص ٣٥٩) : " كان الشيخ أبو محمد لم يعقد لحروف المعاني بابا مفردا ، على عادة أكثر الأصوليين ، بذكر أحكام "أو" وغيرها من الحروف ، وتابعته على ذلك " .

٤ - قال الطوفي في الكلام على الحقيقة والمجاز (ص ٦٤٨) : " وأعلم أن الحقيقة والمجاز لا يختصان بالاسماء ، بل هما يجريان في الكلم الثلاث ، الاسم والفعل والحرف ، فينبغي أن يقال : اللفظ هو الحقيقة ، ليعم . ولكن لما كان غالب تنازع الأصوليين في هذا المكان متعلقا بالاسماء ، فرض الشيخ أبو محمد الكلام في الاسماء ، وتابعته أنا في المختصر " .

الفئة الثانية : في الاختيار والترجيح :

١ - عرف الطوفي الإعادة في المختصر بأنها : " فعله فيه ثانيًا لخلل في الأول " ثم قال في الشرح (ص ٥٩١) : " هكذا يذكر الأصوليون ، والشيخ أبو محمد قال : " الإعادة فعل الشيء " مرة أخرى " . ثم قال الطوفي : " قلت : وهذا أوفق للغة والمذهب " .

٢ - قال الطوفي في المختصر (ص ٤١) : " وأنكر قوم المجاز مطلقا ، والحق ثبوت في المفرد ... ، وفي المركب ... ، على ألا يظهر فيه " .

وقال في الشرح (ص ٧٢٦) : " وأما قوله : (على ألا يظهر فيه) فإشارة إلى وقوع الخلاف في المجاز التركيبي ، وهكذا أطلق بعض الأصوليين الخلاف فيه . والتحقيق : أن الخلاف ليس في جوازه ، ولا في وقوعه ، بدليل الأمثلة المذكورة ، وإنما الخلاف في كونه عقليا أو لغويا ، وذكر الخلاف وأدلة كل فريق ، ثم قال فسي (ص ٧٢٨) : " فيكون هذا المجاز عقليا لا لغويا . وإن قولنا : هو ثابت على ألا يظهر فيه ، متابعة لمن أطلق خلاف الصواب ، وأنه كان قبل وقوفي على هذا التقدير " .

الفئة الثالثة : في عبارة المختصر :

١ - في (ص ١٠٠) قال المؤلف : " أما قلبي : " وثناء مستطاب " فلفظ أثبت عند اختصار الكتاب ، ونفسي تنفر منه ، إذ لم يخطر ببالي حينئذ الاثناء الناس ، ... وأما الآن وقت الشرح ، فانه خطر لي تخرجها على وجه صحيح ، وهو طلب الثناء من الله سبحانه وتعالى ، ... فان صح لي هذا التأويل مع تراخي الزمان هذا التراخي ، والا فانا استغفر الله من هذه اللفظة ، ولا على من كتب هذا المختصر أن يسقطها .

٢ - في (ص ٣٩٤) قال المؤلف : " تنبيه : قولنا : " على ان الحسن والقبح ذاتيان بصفة " هو منقول ثابت عن الاصوليين ، وفيه تناقض نفيه عليه " الى ان قال ص ٣٩٦ : " وعلى هذا : فالصواب في عبارة المختصر ان يقال : " على ان الحسن والقبح ذاتيان أو بصفة بلفظ " أو " وتكون لتنويع مذهبهم : الى أن الافعال حسنة أو قبيحة لذاتها ، والى أنها كذلك لا توصف قامت بها " .

٣ - في (ص ٤٩٧) قال المؤلف : " ان قلبي في المختصر : " أو الى وصف المنهى عنه فقط " ، مع قلبي بعد ذلك : " ان المنهى عنه ليس هذه الصفة بل الموصوف بها " ظاهر التناقض ، لأنه متى كان المنهى عنه الموصوف ، لم يكن المنهى راجعا الى وصفه فقط ، وانما تابعت الشيخ أبا حامد ، وهو تابع الشيخ أبا حامد ، وما ذكرته من ذلك هو معنى ما ذكرناه جميعا ، واذنا تأملته أنت عرفت ، ولم أتنبيه لهذا الا الآن .

٤ - وفي (ص ٤٩٨) قال المؤلف : " وكذلك قلبي فيه : " والا للزم صحة بيع المضامين والطلاق ، ان النهي عنها لوصفها وهو تضمنها الفرر . الصواب فيه : أن يقال : " ان النهي عنه لوصفه ، وهو تضمنه الفرر " رد اللضمير الى البيع ، لا الى المضامين والطلاق ، والا لم يرد في هذا أقرب .

٥ - في (ص ٦١١) قال المؤلف في الشرح : " وقلنا ههنا : وعدم وجوب صوم شوال ، أجود من قولنا في المختصر : " وسقوط صوم شوال " لأن السقوط يستدعي سابقة وجوب ، وصوم شوال لم يجب أصلا ، حتى يكون عدم صومه لسقوطه " .

٦ - في (ص ٧٥٩) قال المؤلف : " الظاهر في استعمال الفقهاء : هو (اللفظ المحتمل معنيين فأكثر هو في أحدها أظهر) . ثم قال في الشرح : وينبغي أن يقال : هو في أحدها أرجح ، لئلا يصير تعريفا للظاهر بنفسه " .

٧ - قال المؤلف (ص ٧٦٧) : (ثم قد يسعد الاحتمال فيحتاج في حمل اللفظ عليه الى دليل قوى ، وقد يقرب فيكفيه أدنى دليل . . .) . ثم قال في الشرح (ص ٧٦٨) : " وهذا اطلاق ليس بجيد ، بل يكفيه دون ما يكفي الاحتمال البعيد ، لكن بشرط ان يكون هذا الدليل اللين ، اذا انضم الى ذلك الاحتمال القريب ترجحا جميعا على الظاهر ، والا فادنى دليل قد لا يكون اذا انضم الى الاحتمال القريب مؤثرا في استيلائهما على الظاهر ، فيكون وجوده وعده سوا " .

" تقويم الكتاب "

قد يعرض لذهن القارئ سوء الا في هذا المقام وهو : كيف يعمل الطوفي على اختصار روضة الناظر ثم يعود فيشرح ذلك المختصر ؟ والجواب على هذا تقدم جزء منه ، وهو أن الطوفي إنما أراد من اختصاره للروضة تخليص مسائل الروضة من ملاحظات لحقتها بسبب متابعة ابن قدامة للغزالي في المستصفى ، مع اضافة بعض الزوائد والفوائد . ثم لما صاغ تلك المسائل والفوائد على وجه يرضى عنه في مختصره عاد ليشرح تلك المسائل ، وهو وان كان يشرح مختصره إلا أنه أفاض في شرحه وبسط مسائل الأصول مع الاستيفاء للمسائل من مختلف جوانبها ، فظهر هذا الكتاب موسوعة في تحقيق علم أصول الفقه ، وهو بحق يعتبر شرحاً وافياً للروضة نفسها .

محاسن هذا الشرح :

ويمكن تسجيل بعض محاسن هذا الشرح في النقاط التالية :

- ١ - الاستيفاء للمسائل الأصولية ، من جميع جوانبها .
- ٢ - تصوير ماهية المسألة تصويراً دقيقاً ، وتوضيحها توضيحاً تاماً .
- ٣ - الاعتناء بذكر الحدود والتعريفات مع شرحها ومناقشتها واختيار الصالح منها .
- ٤ - ذكر مآخذ الخلاف في كثير من المسائل .
- ٥ - التدقيق في عزو الآراء إلى أصحابها ، والأمانة التامة في نقل كلام العلماء ، حتى أنه ينبه إذا كان ما نقله عن أحد بلفظه ، أو تصرف في بعض أحرفه ، أو أنه نقل كلامه بمعناه .
- ٦ - الاستيفاء لأقوال الأصوليين في المسائل التي يعرضها ، مع توجيه المصراع منها ، والتنبيه على ما تدعو الحاجة إليه ، مع الالتزام بالأدب التام مع العلماء السابقين .
- ٧ - ذكر أدلة الأقوال ، والتفصيل في بيان وجه الدلالة منها ، وإن كانت أدلة رأى لا يرجحها .

٨ — الاكثار من ذكر الفروع الفقهية ، وربطها بالقواعد الاصولية مع التوجيه والتعليل .

٩ — يهدف المؤلف في بحثه الى التحقيق في اختياراته وملاحظاته بعيدا عن التعصب لبعض الآراء ، يشهد لذلك اختياراته ومناقشاته ، بل انه يتتبع ألفاظ مختصرة فينقدها ويصف بعضها بالتناقض أو التساهل أو عدم التحقيق (انظر المآخذ التي وجهها الطوني لمختصره) .

١٠ — عرض المسائل الاصولية بأسلوب قريب التداول ، واضح المعالم ، سهل الاستيعاب في عبارات علمية رصينة . خالية من التعقيدات اللفظية سالمة من الاشارات الخفية . وقد أحسن ابن بدران حيث وصف هذا الشرح فقال في المدخل (٢٣٨) : " مختصر الروضة القدامية ، للعلامة سليمان الدلوني ... شرحه مؤلفه في مجلدين حقق فيها فنان الأصول ، وأبان فيه عن باع واسع في هذا الفن ، واطلاع وافر . وبالجملة فهو أحسن ما صنف في هذا الفن واجمع وانفعه مع سهولة العبارة ، وسبكها في قالب يدخل القلوب بلا استغذان " .

١١ — الاصالة في المراجع التي اخذ عنها . مادة الكتاب (راجع مصادر الكتاب) .

١٢ — وأخيرا فان شخصية الطوني تبدو واضحة في مباحث كتابه من أوله الى آخره سواء في اختيار الأقوال وعرضها أو في ترتيبها والاستدلال لها أو في مناقشتها أو في ترجيحاته ، واتسم غالبا بالمناقشة الهادئة المتوازنة ، يزينها تواضع وتحقيق ، فهو جدير بأن يوصف بأنه " الاصولي المحقق " .

الآخذ على الشرح :

وهناك ملاحظات على المؤلف في شرحه يمكن اجمالها في النقاط التالية :

أولا - اطنابه في بعض المباحث ، لا سيما المباحث اللغوية ، ومن ذلك

١ - اطنابه في شرح ألفاظ خطبة الكتاب كلمة كلمة ، واستطراده في البحث عند بيانه معنى بعض كلماته . كبيانه لمعنى الرسول والنبي والفرق بينهما ، وكلامه عن نسب الرسول صلى الله عليه وسلم ، واستطراده بذكر اختلاف المؤرخين في ذلك .

٢ - ذكر في (ص ١٣٧) وهو يشرح ألفاظ تعريف الفقه . قال : " وقد خطر لي ههنا فائدة ، وإن لم تكن ما نحن فيه ، لكن لمناسبة اللفظ ، والحديث ذو شجون ، والشئ يذكر بالشئ " ، وهي ان اجتهاد المجتهدين في الأحكام مقطوع به في كتاب الله عز وجل ، وذلك في قوله تعالى : * وكل شئ فصلناه تفصيلا * فهذه قضية عامة تتناول الأحكام الشرعية ، لا أنها أشياء ، فتقتضى انها مفصلة في الشرع ، ثم انا نرى كثيرا من الأحكام غير مفصلة لا في كتاب الله سبحانه وتعالى ، ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ... الخ "

٣ - تكلم عن معاني "أو" واطال من (ص ٣٦٠) الى (ص ٣٧٥) ثم عاتب من يلوم على هذا التطويل .

٤ - ذكر عدد من الطرق لقسمة الكلمة الى اسم وفعل وحرف (انظر ص ٧٣٧ وما بعدها) .

ثانيا - يعرض بعض المسائل حسب ما وردت عليه في المختصر ، ثم يعيد عرض المسألة مرة أخرى ليستوفي جوانب لم يأت عليها في العرض الأول . وهذا النهج وإن كان فيه استيفاء لجوانب مختلفة من المسألة ، إلا أنه يشعر بتكرار في المسألة

ما يحدث أربابا في تصور المسألة ، ويشوش تسلسل مادتها لدى القارىء -

انظر مثلا مسألة الواجب الموسع (ص ٤٠١ ، و ص ٤٢٥ وما بعدها) .

وانظر الكلام عن السبب والشرط والمانع (ص ٥٥٨ - ٥٧٠ وما بعدها) .

ثالثا - لا يحرر بعض المسائل أول عرضه لها وإن كانت محررة عند من سبقه من الأصوليين . لكن تجده يعرضها بها فيها من اشكالات ، حتى تظن أنه يسلم بها كذلك . ثم يأتي بالتحقيق آخرها .

رابعا - أورد بيتا مضطربا نسبته للصرى قال في (ص ٤٨) : " ومن المعلوم أن الله سبحانه وتعالى كما ختم بمحمد صلى الله عليه وسلم الأنبياء ، كذلك افتتح به الأولياء ... وقد نظم هذا المعنى الشيخ يحيى بن يوسف الصرعى ، حيث قال :

هو خاتم الأنبياء وفاتح الأولياء وشربهم من شربه .

خامسا - وقع تحريف في بيت نسبته للأعشى حيث قال (٣٧٠) : قال الأعشى :

خسفان بكل وعد وانت بينهما فاختروما فيهما حظ لمفتار

وصوابه كما ورد في ديوان الأعشى :

ان ساء خطتى خسف وقال له مهبطا تقيه فاني سامع حمار

فقال : ثكل وغدر أنت بينهما فاختروما فيهما حظ لمفتار

سادسا - قال في (ص ٢٤٤) عند ذكر حكم المكره على القتل : " ومذهب أحمد :

يجب القتل على القاتل لمباشرته ، دون الحامل ، مع أن هذا القول هو قول أحد

أتباع الإمام أحمد ، والمذهب المشهور : وجوب القود عليهما (وقد نيهت على ذلك

في موضعه) .

” مكانة الكتاب العلمية ”

حاز كتاب ” شرح مختصر الروضة ” على مكانة بارزة بين كتب الاصول واستفاد منه كثير من العلماء ، وفيما يلي نذكر أهم من أخذ عن الطوفي في شرحه .

١ - اعتمد على هذا الكتاب الكناني في شرحه لمختصر الروضة .

حتى انه يعتبر حل مادته ، وان كان الكناني لا يصح بالنقل عنه الانادرا . قال الكناني في (ص ٨٦) : ” انما قيدت الوجوب بالشرط الشرعي ، وان كان اطلاق المختصر أعم ، لأن جوابه عن دليل المخالفين يقتضى عدم وجوب ما سواه ، وكذلك صرح به في الشرح ” .

وقال الكناني في الجواب على قولهم في حد الفقه ” العلم بالاحكام ” (ص ٣٤) :

” أو نجيب بأن المراد جميعها بالقوة القريبة من الفعل أو تهيوه . للعلم بالجميع لأهليته للاجتهاد بما عنده من الاستعداد لمعرفة أدلة الاحكام ، ووجوه دلائلها ، ولا يلزم منه علم جميعها بالفعل ، لأن انحصارها متعذر ، فلا يمكن استخراج الكل من القوة الى الفعل ، لعدم تناهيها ، لكن الفقيه يجب أن تكون له أهلية استخراج كل واقعة بالنظر والاستدلال ، فلا يضر حينئذ قول الاثنية : لا ندري ، مع تمكنهم من علم ذلك بالاجتهاد قريبا ” .

وهذه الفاظ الطوفي في شرحه تصرف فيها الكناني ، وحذف بعض

الجميل (انظر شرح الطوفي (ص ١٢٨ - ١٢٩) .

٢ - نقل عنه ابن مفلح في اصوله ، واستفاد منه .

قال ابن مفلح (ص ٥٩) في ذكر ما يتفرع عن مسألة تكليف الكفار بالفروع : ” وقال ابن الصيرفي الحارثي من أصحابنا يتفرع عنه مسائل منها :ظهار الذم

يصح عندنا لا عندهم لتعقبه كفارة ليس من أهلها ، وضها : ان الكفار لا يملكون اموالنا بالاستيلاء في صحيح المذهب لحرمة التناول . وعندهم يملكونها ، لأن حرمة التناول من نزع الاسلام .

ومنها : وجوب الصلاة على المرتد يعني القضاء ، وكذا اختاره في المسألة الوسطى الطوفي من أصحابنا ، وهو متوجه لكنه ليس بصحيح المذهب . وانظر (شرح الطوفي ٢٦٦) .

٣ - نقل عنه البعلی المشهور " باین اللحم " في " القواعد الاصولية " في أكثر من سبعة مواضع وانتقده فيها ، وقد نقلت عنه بعض المناقشات لرأى الطوفي وذكرته في التعليق على الشرح في مواضعه .

ومن ذلك ما ذكره البعلی في القواعد (ص ٥٢) أن المرتد اذا أسلم هل يلزمه قضاء ما ترك من العبادات في الردة ؟ على روايتين : المذهب عدم اللزوم . ثم قال : " بناء على ما بين الصيرفي ، والطوفي على القاعدة - يعني تكليف الكفار بالفروع - وليس بناءً جيداً من وجهين : ... " وانظر (شرح الطوفي ص ٢٤٢) .

وقال في الكلام عن العزيمة (ص ١١٤) : " وقال الطوفي : وقولنا : " بدليل شرعي " يتناول الواجب [والغدوب] ، وتحريم الحرام ، وكراهة المكروه . ولهذا قال أصحابنا : ان سجدته (ص) هل هي من عزائم السجود أولا ؟ ، مع أن سجدات القرآن كلها عندهم تدب " انظر (شرح الطوفي ص ٦٠٥) .

٤ - وكذلك استفاد البعلی في كتابه " المختصر في أصول الفقه " ، وهو وان كان استخدم كثيراً من عبارات الطوفي في مختصره الا أنه يضيف إليها زيادات استفادها من شرح الروضة . والبعلی لم يصرح في مختصره أنه اخذ عن الطوفي ومن يطلع على الكتابين يدرك ذلك .

٥ - استفاد منه المرداوى في التحرير في اصول الفقه، وأكثر من نقل آراء الطوفي، بحيث لا تكاد تخلو مسألة من مسائله من التصريح بذكر الطوفاني وبيان رأيه .

٦ - استفاد منه المرداوى أيضا في كتابه " الانصاف " ، ونقل عنه كثيرا . ومن ذلك قوله في (٤٥٣/٩) : " وظل الطوفي في شرح مختصره في الاصول : مذهب الامام احمد رحمه الله : يجب القصاص على المكره - بفتح الراء - دون المكره - بكسرهما - " . وانظر (شرح الطوفي ص ٢٤٤) .

٧ - اعتمد عليه ، واستفاد منه ، ونقل عنه كثيرا القفوحى في " شرح الكوكب " . ومن ذلك قوله (٤٧٩/١) : " قال الطوفي في شرح مختصره : فلو قيل استباحة المحظور شرعا مع قيام السبب الحاضر . صح وسأوى الاول " . وانظر (شرح الطوفي ص ٦١٠) .

٨ - اعتمد عليه ابن بدران في شرحه على روضة الناظر ، فاستمد منه غالب مادة شرحه . قال في نهاية شرحه له (٤٧٢/٢) : " وقد نجز بحمد الله تعالى ما الهناه من الكلام على هذا الكتاب ، وما فاسيناه من التعب في فتح مقله وحل معضله ، ولقد اقتحمت بحره الزاخر ، وخضت لجته ، ولا سابق لي جعل لطرقه منارا ، ولا شارح له من قبل يكشف عن خرائده استارا . بل كان من الحور المقصورات في الخيام ، والدرة التي لم تجعل على طرف الثمام ، منذ تأليفه الى أن شرعت في الكلام عليه ، واستضأت بنجوم ما لدى من كتب هذا الفن ، وبينما أنا كذلك ان بصرت بمختصر هذا الكتاب للعلامة الفقيه الاصولى سليمان بن عبد القوى الطوفاني الصرصرى ثم البغدادى ، وشرحه له . فكنت كثيرا ما استضيء بنيراس هذا الشرح ، وافكر فيه وفي مقاصده ، وشاركه في الكتب التي استمد شرحه منها ، فربما وافقته في كثير من العبارات كما وافق غيره فيها " .

٩ - كما استفاد ابن يدران من شرح الطوفي في كتابه "المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل"، واستمد منه ونقل عنه كثيرا. ذكر في آخر كلامه في العقد الخامس الذي خصه للكلام على أصول الفقه قال في (ص ٢٠١) : "واعلم اني حينما تكلمت على هذا النوع كنت أستمّد من الروضة للامام موفق الدين عبدالله المقدسي صاحب المفتى وغيره، ومن مختصر الروضة وشرحها للعلامة نجم الدين الطوفي . . . " وذكر مصادر أخرى.

وغالب مادته في هذا العقد من الكتاب المذكور استمدّه بألفاظه من شرح مختصر الروضة للطوفي .

١٠ - وافق ابن السبكي في جمع الجوامع الطوفي في بعض المسائل. من ذلك قول ابن السبكي والمحلى : بعدم تكليف المكروه مطلقا كالطوفي . انظر : (جمع الجوامع وشرحه ٧٢/١ ، وشرح الطوفي / ٢٢٨) .

ومن ما ذكره ابن السبكي في المناسب حين عدد الضروريات وزاد العرض فقال "والضرورى حفظ الدين ، فالنفس ، فالعقل ، فالنسب ، فالطال ، والعرض". قال المحلى : "وهذا زاده المصنف كالطوفي". انظر (جمع الجوامع وشرحه) (٢٨٠/٢) .

١١ - قال الزركشي في كتابه "البرهان في علوم القرآن" (١٨٧/٤) - (١٨٩) عند ذكره معانى "اذن" : " وذكر بعض المتأخرين لها معنى ثالثا ، وهي أن تكون مركبه من " اذن التي هي ظرف زمن ماض ، ومن جملة بعدها تحقيقا أو تقديرا ، لكن حذف الجملة تخفيفا ، وأبدل التنوين منها كما في قولهم : " حينئذ " - الى قوله - وعلى الاسم ، نحو : ان كنت ظالما فان حكمتك في ماض " ثم قال : " قيل : ولولا قول النحاة : انه لا يعمل الا ما يختص - الى قوله - هو بمعنى قوله : أنا أكرمك زمن أحوال أو عند زيارتك لي " .

هذا الكلام بنصه في شرح مختصر الروضة (ص ٤٥٠ - ٤٥٢) . وقد نسبه الزركشي هنا لبعض المتأخرين ، فلعله ^{نقله} عن الطوفي في شرحه .

" بين شرح الطوفي وشرح الكناني "

سبق الطوفي الكناني في شرح المختصر بنحو (٦٠) عامًا ، إذ أن الطوفي شرح مختصره سنة (٧٠٨ هـ) ، وفرغ الكناني من شرحه لمختصر الروضة للطوفي سنة (٧٦٦ هـ) ، وتوجد لهذا الشرح نسخة واحدة في المكتبة الأزهرية (١) بالقاهرة تقع في (١٤١) ورقة ، مسطر بها تتراوح بين (٢٧ ، ٢٩) سطرا .

فكان شيطا طبيعيا أن يستفيد الكناني من الطوفي في شرحه ، بل أنه استمد غالب مادته منه ، وتصرف فيه فاخترل الفاظه ، واغفل كثيرا من الفوائد والتنبيهات والمناقشات ، وأفاض بذكر بعض الفروع الفقهية ، وشرح بعض المفردات اللغوية ، كما استفاد من مصادر آخر كالمسودة لآل تيمية وأصول ابن مفلح ، وتعقب الطوفي في بعض آراءه ، وأقواله ، وناقشه فيها . فمن يقارن بين الكتابين يدرك أن شرح الكناني يعتبر مختصرا لشرح الطوفي في حجمه ومادته ، وهذا كله لا يقلل من قيمة شرح الكناني بل أنه قد اشتمل على فوائد مهمة كما نهت على ذلك .

(١) انظر الدراسة التي اعدّها د / حمزة الفمر في مقدمة تحقيقه لشرح الكناني المسمى " سواد الناظر " (ص ١٣٢) .

نسخ الكتاب :

بلغت نسخ الكتاب المتوفرة لدى ست نسخ . ثلاث منها من المكتبة
الظاهرية بدمشق ، ونسخة من مكتبة الأوقاف ببغداد ، ونسخة من مكتبة
الحرم المكي الشريف ، ونسخة من مكتبة القرويين بمدينة فاس بالمغرب .
وقد اعتمدت في تحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب على أربع نسخ منها ،
يأتي بيانها ، واليك فيما يلي وصفا لكل نسخة مع بيان النسخ المعتمدة والرمز
المصطلح عليه لكل نسخة .

١ - نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق . تقع في مجلد واحد ، عدد
أوراقها (٢٨٥) ورقة ، ومسطرتها (٢٩) سطرا ، بخط نسخ جميل .
وافق الفراغ من نسخها نهار الخميس سلخ شهر رمضان من شهر سنة (٨٢٠ هـ)
على يد ناسخها : أحمد بن عبدالله العسكري نسبا الحنبلي مذهبها .
كتب على الورقة الأولى منها عنوان الكتاب هكذا : " كتاب شرح مختصر
الروضة في الأصول للشيخ العلامة علم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي " .
وعليها أيضا ترجمة للمؤلف نقلت من كتاب " المقصد الارشد في ذكر أصحاب
الامام أحمد " للعلامة برهان الدين ابراهيم بن مفلح صاحب المسدد
في فقه الحنابلة . وعليها فصل من رسالة السيد السمرقندي في آداب البحث .
وعليها أيضا تعليقات منها : " ملكه من فضل ربه عبد الكريم الجراعي فسي
شهر ربيع الآخر سنة ١١٣٥ هـ . وآخر " ملكه من فضل ربه القادر القدير
عبد القادر . . . الحنبلي عني الله عنه ١٢١٥ هـ " .

وفي آخر هذه النسخة ذكرت ترجمة للمؤلف نقلت عن كتاب " الانس
الجليل " للعلبي .

وهذه النسخة جيدة عليها تصحيحات ومقابلات بنسخ أخرى ، ويوجد بها
تعليقات تختتم أحيانا باسم " عبد القادر بدران " فعمل هذه النسخة الخاصة به .
وتوجد هذه النسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٥٨٥٣) . وقد رمزت
لها بحرف (أ) .

٢ - نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، الموجود منها الجزء " الأول " وهو من أول الكتاب إلى بداية الكلام على الأصول وهي الكتاب والسنة والاجماع ... " عدد أوراقه (٢٠٦) ورقات مسطرة (١٧) سطرا ، بخط نسخ جيد . وافق الفراغ من نسخها يوم الثلاثاء ١٢ شعبان سنة (٨٣٨ هـ) على يد ناسخها : محمد بن محمد بن محمد الحنبلي مذهب الطرابلسي مولدا . كتب على الورقة الأولى " الجزء الأول من شرح الطوفي ، تفهيم الله برحمته وأسكنه بهجوه جنته " . ثم كتب بخط آخر " شرح مختصر الروضة في أصول الفقه ، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه للطوفي " . وعليها تعليقات منها : " دخل هذا الكتاب المستطاب وهو المجلد الأول من شرح الطوفي ببغداد الحنبلي في ملك حمد السلطان ابن بسم قال ذلك كاتبه ومستعيره محمد بن عبد العزيز الريد الحنبلي غفر الله له ولوالديه ولمشائخه في الدين آمين " .

واعيد نص هذا التعليك أكثر من مرة انظر أعلى الورقات (١٤ / ١) و

(١٦٦ / ١) .

وفي آخر هذا الجزء في ورقة (٢٠٥) قال ناسخها : " تم المجلد الأول بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه " وذكر اسمه وتاريخ فراغه من النسخ وأضاف " وكتب بمسجد القناتى بطرابلس الشام " وكتب بهامش هذه الورقة " بلغ مقابلة وقراءة على يد الشيخ الإمام العالم العامل المحقق المدقق شيخ الاسلام والمسلمين تقي الدين ابوبكر ... " .

وفي ورقة (٢٠٦) كتب " يتلوه في المجلد الثاني ان شاء الله تعالى

قوله : (الأصول : الكتاب والسنة والاجماع ... والله تعالى الموفق) .

وفيه أيضا : " مختصر الروضة وشرحه ثلاث مجلدات للشيخ سليمان بن

عبد القوى الطوفي " .

وهذا المجلد وقع في واحد وعشرين كراسا ، كل عشرورقات يكتب رقم الكراس
بالأحرف في الجانب الأيسر من أعلى الورقة . كما يوجد بعض التصويبات في
الهوامش ، ويلاحظ في هذه النسخة ، كثرة تقديم كلمة على أخرى ، ثم تصحح ،
وذلك بأن يوضع على الكلمة المؤخرة حرف (م) بمعنى مقدم ، وكذا
على الكلمة المقدمة بمعنى مؤخر .

وهذه النسخة توجد بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم (٤١٣٥)
ورمزت لها بحرف (ب) .

٣ — نسخة في المكتبة الظاهرية أيضا ، تقع في جزأين بخط حسن ،
مسطرتها (٢٥٠) سطرا ، لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .
الجزء الأول منها في (٢٥١) ورقة ، وهو من أول الكتاب الى قوله
" اذا تعقب الاستثناء جملا ... الخ " والجزء الثاني يقع في (٢٢٣) ورقة ،
بدأ من قوله : " اذا تعقب الاستثناء جملا ... الى نهاية الكتاب .
كتب على الورقة الأولى من الجزء الأول : " الجزء الأول من شرح
الطوني على الأصول " وفيها : " وقف أحمد بن يحيى النجدي ^(١) ، المحل

(١) هو أحمد بن يحيى بن عطوة بن زيد التميمي النجدي الحنيلي ، ولد في
بلدة العينينة ونشأ بها وقرأ على علمائها ، ثم رغب في التزود من العلم
فرحل الى دمشق ، وسكن " بمدرسة أبي عمر " الشهيرة بحي الصالحية ،
وأقام بها سنوات درس العلوم وبرع في الفقه ، وحصل على كتب كثيرة
جدا ، وعند خروجه الى نجد وقف الكثير منها على مدرسة " أبي عمر " ورجع
الى نجد ، وأصبح مرجعا للفتوى ومقصدا لطلب العلم الى أن توفى
في بلدة الحبيلة سنة (٩٤٨ هـ) . انظر ترجمته في (الاعلام ١ / ٢٥٦)
وتاريخ علماء نجد ١ / ١٩٩ .

واذا كان أحمد بن يحيى قد وقف هذا الكتاب وهو في دمشق فان هذا
يفيد أن تاريخ نسخ هذه النسخة كان أيام اقامته في دمشق أو قبلها
وليس بعدها قطعا . وان كان تحديد سنوات اقامته في دمشق غير معروف

مدرسة أبي عمر في الصالحية " .

وفيها : " وقف هذا الكتاب أبو الفتح الخطيب وجعله في مكتبة العمومية

بدمشق " وكتب على الورقة الأولى من الجزء الثاني : " الجزء الثاني من

شرح الطوفي على الأصول " .

وفيها : " انتقل إلى ملك أحمد بن محمد بن محمد الحنبلي " .

وفيها : " وقف هذا الكتاب أبو الفتح الخطيب وجعله في مكتبة العمومية

بدمشق " .

وتوجد هذه النسخة بالمكتبة الظاهرية بدمشق الجزء الأول تحت

رقم (٢٨٩١) والجزء الثاني تحت رقم (٢٨٩٢) ورمزت لها بحرف (ج) .

٤ — نسخة مكتبة القرويين بفاس . عدد أوراقها (٣٣٧) مسطرتها

(٢٩) سطرا بخط نسخ جيد . لم يذكر اسم الناسخ . تاريخ نسخها سنة

(٨٧٥ هـ) ناقصة ورقتين من أولها ، كتب على غلافها بخط مختلف : "

" اختصار الروضة للشيخ موفق الدين ابن قدامة " .

تقع هذه النسخة في جزأين في مجلد واحد .

الجزء الأول : من أول الكتاب إلى نهاية الكلام على الأدلة المتفق عليها .

والجزء الثاني : يبدأ بالكلام على الأدلة المختلف فيها إلى نهاية الكتاب .

كتب في نهاية الجزء الأول : " وكان الفراغ من نسخ هذه المحلدة الأولى

من شرح الشيخ الإمام العالم العلامة الواحد ، وحيد دهره ، وفريد عصره ،

نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي البغدادي على المختصر له في

الروضة في يوم الجمعة سابع شهر شوال سنة خمس وسبعين وثمانمائة

أحسن الله عاقبتها ، وحسبنا الله ونعم الوكيل " .

== لدينا . إلا أنه بالنظر إلى نوع الخط الذي كتب به هذه النسخة

يترجح أن نسخها كان في أواخر القرن التاسع الهجري .

ثم نقل بعدها فوائد من كلام شيخ الاسلام ابن تيمية في العقائد في ورقة وثلاثة أسطر ، ثم قال : " كتبت هذه الفوائد من خط شيخنا الشيخ الامام العالم العلامة شرف الدين البغدادي ، عامه الله بلطفه الخفي في يوم السبت ثامن شوال المبارك سنة خمس وسبعين وثمانمائة . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا " . ويوجد بهامش هذه النسخة بعض التصحيحات .

وتنفرد هذه النسخة ، باكمال عبارة المختصر في المواضع التي لم ترد فيها كاملة . والذي ظهر لي أن اكمالها اجتهاد من ناسخها لا من المؤلف ، للأسباب التالية :

- ١ - ورد بعض العبارات لم يكملها كما هو الحال في بقية النسخ .
 - ٢ - أتم بعض العبارات وهي ستأتي في موضع آخر .
 - ٣ - كرر بعض عبارات المختصر في موضعين .
 - ٤ - خلط في بعض المواضع بين عبارة المختصر وبين الشرح . وقد أشرت الى كل منها في موضعه من التعليق على الشرح .
- وهذه النسخة قد جلدت مع تقديم بعض الأوراق على بعض ما تطلب مني جهدا في إعادة ترتيبها بعد تصويرها على ورق .
- وتوجد هذه النسخة بمكتبة القرويين بفاس من بلاد المغرب تحت رقم " ٤٠ / ٦٣٢ " . ورمزت لها بحرف (د) .
- ٥ - نسخة الحرم المكي الشريف . الموجود منها الجزء الثاني فقط يبدأ بالكلام على الجرح والتعديل من مباحث السنة ، وينتهي بتعريف القياس ، فأصل هذه النسخة ثلاثة أجزاء . ويقع هذا الجزء في (٢٢٥) ورقة ، مسطرتها (٢١) سطرا ، بخط نسخ جميل ، تاريخ نسخها سنة (٧٩٩ هـ) على يد ناسخها : أحمد بن علي الشجري الشافعي .

كتب على الورقة الأولى منه : " الجزء الثاني من شرح الروضة
في أصول الفقه " ، وكتب روى المسائل بالمداد الأحمر .

يوجد هذا الجزء في مكتبة الحرم المكي تحت رقم (٤٦) أصول فقه .

٦ - نسخة المكتبة الظاهرية أيضا : الموجود منها أول المجلد

الأول : من أول الكتاب إلى بداية الكلام على المكروه ، من أحكام التكليف
في الفصل الثالث من مقدمة الكتاب يقع في (١١٣) ورقة ، مسطرته
(٢٥) سطرا بخط ردى . يقع في اثني عشر كراسا . كتب على الورقة
الأولى " شرح الروضة لابن قدامة " .

وعليها توقيفات .

وتوجد هذه النسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٢٦٩٨)
ومقارنتها بالنسخ السابقة تبين أن أقرب النسخ لها هي النسخة البغدادية
المرموز لها بحرف (ب) ، حيث اتفقتا في بعض التعليقات ومواضع نقص فسي
كل منهما . لذا اكتفيت عن هذه النسخة بنسخة (ب) لأنها أصح وأكمل
وأوضح خطأ .

والذى يترجح : أن هذه النسخة تقع في ثلاث مجلدات للشبه الموجود

بينها وبين نسخة (ب) ، وبالنظر إلى حجم الجزء الموجود منها .

تجزئة الكتاب :

لم يرد نص من المؤلف يفيد أنه وضع الكتاب في أجزاء محددة . وقد
تبين ما تقدم تفاوت نسخ الكتاب في تحديد أجزاءه . فنجد أن ثلاثا
منها تقع في ثلاث مجلدات وهي نسخة بغداد ، ونسخة الحرم المكي ،
واحدى نسخ الظاهرية وهي النسخة السادسة .

وأما النسخ الثلاث الباقية فقد اختلفت ، فالنسخة الأولى من نسخ
الظاهرية المرموز لها بحرف (أ) تقع في مجلد واحد ، ونسخة الظاهرية
الثانية المرموز لها بحرف (ج) تقع في مجلدين . وكذلك نسخة فاس تقع
في مجلدين ، وإن اختلفتا في تحديد نهاية الجزء الأول منهما وبداية
الجزء الثاني .

ولعل القول بأن أصل الكتاب يقع في ثلاث مجلدات قريب من التحقيق ،
لوجود ثلاث من النسخ تقع في ثلاث مجلدات ، ويؤيد هذا ما قاله
ابن رجب عند ذكره تصانيف الطوفي قال : " ومختصر الروضة . . . وشرحه
في ثلاث مجلدات " .

وبالنظر إلى مباحث الكتاب ومسائله يتبين أن الأولى في تقسيمه
أن يكون على النحو التالي :

المجلد الأول : من أول الكتاب إلى الكلام على الأصول وهي
الأدلة ، كما هو في نسخة (ب) .

المجلد الثاني : يشتمل على الأدلة المتفق عليها والأدلة المختلف فيها ،
وذلك من أول الكلام على الأصول الأول وهو الكتاب
إلى مبحث القياس .

المجلد الثالث : يبدأ بالكلام عن القياس إلى آخر الكتاب .

"منهج التحقيق"

يتلخص المنهج الذي سرت عليه في تحقيق هذا الكتاب في النقاط

التالية :

- ١ - التحقق من اسم الكتاب . ونسبته للمؤلف .
- ٢ - جمع نسخ الكتاب الموجودة ، ووصفها ، وبيان المعتمد منها للتحقيق ، مع افراد كل نسخة برمز معين .
- ٣ - السير في التحقيق على منهج النص المختار من جميع النسخ . من غير اعتماد نسخة تكون هي الاصل ، فأثبت في الاصل ما اتفقت عليه النسخ ، وما اختلفت فيه ، أثبت ما يظهر أنه الصواب ، والا قرب الى مراد المؤلف ، وأثبت الفروق في الحاشية .
- ٤ - وضعت رقم الورقة من المخطوطة في الهامش عند نهايتها كل لوحة ، ليسهل على القارئ مراجعة الاصل . ولكون النسخة البغدادية الرموز لها بحرف (ب) هي أقدم النسخ تاريخاً اخترتها لوضع الارقام طبقاً لما فيها ، وهي التي نسخت منها النص قبل المقابلة بين النسخ .
- ٥ - وضعت نص المختصر بين قوسين . ليظهر الفرق بين نص المختصر وشرحه .
- ٦ - وحيث أن الشارح يكتفى أحياناً بذكر رأس عبارة المختصر ولا يتبناها ، فقد انفردت نسخة فاس الرموز لها بحرف (د) باكمال نص المختصر غالباً . وحيث تبين لي أن اكمالها له اجتهاد من ناسخها ، لما تقدم في وصف هذه النسخة ، فاني أثبت ما انفردت به هذه النسخة في الحاشية . واكملت في الحاشية أيضاً العبارات التي لم تكتبها النسخة المذكورة من البلبل ، حتى يظهر العمل في صورة متكاملة .

- ٧ — أثبت الفروق بين نص المختصر في الشرح ونصه في الليل ان وجدت.
- ٨ — مقابلة النسخ الا ربع . فما اختلفت فيه أثبت في الاصل ما يظهر
أنه الصواب ، بما يقوم به المعنى ويقتضيه السياق ، وإذا لم
يظهر لي وجه الصواب ، فاني ارجح غالبا ما تسو به اكثر النسخ .
الا أن يكون ذلك منقولا من نص كتاب فاني ارجح ما ورد في ذلك
الكتاب . مع الاشارة في هذا كله الى الفروق في الحاشية .
- ٩ — اذا دعت الحاجة الى اضافة كلمة أو جملة ، لا يستقيم النص الا
بها ، فاني أضيفها واجعلها بين معقوفين هكذا [...] ، أما
اذا كانت حاجة النص للزيادة غير مقطوع بها ، أو كان المعنى يقوم بدونها
، وانما كانت ما يحسن الاسلوب ، أو يقرب المعنى ، فاني لا أضيف
شيئا في هذه الحالة ، وأكتفي بالاشارة في الحاشية ، بأنه لو قال
كذا لكان أولى .
- ١٠ — الحرص على عدم اضافة عناوين جديدة ، أو التصرف في العناوين التي
أثبتها المؤلف لفصول الكتاب ومساائله ، الا ان دعت لذلك حاجة
فاني أضيف ذلك وأجعله بين معقوفين هكذا [...] .
- ١١ — بيان أرقام الآيات مع ذكر اسماء السور .
واذا ورد نص الآية مخالفا للرسم العثماني ، فان كان قراءة بينت
من قرأ بها ، وتوثق ذلك من المصادر التي عنيت ببيان القراءات . وان
كان خطأ فان اتفقت عليه جميع النسخ أشرت الى ذلك في الحاشية .
وأثبت نص الآية في الاصل كما وردت في الصحف . وان اختلفت
النسخ فاني أثبت الصواب ولا أشير الى الخطأ في الحاشية .
- ١٢ — تخریج الأحاديث النبوية .

- ١٣ — عزو الشواهد الشعرية الى قائلها ، وتوثيق ذلك من دواوين الشعر ، ومصادره .
 - ١٤ — التعريف بالاعلام الوارد ذكرهم في النص ، بترجمة موجزة عند ورود العلم لأول مرة ، مع ذكر بعض المصادر التي ترجمت له .
 - ١٥ — التعريف بالكتب الواردة في النص مع بيان المخطوط منها والمطبوع ما أمكن .
 - ١٦ — التعريف بالفرق الوارد ذكرهم في النص .
 - ١٧ — تخريج النصوص التي نقلها المؤلف عن غيره من مصادرها ان وجدت مع الاشارة في الحاشية الى ما يحصل من فروق بين النقول وأصله .
 - ١٨ — تحرير الآراء ، وعزوها الى أصحابها ، وتوثيق ذلك من مصادرها الاصلية .
 - ١٩ — توثيق مسائل الكتاب الاصولية من كتب الاصول ، مع العناية بالكتب التي اعتمد عليها المؤلف في هذا الكتاب .
 - ٢٠ — توثيق الفروع الفقهية من مصادرها .
 - ٢١ — توثيق المصطلحات اللغوية من كتب اللغة ، مع شرح المفردات اللغوية الغريبة .
 - ٢٢ — التعليق على ما تدعو الحاجة الى بيانه وكشف لبسه ، أو تحريره وتوضيحه . ومن ذلك مناقشة المؤلف في استدلاله واختياراته .
 - ٢٣ — وضع الفهارس العامة للكتاب ، وتشمل على ما يلي :
 - (١) : فهرس الآيات القرآنية .
 - (٢) : فهرس الأحاديث النبوية .
 - (٣) : فهرس الشواهد الشعرية .
 - (٤) : فهرس الأعلام .
 - (٥) : فهرس الكتب الواردة في النص .
 - (٦) : فهرس الفرق والطوائف والمذاهب والأسم .
 - (٧) : فهرس الأماكن والبلدان .
 - (٨) : فهرس الموضوعات .
 - (٩) : فهرس المراجع .
- وما توفيق الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

فرجع من قبل هذا الكتاب نفسه انقضاء لاسر والجميع
 اليه فدخلوا لاسه احمد بن علي الفكري
 الخليلي منها عزاله والوالد له ولزينا
 له ورجل علم بنو كبره وفضلته
 وقته انه كرم جواد
 لخدمته فاجازته
 من العالاد

[illegible][illegible][illegible]

الحل الأول من شرح الظوفي

بسم الله الرحمن الرحيم

هو كتاب في أصول الدين

شرح في عقد الروض في الأصول الفقهية
على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه

الطوفي

وكتاب في أصول الدين

الاول من شرح الظوفي في أصول الدين

في مسائل من أصول الدين

كتاب في أصول الدين

كتاب في أصول الدين

كتاب في أصول الدين

كتاب في أصول الدين

كتاب في أصول الدين

كتاب في أصول الدين

كتاب في أصول الدين

لوف في المجلد الثاني من سلسلة عمل
 فوافي الأصول الكتابية والنسب
 والالتصاف والدرجات موقوف

محمد بن عبد الله

روضة في الأصول للشيخ موقوف الدين
 المنبهر في كشف الطنون

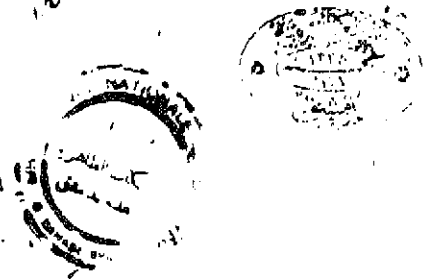
مختصر الروضة وشرح ثلاث مجلدات للشيخ
 سليمان بن عبد القوي الطون

السلامة للاصول على الطوبى

وقف هذا
الكتاب
اموال الفقير
ومد له مكتبة العمومية
بدمشق

الحرف الاول مستخرج
الطوبى

على اصول
وهو احمد بن محمد بن محمد
المحرر مدرسه الى عمدة الصالحين



١٥

١٥٠

١٥٠

المجلس الأعلى
للسياسة
والاقتصاد
والثقافة



امتن

نور الدين محمد

الشيخ محمد بن عبد الله
الشيخ محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله
الشيخ محمد بن عبد الله



كتاب ————— ليعرف القارئ
بأصول المذهب

استدراك روضة القاص
من نسخة المخطوط

مؤلف الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن
تفصيه من أوائله ورواه ابن رشتان
أول الموجود من يامر به كذا موجود

أوراقه 337

٩٨٢٥
 ح
 ٦٣٢

هذا كما قالوا في هذا واصله **هذا** في نظائره
 ما واجه الوجود فالواحد هو المستقر اليه وسبب ان شاء الله سبحانه
 له من يد سان عند ذل الاحكام والوجود هو الاسبق الصريح كما ان بعضه
 في عدم انفي الصريح ولذلك ذهب المحققون لان الوجود في المعلومات يد منه
 عن الصريح اذ عرفت هذا فقولهم واجب الوجود عبارة احد لها الفلاسفة
 وهو لا تعرف في كلام الشارع ولا في كلام السلف وما علينا لكن معناه مد
 في الشارع جمع عليه فان معنى واحدا الوجود عند اهل هذه العبارة هو الوجود الذي
 يسبق وجوده عدم سبب خارج بالاعلة خارجة وهذا معنى قوله تعالى هذا الاوان
 الاخر وقوله عليه السلام انت الاول فليس ملك شي واستالاخر فليس بعد شي في
 في صحيح رواه مسلم وابق داود والنسائي ومن ماجة وكفى الكلام في هذا المقام ان
 او المعلوم اما ان كـ وجوده لذاته او متمتع وجوده لذاته او يكون لذاته جابر
 بد والعدم اسدا ود اما اعني د وانه على العلم الاصل كالانسان لم يوجد بعد
 به بعد وجوده كالانسان وجد ثم عدم فلاول هو واجب الوجود وهو الله سبحانه
 وصفاته الدائمة اي القائمة بذاته كالحياة والعلم والقدرة والارادة والكلام
 بالاعتراف الثاني هو الخالق المتع الوجود كالجسم من الصدين كالسواد والياض في محل
 في كمال التقصيص كحيز الشيء معدوما يوجد في زمن واحد وقد عرفت وجود الشيء
 ومتمتع وجوده لغيره كاسيا في سانه ان شاء الله تعالى عند ذل تكليف الخالق
 انت وهو كما كان لذاته جابر الوجود والعلم ليس كما كالعالم وسائر اجزائه ولا فيه
 سببا اخر كحق التوابع والبلن وهو الذي ان امره وجوده الى سبب مورقة خارج من
 هو اللز الخاروان لم يقتصر فهو الواحد وبما قلنا ان هذا العلم محض الواحد
 لان المتع لا وجود له حتى يقتصر الى مور خارج او يستغنى عنه ومعنى قولنا واجب
 لذاته اوله خبره وهذا موجود لذاته او امن ان علم وجوده ذاته او غيره ولهذا
 الموجود لذاته واحد دائم القامات دامت دامت بوجوده خلاف ما علم وجوده امر
 عن دامت فانه رول يزوال علمه فان قيل ما بالوجود دامت دامت رول اول علمه
 ذاته لول الظاهر لكن ما علم وجوده ذاته لا يمكن روال علمه دامت دامت لول الظاهر في العلم
 دامت دامت استغنى عما يوجد كل موجود معنى من الكائنات وهو العالم به الله سبحانه
 الذي اوجدها وانما هي عليها وجود ما عد رته وقولنا دامت دامت لول الظاهر والحد
 مدانته وهو ما يلايم الطبع المبدئ السليم وعنايه العالم لم يد يكون وجه الظاهر
 في ظاهره العامة العامة ومن يظنه العالم به والمحل والاسباب السطحية ما يكون

من عموم الصيام والخبر من عموم ابراهيما تحت اما اراده الامور العارضة وقصر الكلام على الابدان
دون الامور الاصلية فهو مما ياباه الافهام ولم يجزه عادة اهل اللغة في الكلام هذا بقدر القول المذكور
في قولنا وقد قيل قوله والصحيح انهما ليسا ملحقين بالندرة والعلة اي والصحيح ان القضا والندرة
الذين قصر عليهما حديث لا صيام لمن لم يرب نساً في الندرة والعلة كالمكاتبه التي قصر عليها حديث
ابراهيم تحت نفسها لان العموم هناك اقوى من العموم هنا والمكاتبه هناك اقل بالنسبة الى العموم
من القضا والندرة هنا اما ان العموم هناك اقوى فلما ذكرنا من الوجوه الستة في قوته وما كبره وهو
مستحق عليه عند اكثر الناس واما صفة لا صيام وعوها فالخلاف فيها مشهور ومعه لانها بمنزلة كل كالم
الصوم لا صومته وسقطت في صفة فاصناف الصوم خمسة فقد قصر على ثلثه منها وهي صوم القضا
والندرة والكفارة ولم يبق الا التطوع وصوم رمضان والسريرة منه الى خمسة اكسبه نوع المكاتبه
الى جنس النساء فوالله فقصر بضمون الحديث عن صوم رمضان عما يحاج الى دليل قوي بضمون الحديث
المذكور وجوبه على النبي لكل صيام وقوله لا يجب حيث استلزم له لصوم رمضان قصر بضمون الحديث
عن صوم رمضان اي حصر له عنه حتى لا يتناول في هذا ذلك الى دليل قوي لكن صوم رمضان سبق
الى العلم من اطلاق لفظ الصيام فيه لانه اكمل الصوم واعلى ربه ولا سطر بالكلية كيطان حديث
النكاح على المكاتبه قوله فحصل من هذا ان اخراج النادر قرب والعصر عليه مسموح ومما
درجات متفاوتة فربما بعد اي حصل من هذا الكلام في استلزامه التاويل والتخصيص المذكورة
ان اخراج النادر من العام قريب كاحراج المكاتبه من عموم حديث النكاح كاسبق سانه وقصر العموم
على النادر مسموح كقصر حديث النكاح على المكاتبه وبينهما اي من هذين القسمين درجات متفاوتة
في البعد والقرب كقصر حديث الصيام على الندرة والقضا فانه دون اخراج النادر من العام في
العرب ودون قصر حديث النكاح على المكاتبه في البعد والمحملة فالصور متفاوتة في العلم ولكن
التفاوت بالنسبة الى ارجاها من العموم وقصر عليها في البعد والقرب قوله والمحملة في
ذكره ان شاء الله سبحانه وتعالى يعني اننا ذكرنا في اول هذا البحث ان الكلام ينصرف بظاهره ويحمل ولا
يحمل الا على النص والظاهر لقرب ساحتها من ساحتها مبادى اللغة المذكورة في هذا البحث وامر
العلم في المحل لا موضع في عادة الاصوليين وهو بعد المطلق والممدد لانه اسميه والشيخ
ابو محمد استوعب الكلام عليه مع اجوبه في باب تقاسيم الاسماء وهويات اللغات وفي كل حين
ان شاء الله تعالى علم بالصواب قوله الاصول قد كنا ذكرنا في صدر المختصر بانكم
القول القوي اصلاً اصلاً بعد ذكر مقدمة سبل على فصول وقد انتهى الكلام على المقدمة
بمبطلها الاربعه فوجه الكلام على الاصول كما وعدنا في الكتاب اي الاصول هي الطب
. واسمها بفتح النون الاصل وعشيق مفهومات هذا اللفاظ ما في ان شاء الله سبحانه
. الاصل للعهد لانه قد سبق ذكرها مسكورة في قولنا اول المختصر فمسك على اصلاً



يلزم التمسك المدعى لدعواه خلافا لاصل وهو سبوت الحق بعد استنائه وهذا ان الوجهان من مذهبنا اصل
 واحد وهو انما سبب ما سبب كحق الاصل عن الدليل **قوله** الاستقناع عن الدليل لاسقطه
 وبعدة ممنوع واسبق الدليل عن المدعون ممنوع اذا العين دليل وان سلم فليعده ان الشهادة على
 النفي باطله لقدرها وان سبب على ملكه اعناه عن الدليل اي الجواب عما ذكرتموه ان لاسبقنا
 عن الدليل لاسقطه اذا علم دليل وجوبه وقد عناه بما سبق وبعدة ممنوع اي ان الذي مدع ان الدليل
 متعلق على الحق مطلقا او في بعض الصور مسموعة مطلقا بما قد عناه من مكانه عنان لزوم الحال
 من الاسباب ولما اسبق الدليل عن المدعون ممنوع انما سبب ان سبب الدليل من لا دليل عليه بل عليه دليل
 وهو العين وهي وان قصرت في القوة عن التمسك لا يبرح من كونها دليلا اذا الادلة منها القوي والضعيف
 وان سلمنا العين ليست دليلا فالجواب من وجهين احدهما ان الدليل انما سقط عن المدعى عليه هاهنا
 لانا لو سلمناه دليلا لكان دليله التمسك كما في حاشي الدليل لكن التمسك انما يقع شها دليلا بالاسباب فلو
 اوصلنا في جانب المدعى عليه لكانت شها دليلا بالتمسك وهو انه لاحق للمدعى قبله لكن الشهادة على النفي
 باطله لجواز سبوت الحق في حال نوبها او غفلتها او عنتها وضبطها للزمان بحسب تحقق ان الحق لم يثبت
 على المدعى عليه في حيز من اجزاء مصدر سقط الدليل عن المدعى عليه هاهنا لمعده ولا يلزم من سقوط
 الدليل في موضع خاص مانع خاص سقوطه في كل موضع الوجه الثاني وهو ان سبب ما اذا كان للمدعى
 عليه ذلك لو ادعى زيد عسالى يد عمر فانه مبرر ومصر فلا دليل عليه لان سبب على ملكه قام مقام
 الدليل لاعماء عنه **قوله** والدليل على نفي الحكم الشرعي اجماعي كسب وجوب صلاة العتيق او نفي
 كسب زكاة الحلي او نفي كسب الحان الحضرة او نفي كسب الزكاة على نفي العقل ما سبق هذا اساس
 انواع مداركه على الحكم اي حسب قد اعلمنا ان ما في الحكم ملزمة الدليل مطلقا فالحكم اما شرعي او مقلي اما
 الحكم الشرعي فتد يكون منك حصة الاجماع كسب وجوب صلاة العتيق فانها بالاجماع لا يمكن كسبها سبب قد
 يكون النفي كسب زكاة الحلي والمطلوب المحصر بقوله عليه السلام ليس في الحلي زكاة وليس على الرجل في عتق ولا قرش
 صدقة وليس في العتق ولا في الجبهة صدقة والعكس المحصر في الجبهة المقبل وقد يكون مدركه القياس
 كقوله لا زكاة في المحصر اذ بالقياس على الزمان وغيره مما لا زكاة فيه ولما الحكم الحقيقي فالدليل على نفيه
 ما سبق سبق من لولم الحال من اسقط ودليل السلب كقولنا كان فيها الفضة الا انه نفيها لكها سا
 قد تاملت ان لا الله معها الا الله لان اسبق اللازم مدع على اسبق الملزوم وهذا في السموات والارض والادام
 لوجود العين فالحكم فاسبقا منها مدع على اسبق الله غير الله والله سبحانه وتعالى علم وحقان فخرج
 من نسخ هذه المحل الا دلي من شرح الشرح انما العالم المطلقة الا وحده جود هره وخبر يد عمرو بكم الذين
 سليمان بن عبد القوي الطوسي الحدادى على المختص به في الروضة في يوم الجمعة سابع شهر شوال

استغفر الله عني وعنكم
 وحسن الله وجهكم

فهرس مراجع الدراسة

- الاتقان في علوم القرآن — للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ
دار الفكر بيروت لبنان ١٣٩٩ هـ
- أحكام القرآن — لابي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي المتوفى
سنة ٥٤٣ هـ — تحقيق على محمد البجاوي — ط / مطبعة عيسى البابي
الحلي وشركاه ١٣٩٢ هـ.
- أحمد بن حنبل — للشيخ محمد ابو زهرة
دار الفكر العربي .
- الاشارات الالهية الى المباحث الاصولية — للعلامة نجم الدين الطوفي .
مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٨٧) تفسير
الاعلام للزركلي
- الطبعة الثالثة بيروت ١٣٨٩ هـ.
- الاكسبر في علوم التفسير — للعلامة نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي
المتوفى سنة ٧١٦ هـ — تحقيق د / عبد القادر حسين .
مكتبة الاداب ومطبعتها بالقاهرة ١٣٩٧ هـ
- اشاع العقول بروضة الاصول — للشيخ عبد القادر بن شعبة الحمد
الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ
- الانتصارات الاسلامية وكشف شبه النصرانية — للعلامة نجم الدين الطوفي .
توجد ضمن مجموع في المكتبة السلطانية تحت رقم (٢٣١٥) .
ونسخة اخرى في " كوبرلي " تحت رقم (٧٩٥) .
- الانص الجليل بتاريخ القدس والخليل — للعلامة عبد الرحمن بن محمد العلي
الحنبلي المتوفى سنة ٩٢٨ هـ .
دار الجيل بيروت ١٩٧٣ م .
- الانصاف — للعلامة علاء الدين علي بن سليمان المرادوي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ
تحقيق محمد حامد الفقي — الطبعة الاولى بمطبعة السنة المحمدية
بالقاهرة ١٣٧٤ هـ .
- ايضاح البيان عن معنى أم القرآن — للعلامة نجم الدين الطوفي
مخطوط بمكتبة برلين بالمانيا تحت رقم ٩٤٠ .

- ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون - تأليف اسماعيل باشا البغدادي المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ - منشورات مكتبة المثنى ببغداد .
- البداية والنهاية - للحافظ عماد الدين اسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ - الناشر : مكتبة المعارف بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .
- البدر الطالع - للقاضي محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ الناشر : دار المعرفة بيروت لبنان .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ - تحقيق / محمد ابو الفضل ابراهيم الطبعة الثانية - دار الفكر ١٣٩٩ هـ
- برنامج ابن جابر الوادي آشي - للعلامة شمس الدين محمد بن جابر الوادي آشي التونسي المتوفى سنة ٧٤٩ - تقديم وتحقيق د / محمد الحبيب الهيلة - من منشورات مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى .
- البلبيل في اصول الفقه - للامام نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي المتوفى سنة ٧١٦ هـ - الطبعة الاولى ط / مؤسسه النور بالرياض ١٣٨٣ هـ
- تاج التراجم في طبقات الحنفية - للشيخ أبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة ٨٧٩ هـ - الناشر / مكتبة المثنى ببغداد ١٩٦٢ م .
- تاريخ الاذنب العربي " بروكلمان " .
- تفسير سورة " ق " - للعلامة نجم الدين الطوفي .
- مخطوط بمكتبة برلين بألمانيا تحت رقم (٩٥٦) .
- تفسير سورة النبأ - للعلامة نجم الدين الطوفي .
- مخطوط بمكتبة برلين بألمانيا تحت رقم (٩٥٤) .
- التقرير والتحبير شرح التحرير لابن أمير الحاج المتوفى سنة ٨٧٩ هـ دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .
- تلخيص روضة الناظر - تأليف : محمد بن أبي الفتح البعلبي الفقيه النحوي ، المتوفى سنة ٧٠٩ هـ - مصور في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٦٦) اصول فقه - عن مكتبة المتحف البريطاني .
- الجامع الصحيح " سنن الترمذي " - للامام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ هـ - تحقيق / أحمد محمد شاكر .
- ط / مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ .

- الجامع الصغير — للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ — دار الفكر بيروت الطبعة الرابعة .
- الجامع لأحكام القرآن أو " تفسير القرطبي " — لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ — الطبعة الثالثة — دار القلم ١٣٨٦ هـ
- جدل القرآن — للعلامة نجم الدين الطوفي مخطوط ضمن مجموع بالمكتبة السليمانية باستانبول .
- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين — للعلامة نعمان بن محمود بن عبد الله أبو البركات خير الدين الألويسي ، المتوفى ببغداد سنة ١٣١٧ هـ ط / مطبعة المدني بالقاهرة ١٣٨١ هـ
- حلال العقد في بيان أحكام المعتقد — للعلامة نجم الدين الطوفي . مخطوط بمكتبة برلين بألمانيا تحت رقم (١٧١٥) .
- درء القول القبيح بالتحسين وللتقبيح — للإمام نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي المتوفى سنة ٧١٦ هـ مخطوط بالمكتبة السليمانية باستانبول .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة — للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي ، الشهير بابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ — دار الجيل بيروت .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب للعلامة إبراهيم بن علي بن فرحون المتوفى سنة ٧٩٩ هـ — تحقيق د / محمد الأحمدي أبو النور الناشر : دار التراث بالقاهرة .
- الذيل على طبقات الحنابلة — للإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين أحمد بن حسن بن رجب البغدادي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ — ط / محمد حامد الفقي بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٢ هـ
- الرد على جماعة من النصارى " وفيه تعليق على الاناجيل الأربعة " للعلامة نجم الدين الطوفي . مخطوط ضمن مجموع بالمكتبة السليمانية تحت رقم (٢٣١٥) ونسخة أخرى في كوبرلي تحت رقم (٧٩٥)
- روضة الناظر وجنة المناظر — للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ — ط / المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٥ هـ

- روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة — تحقيق د / عبد العزيز السعيد
- ط / مطابع الرياض — من منشورات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .
- سواد الناظر وشقائق الروض الناظر للكتاني المتوفى سنة ٧٧٧ هـ
- تحقيق ودراسة / د . حمزة حسين الفعر " قسم الدراسة "
- رسالة دكتوراه من كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بمكة المكرمة ١٣٩٩ هـ
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية — للعلامة الشيخ محمد بن محمد مخلوف
- الناشر : دار الكتاب العربي بيروت لبنان
- شذرات الذهب — للامام عبد الحي ابن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ
- الناشر : دار الافاق الجديدة بيروت
- شرح الاربعين النووية — للعلامة نجم الدين الطوني
- مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٢٨) حديث تيسر
- شرح الكوكب المنير — للعلامة محمد بن احمد الفتوحى المتوفى سنة ٩٧٢ هـ
- تحقيق د / محمد الزحيلي و د / نزيه حماد — من منشورات مركز البحث
- العلمي بجامعة أم القرى ط / دار الفكر بدمشق
- شرح مختصر الروضة — للعلامة نجم الدين الطوني
- نسخة الظاهرية الرموز لها بحرف (أ) في التحقيق
- الصحاح — للامام اسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٣ هـ
- تحقيق / احمد عبد الغفور عطار — ط / دار العلم للملايين .
- الطبعة الثانية بيروت ١٣٩٩ هـ
- صحيح البخارى — للامام ابى عبدالله محمد بن اسماعيل البخارى
- " طبع مع فتح البارى " ط / المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٠ هـ
- صحيح مسلم (طبع مع شرح النووي)
- المطبعة المعدية بالقاهرة .
- الصعقة الفضبية في الرد على منكرى العربية — للعلامة نجم الدين سليمان
- ابن عبد القوى الطوني — مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥١٥)
- نحو تيسر .
- ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية — د / محمد سعيد رمضان البوطي
- مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧ هـ

- طبقات الشافعية — للإمام جمال الدين عبد الرحيم الاسنوى المتوفى سنة ٧٧٢ هـ
تحقيق / عبدالله الجبوري — من منشورات رئاسة ديوان الاوقاف بالعراق
ط / مطبعة الارشاد بغداد ١٣٩٠ هـ .
- طبقات الشافعية الكبرى — لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى
سنة ٧٧١ هـ — تحقيق / محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو
ط / عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة الطبعة الاولى
- علماء نجد خلال ستة قرون — للشيخ عبدالله بن عبد الرحمن بن صالح البسام
الناشر : مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة — مكة المكرمة الطبعة الاولى ١٣٩٨ هـ
- الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد بن حنبل — تأليف احمد بن عبد الرحمن
البناء ، الشهير بالساعاتي . الناشر : دار الحديث القاهرة
- الفتح المبين في طبقات الاصوليين — للعلامة عبدالله مصطفى المراغي
دار الكتب العلمية بيروت — الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ
- قاعدة في علم الكتاب والسنة — للعلامة نجم الدين الطوني .
توجد في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٧٩) أصول تيمور .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون — للعلامة مصطفى بن عبدالله الشهير
بحاجي خليفة طبع في استانبول ١٣٥١ هـ
اعادت طبعه بالافست مكتبة المثنى ببغداد
- مالك — محمد ابو زهرة
دار الفكر العربي .
- مجموع فتاوى شيخ الاسلام احمد بن تيمية — جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم
ط / مكتبة المعارف — الرباط المغرب .
- المحرر في الفقه — للإمام مجد الدين ابي البركات عبد السلام ابن تيمية
المتوفى سنة ٦٥٢ هـ
ط / مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٣٦٩ هـ
- مختصر الترمذي — للإمام نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوني المتوفى
سنة ٧١٦ هـ — مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٨٧ حديث
- مختصر الخرقى — لأبي القاسم عمر بن الحسين بن عبدالله الخرقى المتوفى
سنة ٣٢٤ هـ — تحقيق طه محمد الزيني
الناشر : مكتبة القاهرة ط / مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٨٨ هـ
(مطبوع مع المغنى)

- مختصر المنتهى " مختصر ابن الحاجب " — للإمام عثمان بن عمر ابن الحاجب
التوفى سنة ٦٤٦ هـ — الناشر / مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣ هـ
- المدخل الى مذهب الامام احمد — للعلامة عبد القادر بن احمد بن مصطفى
المعروف " بابن يدران " الدمشقي التوفى سنة ١٣٤٦ هـ —
ادارة الطباعة النصرية بحضر
- مذكرة في اصول الفقه — على روضة الناظر — للشيخ محمد الأمين الشنقيطي
من منشورات الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ١٣١١ هـ
- المستصفى من علم الاصول — للإمام ابي حامد محمد بن محمد الغزالي
التوفى سنة ٥٠٥ هـ — الطبعة الاولى بالمطبعة الاميرية ببولاق مصر
سنة ١٣٢٤ هـ — أعادت طبعه بالاوقست مكتبة المثنى ببغداد .
- مسلم الثبوت للعلامة محب الدين بن عبد الشكور التوفى سنة ١١١٩ هـ
(معه شرحه فواتح الرحموت) اعادت طبعه بالاوقست مكتبة المثنى
ببغداد (طبع بهامش المستصفى) .
- مصاد والتشريع الاسلامي فيما لا نص فيه — عبد الوهاب خلاف
دار القلم بالكويت — الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ
- المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي — د / مصطفى زيد
دار الفكر العربي — الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ
- مقدمة كمال محمد عيسى لتحقيق كتاب الاشارات الالهية للطوفي
رسالة دكتوراه من كلية دارالعلوم جامعة القاهرة ١٣٩٤ هـ
- المقصد الاُرشد في تراجم أصحاب الامام أحمد للعلامة ابراهيم بن محمد
ابن عبد الله المعروف بابن مفلح المقدسي التوفى سنة ٨٨٤ هـ
مصور بمركز البحث العلمي عن مكتبة الحرم المكي الشريف
- منتهى السؤل في علم الاصول — لسيف الدين الآمدي
طبع بالقاهرة بمطبعة محمد علي صبيح .
- موائد الحبيب في فوائد امرى القيس — للعلامة نجم الدين الطوفي
مصور في معهد المخطوطات تحت رقم (٨٤٣) أدب
عن المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٢٣٢)
- نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر — للعلامة عبد القادر بن أحمد
ابن مصطفى يدران الدمشقي — ط / المطبعة السلفية بمصر ١٣٤٢ هـ

- نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي - تأليف د / حسين حامد حسان

دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٧١ م

- نوادر المخطوطات - للعلامة احمد تيمور باشا التوني سنة ١٩٣٠ م

دار الكتاب العربي ببيروت - الطبعة الاولى ١٩٨٠ م

- هدية العارفين - تأليف اسماعيل بن محمد امين البغدادي التوني سنة ١٣٣٩ هـ

طبع في استانبول سنة ١٣٥١ هـ

واعادت طبعه بالاونست مكتبة المثنى ببغداد -

فهرس موضوعات الدراسة

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر	٣
مقدمة الرسالة	٤
الهـب الاوّل : التعريف بالمؤلف	١٢
تصهيد :	١٣
البحث الاوّل : عصر المؤلف .	١٤
البحث الثاني : مصادر ترجمته .	٢١
الفصل الاوّل : حياته الشخصية	٢٣
البحث الاوّل : اسمه ونسبه .	٢٤
البحث الثاني : مولده ووفاته .	٢٥
١ - مولده .	٢٥
٣ - وفاته .	٢٦
الفصل الثاني : حياته العلمية .	٢٨
البحث الاوّل : رحلاته وطلبه العلم .	٢٩
البحث الثاني : شيوخه .	٣٢
- على بن محمد الصرصرى .	٣٢
- تقى الدين الزويراتى .	٣٢
- محمد بن الحسين الموصلى .	٣٣
- النصر الفاروقى .	٣٣
- الرشيد بن أبى القاسم .	٣٣
- اسماعيل بن الطيال .	٣٤
- المفيد عبد الرحمن بن سليمان .	٣٤
- ابوبكر القلانسى .	٣٤
- ابن عصية البغدادى .	٣٥
- جمال الدين يوسف البغدادى .	٣٥
- تقى الدين سليمان بن حمزة .	٣٦
- تقى الدين بن تيمية .	٣٦
- الحافظ المزى .	٣٧

- ٣٨ — القاسم البرزالي .
- ٣٨ — مجد الدين الحراني .
- ٣٨ — محمد بن أبي الفتح البعلبي .
- ٣٩ — الحافظ عبد الوهاب بن خلف .
- ٣٩ — القاضي الحارثي .
- ٣٩ — أبو حيان النحوي .
- ٤٠ — المبحث الثالث : توليه التدريس .
- ٤٢ — المبحث الرابع : صفاته وثناء العلماء عليه .
- ٤٥ — الفصل الثالث : رأى الطونسي في المصلحة .
- ٤٦ — تمهيد : في نبذة تاريخية عن رأى الطونسي .
- ٥٠ — المبحث الأول : رأى الطونسي "عرض وتلخيص" .
- أهم الركائز التي قام عليها رأى الطونسي .
- ٥٥ — أدلة الطونسي على رأيه .
- ٥٥ — ١ — أدلة رعاية الشرع للمصلحة .
- ٥٨ — ٢ — أدلة تقديم المصلحة على النص والاجماع .
- ٦١ — المبحث الثاني : مناقشة رأى الطونسي .
- ٦٨ — الفصل الرابع : مذهبه وعقيدته .
- ٦٩ — المبحث الأول : مذهبه وعقيدته .
- ٦٩ — ١ — مذهبه .
- ٧٠ — ٢ — عقيدته .
- ٧٦ — المبحث الثاني : اتهامه بالتشيع .
- ٧٦ — قصة اتهام الطونسي بالتشيع .
- ٨٠ — مناقشة ما أورده ابن رجب في اتهامه للطونسي
- ٨٣ — موقف مصطفى زيد من هذا الاتهام .
- ٨٣ — موقف كمال محمد عيسى .
- ٨٥ — الاحتكام الى نصوص من كلام الطونسي .
- ٨٥ — أولا : نصوص تنفي عنه هذه التهمة .
- ٩٢ — ثانيا : نصوص ينيل فيها الطونسي لبعض آراء الشيعة

	— براءة الطوفي من هذه التهمة ، وبيان سبب
٩٨	ميله لبعض آراء الشيعة .
١٠٠	الفصل الخامس : آثاره العلمية .
١٠٢	المبحث الأول : مؤلفات الطوفي .
١١٤	المبحث الثاني : التعريف بالموجود من مؤلفاته .
١١٥	— الصعقة الغضبية في الرد على منكرى العربية .
١١٧	— مختصر روضة الناظر .
١١٨	— الاكسير في قواعد التفسير .
١٢١	— مختصر الترمذى .
١٢٢	— الانتصارات الاسلامية .
١٢٤	— الرد على جماعة من النصارى .
١٢٥	— درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح .
١٢٨	— شرح مختصر الروضة .
١٢٨	— جردل القرآن .
١٣١	— موائد الحبيب في فوائد امير القيس .
١٣٢	— الشعار المختار على مختار الاشعار .
١٣٢	— ايضاح البيان عن معنى أم القرآن .
١٣٤	— قاعدة جلية في الاصول .
١٣٦	— حلال العقد في أحكام المعتقد .
١٣٨	— تفسير سورة " ق " ، و " القيامة " و " النبأ " .
١٣٩	— شرح الاربعين النووية .
١٤١	— الاشارات الالهية .
١٤٣	<u>الباب الثاني : التعريف بالكتاب .</u>
١٤٤	✽ نبذة تاريخية عن التأليف في أصول الفقه .
١٤٩	✽ روضة الناظر وجنة الناظر .
١٤٩	التعريف بالروضة — منهج المؤلف وترتيبه .
١٥٠	علاقة الروضة بالمستصفي .
١٥٢	مكانة الروضة واهتمام العلماء بها .

- ١٥٦ * مختصر روضة الناظر.
- ١٥٦ منهج المؤلف في مختصره .
- ١٥٧ ترتيب مباحث المختصر .
- ١٦١ مقارنة بين الروضة والمختصر .
- ١٦٢ الاختلاف في عرض الموضوعات وترتيبها .
- ١٦٤ زيادات في المختصر على ما في الروضة .
- ١٦٦ مآخذ وجهها الطوفي للروضة ، واختيارات خالف فيها أصله .
- ١٧٠ مصادر المختصر .
- ١٧٤ تقويم المختصر .
- ١٧٤ محاسن المختصر .
- ١٧٥ ملاحظات ومآخذ .
- ١٧٧ اهتمام العلماء بالمختصر .
- ١٧٨ * شرح مختصر الروضة .
- ١٧٨ اسم الكتاب .
- ١٧٨ نسبة الكتاب إلى المؤلف .
- ١٧٩ تاريخ تأليفه .
- ١٨٠ منهج المؤلف في الشرح .
- ١٨٣ مصادر الكتاب .
- ١٨٤ مصادر في القرآن وعلومه
- ١٨٥ مصادر في الحديث وعلومه .
- ١٨٥ مصادر في الفقه وأصوله
- ١٨٧ مصادر في اللغة وعلومها
- ١٨٩ مصادر متنوعة
- ١٩٠ مسائل زادها المؤلف في الشرح على ما في المختصر
- ١٩٢ مآخذ وجهها الطوفي في الشرح على المختصر
- ١٩٢ في الترتيب والتبويب
- ١٩٣ في الاختيار والترجيح
- ١٩٤ في عبارة المختصر

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
تقويم الكتاب	١٩٦
محاسن هذا الشرح	١٩٦
الآخذ على الشرح	١٩٨
مكانة الكتاب العلمية	٢٠٠
بين شرح الطوفي وشرح الكفاني	٢٠٤
نسخ الكتب ، وصفها ، وبيان المعتمد منها	٢٠٥
تجزئة الكتاب	٢١٠
منهج التحقيق	٢١٢
نماذج من النسخ	٢١٥
فهرس مراجع الدراسة	٢٢٥
فهرس موضوعات الدراسة	٢٣٢